مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

سياسات تركيا تُجاه شمال العراق
المشكلات والآفاق المستقبلية

بيل بارك

الناشر
مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

187 Oud Metha Tower, 11th Floor,

303 Sheikh Rashid Road,

P. O. Box 80758,

Dubai, United Arab Emirates.

Tel.: +971 4 324 7770

Fax: +971 4 324 7771

E-mail: sales@grc.ae

Website: www.grc.ae

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي- الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٩٧١٤+

فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٩٧١٤+

البريد الالكتروني: info@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

Originally published in English by Routledge for the International Institute for Strategic Studies.

riginal Title: **Turkey's Policy Towards Northern Iraq: Problems and Perspectives**

Author: Bill Park

Source: International Institute for Strategic Studies Adelphi Paper Number 374, May 2005.

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center, March 2006, through arrangement with the International Institute for Strategic Studies.

The use of registered names, trademarks, etc. in this publication does not imply, even in the absence of a specific statement, that such names are exempt from the relevant laws and regulations and therefore free for general use.

For any references/citations from this item, the source must be given as the original English article with full bibliographic details as given on this page.

English Edition © International Institute for Strategic Studies 2005

Arabic Translation and Edition © Gulf Research Center 2006

This work is subject to copyright. All rights reserved. No part of this book may be reprinted or reproduced or utilized in any form or by any electronic, mechanical, or other means, now known or hereafter invented, including photocopying and recording, or in any information storage or retrieval system, without permission in writing from the publishers.

ISBN 9948 432 42 8

صدرت هذه الورقة باللغة الإنجليزية عن دار روتليدج الناشر الرسمي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

العنوان: **سياسة تركيا تجاه شمال العراق: المشاكل والآفاق المستقبلية**

المؤلف: بيل بارك

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

أوراق أدلفي

رقم: ٣٧٤ ـ مايو ٢٠٠٥

صدرت الطبعة العربية الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة عن مركز الخليج للأبحاث وذلك بناء على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إن الأسماء والعلامات التجارية المسجلة وغيرها الواردة في هذه المقالة لا تعني، حتى في حال غياب تعليمات محددة، أن هذه الأسماء مستثناة من القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وذات العلاقة أو أنه يمكن لمن يشاء أن يستخدمها.

في حالة الإشارة إلى هذه الورقة أو الاقتباس منها يجب ذكر كامل التفاصيل باللغة الإنجليزية عن المقالة كما هي واردة في الصفحة الأولى.

يخضع هذا الكتاب لحقوق الملكية الفكرية. لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة إلى العربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة سواء أكانت الكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستُستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٨ ٤٢ ٤٣٢ ٩٩٤٨

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة هذا الكتاب ونشره ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

المحتويات

المقدمة ٧

الفصل الأول

العلاقات التركية ـ الكردية ١١

نشوء العراق: الموصل واتفاقية سيفر ١٥

مشكلة تركيا الداخلية مع الأكراد ٢١

شمال العراق والحرب التركية على الأكراد ٢٦

أكراد العراق ٢٧

أنقرة والحرب الوشيكة على العراق ٣٢

مفاوضات ما قبل الحرب ٣٥

الفصل الثاني

الأكراد والترتيبات السياسية في عراق ما بعد صدام ٤٣

توسيع النفوذ الكردي ٤٦

التركمان كحلفاء محليين لتركيا ٥٧

حلفاء تركيا ومعارضتهم لطموحات أكراد العراق ٦٢

حزب العمال الكردستاني ٧٣

هل باستطاعة أكراد تركيا الاندماج في مجتمعهم؟ ٧٨

الفصل الثالث

سيناريوهات عراقية ٨٣

خيارات ومشكلات أنقرة وواشنطن ٩٢
هل من آفاق للتفاهم بين الأتراك والأكراد؟ ١٠٠
أحليفٌ لواشنطن؟..... ١٠٦
هل تصلح تركيا كجسر في الشرق الأوسط؟..... ١٠٩
تركيا بين أوروبا وأمريكا..... ١١٢

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث..... ١١٧

المقدمة

كان أكراد العراق أكثر الناخبين العراقيين تحمساً للانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من يناير ٢٠٠٥. وقد أفضت تلك الانتخابات إلى حصول اللائحة الانتخابية المشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ٢٥,٧ ٪ من أصوات المقترعين، وهذه حصيلة تفوق النسبة الإجمالية لأكراد العراق إلى مجموع مكونات الشعب العراقي. كما أنها كانت ثاني أعلى نسبة من الأصوات التي نالتها لائحة انتخابية واحدة ـ بعد لائحة التحالف الشيعي العراقي الرئيسي الذي حصل على ٤٨,٢ ٪ من مجمل الأصوات ـ الأمر الذي منح الأكراد خمسة وسبعين مقعداً في الجمعية الوطنية التي تضم ٢٧٥ مقعداً. وفي محافظة التأميم الغنية بالنفط ـ والتي تشمل مدينة كركوك المتعددة العرقيات والمتنازع عليها ـ فازت لائحة التحالف الكردستاني بنسبة ٥٨,٤ ٪ من أصوات الناخبين مقابل ١٦٪ للجبهة التركمانية العراقية المدعومة من أنقرة. أما الإقبال على عملية الاقتراع في المحافظات الثلاث الواقعة تحت سيطرة الحكومة الإقليمية الكردية، وهي دهوك وأربيل والسليمانية فجاء بنسب ٨٩٪ و٨٤٪ و٨٠٪ على التوالي. وقد بلغت هذه النسبة ٧٠٪ فقط في محافظة التأميم. وتصدرت المحافظات الكردية نسب الإقبال على صناديق الاقتراع متقدمة المحافظات العراقية ذات الأغلبية الشيعية، حيث بلغت هذه النسب ٧٣٪ في كل من النجف وكربلاء و٧٢٪ في البصرة. بينما سجلت محافظة الأنبار الصحراوية ذات الأغلبية السنية النسبة الأدنى للإقبال على التصويت والبالغة ٢٪ فقط. من هنا، يمكن القول إن هذه النتائج الانتخابية عززت القدرة التفاوضية للأكراد في المداولات التي ستدور حول مستقبل العراق عموماً، ومستقبل مدينة كركوك بوجه خاص.

على صعيد انتخابات الجمعية العامة لحكومة إقليم كردستان ـ والتي تزامنت مع انتخابات الجمعية الوطنية العراقية ـ نال الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني معاً أكثر من ١,٥

مليون صوت من أصل ١,٧٥ مليون صوت. وقد أظهر استفتاء غير رسمي حول استقلال إقليم كردستان ـ نظمته حركة كردستان للاستفتاء في المناطق المأهولة بالأكراد، بالتزامن مع انتخابات الجمعية العامة لحكومة إقليم كردستان العراق ـ أظهر وفق مزاعم الجهة المنظمة له، أن ٩٨,٣٪ من قرابة مليوني كردي شاركوا في ذلك الاستفتاء صوتوا لمصلحة الاستقلال[١]. ويرى المراقبون أن هذه النتيجة تثير كثيراً من التساؤلات والتكهنات حول كيفية استخدام أكراد العراق لقدرتهم التفاوضية في المستقبل.

في الثالث عشر من فبراير ٢٠٠٥، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً أشارت فيه إلى جملة من "العيوب والمخالفات والخروقات القانونية التي حدثت" في انتخابات الثلاثين من يناير، مشدّدة بشكل خاص على مدينة كركوك. كما ادّعى هذا البيان الرسمي أن "بعض عناصر المجتمع العراقي عمدوا إلى التلاعب بعملية التصويت وانتزعوا مكاسب غير قانونية"، وأن هذه العيوب والتجاوزات "تثير قلقاً عميقاً لدى أنقرة بشأن العمل المقبل للجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، عندما تباشر مهمة صياغة دستور دائم للبلاد"[٢]. وفي الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٥، أدلى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية ناميك تان Namik Tan بتصريح أشار فيه إلى التزام التركمان العراقيين "بعراق موحد سياسياً ومحافظ على سلامة وحدة أراضيه". كما اتهم تان "بعض الفئات العرقية"، أي الأكراد، "بممارسات تندرج في إطار التمييز العرقي والطائفي"، مشدداً على أن "قائمة مطالبهم هي أطول مما ينبغي"[٣]. وشدّد البيان بشكل خاص على

1- For the referendum figures, see Kamil Mirawdeli, 'Voting for independence; people of Kurdistan make their choice', Kurdistan Observer, 8 February 2005.

2- Press release regarding the results of the Iraqi elections, 13 February 2005, http://www.mfa.gov.tr/MFA/PressInformation/PressReleasesAndStatements/pressReleases2005/February/NO23_13Febr ary2005.htm

3 - Statement of spokesman of the Turkish Ministry of Foreign Affairs Namik Tan in response to a question regarding Kirkuk and the participation of the Iraqi Turkmen in the 30 January election in Iraq, 28 January 2005, http://www.mfa.gov.tr/MFA/PressInformation/PressReleasesAndStatements/pressReleases2005/January/ NO3_28January2005.htm. The ethnically and linguistically but largely Shi'ite Turkmen were historically concentrated in the Kirkuk area, but are now widely dispersed around Iraq. Variously claimed to constitute between 500,000 and three million in number, they have been championed by Ankara since the emergence of Kurdish autonomy in northern Iraq as the Iraq's third largest ethnic group and whose presence undermines Kurdish claims to exclusive control of the north.

"أن الوضع المستقبلي لمدينة كركوك والحفاظ على طبيعتها التعددية هما "من بين الحساسيات" التي قد تتعدى انعكاساتها وتداعياتها حدود العراق، والتي قد تؤدي إلى تقويض السلم والأمن الإقليميْن والدولييْن[٤]."وتشير هذه العبارات الرسمية التركية بكل وضوح إلى أن نتائج الانتخابات الوطنية العراقية جاءت متعارضة مع تصورات أنقرة المتعلقة بالتطور السياسي المستقبلي لشمال العراق.

وكان الهدف الرئيسي من انتخابات الثلاثين من يناير ٢٠٠٥ هو الحصول على أعضاء الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية. وتشكل أكثرية ثلثي أعضاء هذه الجمعية النصاب الضروري لانتخاب رئيس للعراق وهيئة رئاسية مؤلفة من ثلاثة أعضاء، لتقوم بدورها بتعيين رئيس للوزراء. ويجب على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء أن ينالوا تأييد أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية. أما المهمة الرئيسية للجمعية الوطنية فهي إعداد مسودة دستور دائم للبلاد بحلول الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٥، على أن تخضع هذه المسودة لاستفتاء عام في الخامس عشر من أكتوبر من السنة نفسها. وإذا جاءت نتيجة الاستفتاء العام إيجابية، فسيجري انتخاب حكومة جديدة في الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٠٥. في غضون ذلك، سيكون لدى أكراد العراق هدفان رئيسيان، وهما: الحفاظ على حكمهم الذاتي وتعزيزه في عراق فيدرالي؛ وتوسيع إقليم الحكم الذاتي الكردي ليضم المناطق العراقية الأخرى التي يعتبرها كثير من الأكراد مناطق تقليدية كردية، وعلى رأسها مدينة كركوك التي يريدها الأكراد عاصمة لإقليمهم. وسيسعى الأكراد أيضاً إلى توسيع وجودهم في مدينة كركوك قبل الاستفتاء العام المرتقب إجراؤه فيها وفي المحافظة التابعة لها، بغية حسم المعادلة الديموغرافية العرقية في تلك المناطق لمصلحتهم. بالمقابل، سينصب اهتمام أنقرة على تقليص نطاق الحكم الذاتي الكردي ما استطاعت، لأنها مقتنعة بوجوب عدم تمتع الأكراد مطلقاً بمقومات الاستقلال التام، وأنه ينبغي أن تبقى كركوك مدينة عراقية متعددة العرقيات، وغير تابعة لكيان الحكم الذاتي الكردي القائم حالياً في شمال العراق. كما تسعى أنقرة أيضاً إلى تحقيق أفضل الظروف المعيشية الممكنة للجالية التركمانية المقيمة في شمال العراق. لذلك، يبدو من الواضح أن مدى استمرار إصرار أكراد العراق على تحقيق هدفيهم الرئيسيْن، وحجم العقبات التي ستضعها أنقرة لعرقلة جهودهم ومنعهم من التقدم نحو

4 - Ibid.

تحقيقهما، سيشكلان عاملين من أهم العوامل التي ستلعب دوراً بارزاً في التطورات المستقبلية التي سيشهدها العراق.

وما زال مستقبل العراق غامضاً، وبالتالي فإن الغموض يلف مستقبل شمال العراق والسياسات الأمريكية والتركية المستقبلية تُجاه كردستان العراق، ناهيك عن أن سياسات واشنطن وأنقرة بعضهما تُجاه بعض وتُجاه المنطقة ككل، لا تزال هي الأخرى على جانب كبير من الضبابية. كما أن المنحى الذي ستتخذه السياسة الداخلية التركية وانعكاساته على سياستها الخارجية، وما قد تحمله من سياسات تُجاه أكراد العراق بالذات، يشكلان مجموعتين من المتغيرات الرئيسية ـ التي تتضمن أيضاً سياسات أنقرة تُجاه منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط بوجه عام، ومجمل السياسات الأمريكية المنتهجة في منطقة الشرق الأوسط الموسع، والتقدم الذي ستحرزه تركيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومستجدات العلاقات القائمة بين دول حلف شمالي الأطلسي. ويلعب كل واحد من هذه المتغيرات الجوهرية دوراً بارزاً في مستقبل العلاقات العراقية ـ الأمريكية ـ الكردية ـ التركية. هذا الإطار الواسع والمعقد من العلاقات المركّبة والمتقلبة قادر على إفراز جملة من النتائج النهائية المتباينة. فهو إطار ينطوي في آن واحد على أسباب منطقية تدعو للتشاؤم، وبشائر واعدة قد تدعو بدورها للتفاؤل. لذلك، تستكشف هذه الورقة خلفية المنظوريْن السياسييْن التركي والكردي، وتستعرض وتحلل آخر مستجدات العلاقات التركية ـ الكردية لتلقي الضوء على بعض الآفاق المستقبلية المحتملة لهذه العلاقات وعلى العوامل الرئيسية القادرة على تقليص أو تعزيز حظوظ هذا الأفق المستقبلي المحتمل أو ذاك.

الفصل الأول

العلاقات التركية ـ الكردية

لطالما كانت القضية الكردية من أهم العوامل التي تكفلت في أحيان كثيرة بامتناع أنقرة عن الانخراط في سياسات منطقة الشرق الأوسط. ديموغرافياً، يمكن القول إن سكان المناطق الجبلية يشكلون أغلبية العرقية الكردية التي يبلغ عددها الإجمالي على صعيد العالم بأسره ثلاثين مليون نسمة تقريباً. ونظراً لوجود الكثير من الفوارق القبلية والدينية واللغوية والعشائرية بين الأكراد، ظلت أصولهم العرقية ومدى تماسكهم من المسائل الغامضة والمثيرة للجدل في نظر الكثيرين. لكن الأكراد لم ينصهروا حتى الآن في أي فئة عرقية أخرى، كما أن استمرار إصرار الحركات الكردستانية المعاصرة على الجذور الكردية المشتركة حقيقة ثابتة كسائر الحقائق التاريخية الكردية الأخرى. ويشكل أكراد تركيا البالغ عددهم خمسة عشر مليون نسمة تقريباً نسبة ٢٠٪، أو أكثر بحسب بعض المصادر، من مجمل سكان البلاد ونحو نصف المجموع الإجمالي للأكراد في العالم. أما عدد أكراد العراق وحدهم فيُقَـدَّر بنحو ٤,٥ مليون نسمة ويشكّلون على أقل تقدير ١٥٪ من سكان العراق. وربما يفوق عدد الأكراد الإيرانيين عدد أكراد العراق بقليل، ولكن نسبتهم الديموغرافية في إيران هي أقل منها في العراق. كما يتجاوز مجموع أكراد سوريا مليون نسمة بكثير[1].

1 - All figures for Kurdish populations are approximate for a variety of reasons – the absence of recent or reliable census figures, ethnically insensitive data-gathering, dispersal, intermarriage, assimilation and registration of Kurds as other nationalities.

جغرافياً، تتاخم مناطق كردستان العراق جميع المناطق الأخرى المأهولة تقليدياً بالأكراد، والتي تتوزع حالياً بين تركيا وإيران وسوريا[٢]. أما أغلبية الأكراد فهي من المسلمين السنة، لكن نسبة كبيرة منهم تعتنق المذهب العلوي (وهو أحد فروع المذهب الشيعي ويعتنقه أكراد تركيا بشكل أساسي)؛ وهناك أكراد شيعة، كما توجد أيضاً أقلية كردية يزيدية في العراق (اليزيديّة دين انتقائي يتكون من عناصر تعود جذورها إلى المعتقدات الوثنية القديمة والديانتيْن الإسلامية والمسيحية). حتى القرن العشرين الذي رُسِمت فيه حدود العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، تميز مجمل التفاعل بين أغلبية الأكراد ـ وهم سكان الجبال ـ والأكراد البدو القلائل، بالعفوية والسلاسة والانفتاح النسبي. ويُروى أن الأكراد بدأوا يشعرون فعلياً بأنهم يشكلون مجموعة عرقية فقط بعد عام ١٩١٨. غير أن القوميين الأكراد يعتقدون أن الشعور القومي لدى الأكراد موجود منذ قديم الأزل وأنه نام فيهم لفترة طويلة، ولكنه عاد واستيقظ أخيراً[٣]. بعبارة أخرى، تزامن الظهور الملموس للوعي القومي لدى الأكراد تقريباً مع عملية دمجهم في بعض الدول غير الكردية التي نشأت حديثاً في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، شهد القرن العشرون العديد من الثورات الكردية لمواجهة محاولات العرب والإيرانيين والأتراك ترسيخ دعائم دولهم وخلق هُوياتهم الجديدة الخاصة بهم وصهر الأكراد المقيمين لديهم في مجتمعاتهم المستحدثة.

انطلاقاً من هذا التاريخ الحافل بالاضطرابات، أوضح أكاديمي تركي بارز ما يلي: لا يوجد في العقيدة الأمنية التركية أي فصل حقيقي بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي والإثني للمنطقة الأخرى[٤]. أما وزير الخارجية التركي الحالي عبد الله غول Gul، فقد قال: "بالنسبة لتركيا، ليس وضع العراق أو المهمات التي نتولى القيام بها هناك مجرد أحد بنود

2 - The term ‘Kurdistan’ will be used here to apply to areas where Kurds have traditionally formed the majority of the population. It does not necessarily imply sympathy with Kurdish national selfdetermination.
3 - David Mc Dowall, A Modern History of the Kurds (London and New York: I.B.Tauris, 1997), p. 4. This passage is largely based on McDowell pp. 1–18.
4 - Cengiz Candar, ‘Turkish foreign policy and the war on Iraq’, in The Future of Turkish Foreign Policy, Lenore G. Martin and Dimitris Keridis (eds) (Cambridge, MA: MIT Press, 2004), p. 53.

الأجندة الدولية. فالعراق جارنا القريب، ومستقبله مرتبط باستقرار المنطقة ككل"[٥]. وتكتسي الأحداث الأخيرة التي وقعت في شمال العراق المأهول بأغلبية كردية بالغ الأهمية الجيو ـ سياسية بالنسبة لتركيا (تفوق كثيراً ما تعنيه هذه المستجدات بالنسبة لإيران أو سوريا) نظراً لحجم الوجود السكاني الكردي الكبير فيها وللنـزاع التركي ـ الكردي القديم الذي امتد على مدى عقدين من الزمن في المحافظات الجنوبية الشرقية لتركيا بين الحكومة التركية والانفصاليين الأكراد. إلى جانب تركيا تُعتبَر هذه الأحداث مهمة جداً بالنسبة للعديد من الدول الأوروبية، لأن تركيا تشكل جزءاً من النظام السياسي لمنطقة الشرق الأوسط، ولأن العراق جار مباشر لتركيا. وجدير بالذكر أنه خلال الإعداد للغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في مارس ٢٠٠٣، ردد المتظاهرون الأتراك المناهضون لتلك الحرب والذين جابوا الشوارع الرئيسية للعديد من كبريات المدن التركية بما فيها إسطنبول وأنقرة، اسم العراق للتعبير عن استيائهم الشديد من استهداف العراق المجاور لبلدهم، وهتفوا بأسلوبهم الإخفائي ما معناه: العراق بالنسبة لنا جارٌ قريب لا ينبغي السماح أبداً بالاعتداء عليه.

في نظر العديد من الأتراك، يمس مستقبل العراق عموماً ومستقبل أكراد العراق بوجه خاص جوهر المصالح الأمنية التركية، وينطوي على تهديد محتمل لسلامة وحدة التراب التركي. وهكذا، يتضح أن القضية الكردية قد ترسّخت في صلب السياسات الاستراتيجية التركية. لذلك، ستتناول هذه الدراسة المسألة الكردية كقضية قد تطال بتداعياتها وتشعباتها البلدان البعيدة عن شمال العراق والقريبة منه على حد سواء.

ربما يكون العراق على شفا أزمة متفاقمة قد تدوم طويلاً. ومن المحتمل أيضاً أن يستغرق الخروج من تلك الأزمة سنوات عديدة، تتخللها الكثير من المشكلات المزمنة التي قد تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وسلامة وحدة التراب الوطني لبعض دول تلك المنطقة. حتى وإن لم تكن التداعيات على هذا المستوى من الخطورة، فإنها قد تحدث تغييرات عميقة في علاقات أنقرة الراهنة منها والمستقبلية مع جيرانها

5 - Abdullah Gul, 'Turkey's role in a changing Middle East environment', Mediterranean Quarterly, vol. 15, no.1, winter 2004, p. 5.

وحلفائها الأمريكيين الشماليين والأوروبيين، وقد تؤثر في مجمل توجهات سياسات الأمن القومي التركي. ومن نوادر المفارقات أن لحظة اقتراب المصير الأوروبي لتركيا من منعطفه التاريخي الحاسم، تزامنت مع تطورات جرت في المحيط المباشر لتركيا، وتغييرات سياسية داخلية ترافقت مع رؤى ومصالح أمريكية جديدة في المنطقة، مما عـزّز المصير الشرق أوسطي للجمهورية التركية. أضف إلى ذلك أن كل واحد من هذه العوامل يشهد حالة من التغير المستمر، الأمر الذي يجعل التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية مفتوحة على الاحتمالات كافة.

ولم تكن هذه الدراسة لترتكز فقط على مجرد خريطة ومجموعة من الشعب الكردي التي تسعى إلى توسيع حدود منطقة حكمها الذاتي. فهناك عقدة نفسية لدى الأتراك ترسخت منذ فترة في الذهنية السياسية التركية ويُشار إليها في أغلب الأحيان باسم "عقدة معاهدة التجزئة". ونشأت هذه العقدة إثر معاهدة سرية أبرمتها فرنسا وبريطانيا في عام ١٩٢٠، ولم تدخل حيز التنفيذ، بهدف تجزئة تركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. ومن سمات هذه العقدة أن العديد من الأتراك يؤمنون إيماناً عميقاً بنظرية المؤامرة، حيث يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحيكان المؤامرات بهدف إضعاف تركيا، سواء عبر تقسيمها، من خلال خلق دولة كردية مثلاً، أو عبر إثارة الاضطرابات السياسية الداخلية فيها لضمان استمرار بقائها بلداً ضعيفاً[٦]. هناك أيضاً مفهوم "متلازمة الأمن القومي" ـ بكل ما تعنيه من عسكرة وتوجه أمني ونفوذ تمارسه النخبة العسكرية التركية في السياسات الداخلية ـ وهو مفهوم استخدمه نائب رئيس الوزراء التركي السابق وزعيم حزب الوطن مسعود يلماظ Mesut Yilmaz، استخدمه في معرض الحديث عن الدور المركزي لهيئة الأركان التركية العامة في تأمين قضايا السياسة الداخلية: كحماية البلاد على سبيل المثال من سائر التهديدات المحتملة والمتمثلة بالحركات الإسلامية الأصولية والحركات الانفصالية الكردية، وتداخل هذه القضايا المحلية مع اعتبارات خارجية مرتبطة بالأمن القومي التركي[٧]. ولكن عناصر الثقافة الأمنية التركية

6 - Gareth Jenkins, Context and Circumstance: the Turkish Military and Politics, Adelphi Paper No. 337, (Oxford: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 2001), p. 17.

7 - For an examination of this see Umit Cizre, 'Demythologising the national security concept: the case of Turkey', Middle East Journal, vol. 57, no. 2, spring 2003, pp. 213–229.

هذه تبدو لغير المطلع على الشؤون التركية أموراً مبالغاً فيها. وحقيقة الأمر هي أنه لن يتسنى لأحد إجراء أي تقييم كامل لتصرفات وسياسات أنقرة تُجاه تطلعات أكراد تركيا والعراق من دون بعض الإلمام بجوانب وأبعاد هذه التطلعات. وهكذا، فإن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إعداد هذه الورقة يتمثل في حقيقة أنه منذ الشروع في الإعداد للحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ وحتى اللحظة، والسياسة الأمريكية تفتقر إلى القدر الكافي من الوعي بجذور وأبعاد القضية الكردية وعمق الحساسيات التركية نحوها، أو أنها وبكل بساطة تعمدت تجاهل جميع هذه المسائل الجوهرية والحساسة تجاهلاً تاماً.

نشوء العراق: الموصل واتفاقية سيفر

ليست تركيا والعراق سوى دولتين فقط من الدول المتعددة التي برزت إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية، التي كانت قد أمضت عقوداً من التآكل إلى حين تفككها وانهيارها نهائياً مع انتهاء الحرب العالمية الأولى[٨]. وشكلت الاعتبارات الاستراتيجية والنفوذ السياسي ـ وليس المنطق الإثني أو الحقائق الجغرافية ـ العاملين اللذين أديا إلى ظهور الحدود المشتركة بين تركيا والعراق وبقية الدول الأخرى المجاورة لهما. وهذان العاملان هما المسؤولان أيضاً بالتحديد عن عدم ظهور دولة قومية كردية. وبدلاً من الحصول على دولة خاصة بهم، وجد الأكراد أنفسهم منفصلين بعضهم عن بعض، بسبب تقصيرهم تُجاه أنفسهم، وليس بسبب استهداف الآخرين لهم[٩]. وبعد أن أصبح الأكراد موزعين بين تركيا والعراق وإيران وسوريا، ظلت اليقظة ماثلة في ذهن الأتراك ـ وفي أذهان النخب الحاكمة في بعض الدول الأخرى ـ لضمان عدم حدوث أي إعادة تشكيل لخريطة المنطقة. وترى دول بعينها في منطقة الشرق الأوسط وخارجها أن تطلع الأكراد نحو تقرير مصيرهم بأنفسهم، يشكل تهديداً مباشراً لأمن دول قائمة، وخطراً حقيقياً على استمرارية وحدة

8 - For a recent study of the creation of raq, see Christopher Catherwood, Winston's Folly: Imperialism and the Creation of Modern Iraq (London: Constable, 2004).
9 - Kemal Kirisci and Gareth M. Winrow, The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict (London:Frank Cass, 1997), p. 85.

ترابها الوطني والسلم والاستقرار في أرجاء المنطقة كافة. وقد تكون هذه النظرة تُجاه القضية الكردية هي السبب في ظهور المقولة الكردية المأثورة التي تؤكد أنه ليس للأكراد من أصدقاء سوى الجبال.

وبدأ الموت البطيء للإمبراطورية العثمانية تحت وطأة الضغوط الكبيرة التي فرضها عليها خصومها الإمبرياليون الذين فاقوها دينامية وتقدماً، والتي تزامنت مع نشوء الثورات القومية الانفصالية. وفي الحقيقة، كان الضعف الداخلي قد نخر جسد الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم اكتمل موتها بتحالفها مع الطرف الذي خسر تلك الحرب. من ناحية أخرى، لم تسفر الثورة العربية التي انتصرت على الحكم العثماني، والتي اندلعت في المناطق التي تنامى فيها الشعور بالقومية العربية، سوى عن وقوع المناطق المأهولة بالعرب تحت سيطرة البريطانيين والفرنسيين. أما الإمبراطورية العثمانية فقد تقلصت مع نهاية الحرب العالمية الأولى لتقتصر فقط على مناطقها الأرمنية والكردية والتركية. لكن الحلفاء المنتصرين آنذاك انكبوا على إيجاد السبل الكفيلة بإعادة تشكيل ذلك الكيان. وتقدم الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون Woodrow Wilson بخطة تضمنت أربع عشرة نقطة، نصت نقطتها الثانية عشرة على تطوير الحكم الذاتي لغير الأتراك في الإمبراطورية العثمانية البائدة بمن فيهم الأكراد. كان هناك تعاطف أوروبي واسع مع قضية المسيحيين الأرمن الذين تلاقت تطلعاتهم الإقليمية مع تطلعات الأكراد. وكانت بريطانيا تشجع التوجهات اليونانية نحو ضمّ أجزاء كبيرة من بر الأناضول. ثم جاءت (معاهدة التجزئة) التي أبرمها الحلفاء المنتصرون في عام ١٩٢٠ بهدف استكمال تفكيك الإمبراطورية العثمانية. ومن أهداف هذه المعاهدة (التي تعذر تطبيقها): توسيع الوجود اليوناني بشكل كبير في بر الأناضول، وخلق دولة أرمنية، وضم الأوروبيين لبعض المناطق المطلة على شواطئ بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، والإبقاء فقط على دولة تركية مقزمة في وسط بر الأناضول. كما أن هذه المعاهدة نصّت على (استقطاع جزء مما تبقى من أراضي الإمبراطورية العثمانية لإنشاء دولة كردية إذا أبدى الأكراد رغبتهم في ذلك). وُمنحت محافظة الموصل ـ وهي ولاية عثمانية سابقة أغلبية سكانها من الأكراد وكانت حينئذ تحت الانتداب البريطاني ـ حرية الانضمام في مرحلة لاحقة إلى الدولة الكردية المزمع إنشاؤها.

على الرغم من هذه الإيماءة الإيجابية المشجّعة للتطلّعات الكردية نحو تقرير المصير، قاتل العديد من الزعماء الأكراد إلى جانب القوميين الأتراك خلال حرب الاستقلال (١٩٢٠-١٩٢٣) التي قادها مصطفى كمال أتاتورك. ولعل الاعتبارات الدينية هي التي دفعت بهؤلاء الأكراد لدعم الثوار الأتراك في تلك الحرب، علماً بأن مصطفى كمال أتاتورك نجح بدهائه وحنكته السياسية في إقناع العديد من زعماء وشعوب المنطقة، بأن حربه كانت بمثابة جهاد شعوب المناطق الإسلامية المتبقية من الإمبراطورية العثمانية ضدّ القوى المسيحية العظمى وحلفائها المحليّين من اليونانيين والأرمن. أضف إلى ذلك أن العديد من الزعماء الأكراد كانوا يخشون من أن يجدوا أنفسهم في آخر المطاف مدمجين في دولة أرمنية موسّعة، لاعتقادهم أن القوى العظمى كانت تفضل ذلك الخيار، فشاركوا في حرب الاستقلال التي كان يقودها أتاتورك. لكن الزعماء العرب والسياسيين البريطانيين كانوا لا يحبّذون بالضرورة قيام الدولة الكردية-التركية المشتركة التي كان مصطفى كمال أتاتورك قد وعد الأكراد بإنشائها. وفي خريف ١٩٢٢ انهارت جميع مقومات تطبيق (معاهدة التجزئة) بالنصر الذي حققه مصطفى كمال أتاتورك.

استبدل الحلفاء (معاهدة التجزئة) بمعاهدة لوزان التي أبرمت في يوليو ١٩٢٣ والتي وقعت عليها الجمهورية التركية الحديثة العهد آنذاك. وقد نصت تلك المعاهدة، من بين أمور أخرى، على عدم إقامة أية دولة كردية أو أرمنية على أراضٍ مستقطعة من منطقة بر الأناضول. أما الشريف حسين – (شريف مكة) الذي كان قد دعم البريطانيين ضدّ العثمانيين مقابل وعدهم له بوضع الأراضي التي احتلها الثوار العرب تحت الحكم العربي، والذي كان ابنه يتأهب ليصبح الملك الأول للدولة العراقية الجديدة – فقد طالب في ١٩١٥ فقط بحكم محافظتي بغداد والبصرة المأهولتين بأغلبية من السكان العرب واللتين كانتا سابقاً تحت الحكم العثماني. في نهاية الحرب وقعت هاتان المحافظتان تحت الانتداب البريطاني، ثم ضمّ البريطانيون محافظة الموصل إليهما. بإضافة الموصل، تحولت المناطق التي كان يسكنها العرب إبّان الإمبراطورية العثمانية– والتي كانت منخفضة ومسطّحة الأراضي وفقيرة نسبياً– إلى مناطق أكثر قابلية للحياة من الناحية الاقتصادية وأكثر قدرة على الدفاع عن أمنها. كما أن النفط الذي كان قد تم اكتشافه حديثاً حول مدينة كركوك، ولّد رغبة قوية لدى بريطانيا في دمج محافظة الموصل في الدولة العراقية الجديدة التي كانت تحت سيطرتها. من ناحية أخرى، قرّرت أنقرة أن الدولة التركية الجديدة لن تشمل أية مناطق مأهولة

بالمسلمين العرب الذين كانوا قد خضعوا لحكم الإمبراطورية العثمانية البائدة، وأن المسلمين الأتراك والأكراد هم وحدهم الذين سيشكلون جزءاً من شعب دولتهم، وأنه ينبغي لمحافظة الموصل أن تصبح جزءاً من الدولة التركية. في ١٩٢٣ ذهبت أنقرة إلى حد أنها اقترحت في لوزان إجراء استفتاء عام في الموصل للوقوف على حقيقة رغبة سكانها بالانضمام إلى الجمهورية التركية، غير أن البريطانيين رفضوا ذلك الاقتراح. وبدلاً من إجراء أي استفتاء فوري تركت قضية التحقق من رغبة سكان الموصل بالانضمام إلى تركيا إلى لجنة تحقيق دولية تابعة لعصبة الأمم، ولكن أنقرة كانت على يقين بأن تلك اللجنة ستنحاز للرغبة البريطانية. وهذا ما حدث بالضبط، ففي ١٩٢٥ صدر حكم نهائي منحت الموصل بموجبه للعراق. احتجّت تركيا على ذلك الحكم الذي كان ملزماً لجميع الأطراف. ثم ما لبثت تركيا وبريطانيا أن وقعتا في يونيو ١٩٢٦ معاهدة ثنائية وثّقت اعترافهما بانتماء الموصل للعراق. وفي ١٩٣١ أصبح العراق دولة مستقلة.

لم يظهر الأكراد في ذلك الوقت قدراً كافياً من الاندماج في الدول الجديدة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أحد هدفين هما: إمّا لضمان نشوء دولة كردية؛ أو لعرقلة عملية توزيع المناطق المأهولة بالأكراد بين العراق وتركيا وسوريا وإيران. في تلك الأثناء كانت الهوية الوطنية الكردية بالكاد قد تشكلت. وكان المجتمع الكردي في أغلبيته ريفياً ومتخلفاً ومجزّءاً لغوياً وقبائلياً. وتصاهر فقط أكراد منحدرات الجبال التي كانت مأهولة حصرياً بالأكراد مع الأتراك والعرب والتركمان والآشوريين والأرمن وقوميات أخرى. أضف إلى ذلك أن الدين الذي كان يلعب دوراً بارزاً في حياة الأكراد لم يكن بالضرورة عاملاً موحداً لهم، ففي كثير من المناسبات أعرب الأكراد السنّة الذين يشكلون أكثرية الشعب الكردي عن ارتيابهم من نيات أبناء جلدتهم العلويين. ابتداءً من هذه الفترة – وإضافة إلى ما أوردناها من عقبات كانت تعترض سبيل صياغة الهوية الكردية– قُوّضت الوحدة الكردية عبر دمج الأكراد في بعض الدول الجديدة التي خُلقت في أعقاب الحرب العالمية الأولى (تركيا والعراق وسوريا) والتي كانت مصمّمة على بناء هويّاتها الوطنية الخاصة بها.

لم تنشأ أية دولة كردية، وأغلق ملف الكيان الأرمني الذي بات صغيراً آنذاك إثر قضم الاتحاد السوفييتي جزءاً كبيراً منه. وتمثلت الخسارة الكبيرة الوحيدة التي تكبدتها تركيا في تلك الفترة في فشل الجمهورية

التركية الجديدة في ضم محافظة الموصل إليها. غير أن مصطفى كمال أتاتورك خفف من وقع تلك الخسارة عبر نجاحه الرائع في إفشال الخطط التي وضعت لتجزئة بر الأناضول بكامله. وبالرغم من أن الأتراك يحيون حتى يومنا هذا ذكرى الانتصارات البطولية لمصطفى كمال أتاتورك، فإن أبرز ما توارثه الأتراك منذ هذه الحقبة التاريخية هو اتفاقية سيفر. ولا شك في أن كل من يطّلع على القضايا التركية المعاصرة يدرك الوتيرة العالية التي يشير بها المسؤولون والصحفيون والسياسيون الأتراك إلى اتفاقية سيفر أو يعرضون لسماتها الرئيسية. إنها عقلية الحصار الافتراضي[١٠] التي تملي على أنقرة وجوهاً متباينة من التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية. ويتضح هذا التباين في وجوه السياسات الخارجية التركية عبر الاختلاف الشاسع في طبيعة علاقات تركيا الرائعة مع الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع صعوباتها مع اليونان ومشكلات منطقة بحر إيجة، أو قياساً إلى مواقفها من القضية القبرصية أو من الإبادة الجماعية التي يزعم الأرمن أن الأتراك ارتكبوها في الماضي ضد شعبهم.

ولعل أهم ما في هذه المتلازمة بجميع أعراضها، هو أنها تسهم إلى حد كبير في توضيح كيفية تعاطي تركيا مع القضية الكردية. فإضافة إلى التطلّعات الثقافية الكردية ـ ناهيك عن التطلعات الانفصالية أو أيّ تعبير عن التعاطف مع مثل هذه التطلعات ـ فإن أنقرة ما زالت تميل إلى الاعتقاد بوجود خطط ترمي إلى تجزئة تركيا، لأنها تنظر إلى القضية الكردية وتشعباتها من خلال منظار عقدة معاهدة التجزئة. ويمثل التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء التركي السابق بولاند أجاويد في عام ١٩٩٤، والذي جاء فيه أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة كان خلق منطقة حكم ذاتي في جنوب شرق تركيا[١١]، يمثل فرضية شائعة الانتشار في مختلف الأوساط الشعبية والرسمية التركية. وبالتالي، فإن أنقرة تتعامل مع مواطنيها الأكراد

10 - Gareth Jenkins, Context and Circumstance: the Turkish Military and Politics, p. 16.
11 - Quoted in Robert Olson, 'The Kurdish Question and Turkey's Foreign Policy Toward Syria, Iran, Russian and Iraq since the Gulf War', p.102, in Robert Olson (ed.), The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s: Its Impact on Turkey and the Middle East (Lexington, KY: University Press of Kentucky, 1996).

ومع تطورات كردستان العراق انطلاقاً من قناعتها بأن سلامة وحدة أراضيها مستهدفة ومتنازع عليها، وأن تركيا تتعرّض لتهديد داخلي وخارجي متواصل[١٢].

علاوة على ما تقدم، هناك مؤشرات إلى أن آثار الضيم الذي شعرت به تركيا جراء خسارتها محافظة الموصل، لم تتبدد كلياً بعد، إذ أفيد بأن أنقرة حذرت الولايات المتحدة وإيران في عام ١٩٨٦ من أنها ستطالب باسترجاع مدينتي الموصل وكركوك (وكانتا تشكلان ولاية الموصل في العصر العثماني) في حال انتشار الفوضى في العراق جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية[١٣]. وأثناء حرب الخليج الأولى (١٩٩١) التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، أشار الرئيس التركي تورغوت أوزال Turgut Ozal إلى حقوق تركيا التاريخية في المنطقة في حال انهيار العراق[١٤]. وفي مايو ١٩٩٥، اقترح الرئيس التركي سليمان ديميريل بأنه ينبغي تصحيح الحدود التركية ـ العراقية لمصلحة تركيا[١٥]، وفي ديسمبر ٢٠٠٣، أعرب عن أسفه لأن ولاية الموصل أُنكرت على تركيا في عام ١٩٢٣[١٦]. أضف إلى ذلك أن وزير الدفاع التركي صباح الدين كاكماكوغلو Sabahattin Cakmakoglu ـ الذي ينتمي في الواقع إلى حزب العمل التركي، وهو من أحزاب أقصى اليمين ـ أشار في أغسطس ٢٠٠٢ إلى أن كردستان العراق فصلت بالقوة عن الجمهورية التركية عندما تأسست في عام ١٩٢٣، وأن لدى أنقرة مصالح وقائية في المنطقة[١٧]. وعندما تبين أن العمل العسكري بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق بات وشيكاً، سعى ياسار ياكيس Yasar Yakis ـ وزير الخارجية التركي آنذاك وأحد أعضاء حزب العدالة والتنمية الذي كان قد تسلم السلطة حديثاً ـ سعى في

12 - Gareth Jenkins, Context and Circumstance: the Turkish Military and Politics, p.16.
13 - Robert Rabil, 'The Iraqi opposition's evolution: from conflict to unity?', Middle East Review of International Affairs (MERIA), vol. 6, no. 4, December 2002.
14 - William Hale, 'Turkey, the Middle East, and the Gulf crisis', International Affairs, vol. 68, no. 4, October 1992, p. 691.
15 - Michael M. Gunter, The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis (London: MacMillan, 1999), p. 118.
16 - If Turkey had kept Mosul, there would be no N.Iraq issue, says Demirel', Turkish Daily News, 19 December 2003.
17 - Nicole Pope, 'Cross border concerns', Middle East International, no. 683, 13 September 2002, p. 11; Jan Gorve , 'A hugely unpopular war', The Middle East, no. 328, November 2002, p. 11.

لقاء متلفز إلى توضيح الوضع القانوني لمدينتي الموصل وكركوك[١٨]، في حين شدد أحد أبرز المعلقين الأتراك على أن تركيا تنازلت عن الموصل وكركوك للدولة العراقية، وليس لإقامة أي دولة كردية في أي وقت لاحق[١٩].

مشكلة تركيا الداخلية مع الأكراد

من الواضح أن العلاقات القائمة بين الحكومة التركية ومواطنيها الأكراد لا تتسم بالودية منذ فترة طويلة نسبياً، إذ لم يفِ مصطفى كمال أتاتورك بوعوده القديمة للأكراد بأنهم سيتمتعون بكامل الحقوق السياسية والثقافية في تركيا. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد أي تسامح تركي تُجاه المظاهر الخاصة بالعرقية الكردية. وجدير بالذكر أن معاهدة لوزان (١٩٢٣) أشارت بوضوح إلى قضايا الأقليات اليهودية والأرمنية واليونانية غير المسلمة في تركيا، ولكنها لم تشر إلى الأكراد أو الفئات العرقية المسلمة الأخرى.

في أوائل عام ١٩٢٥ أطلق نظام مصطفى كمال أتاتورك حملة وحشية لقمع ثورة محدودة قامت بها بعض القبائل الكردية. وبالرغم من أن هذه الثورة اندلعت إثر إهانة المشاعر الدينية الكردية، على خلفية إلغاء أنقرة للخلافة الإسلامية التي طالما كانت مقتصرة على السلالة العثمانية، فضلاً عن حقيقة أن معظم الأكراد لم يشاركوا في تلك الثورة؛ إلا أنه تبين في وقت لاحق أن الهوية الكردية الناشئة والتصميم على مقاومة أكراد تركيا للحكومة المركزية في أنقرة كانا من أبرز العوامل التي أدت إلى اشتعال تلك الثورة.

بدأت المذابح والإعدامات وإجراءات السجن التعسفي والإبعاد وتدمير القرى وفرض الأحكام العرفية تتحول إلى جزء من الممارسات، التي أسّست للنمط الذي اتبعته أنقرة في التعاطي مع الثورات الكردية، التي اندلعت خلال العقدين اللذين أعقبا الثورة الأولى لأكراد تركيا. وبعد أن كانت أنقرة قد منعت استعمال اللغة الكردية في جميع المؤسسات والدوائر الرسمية بما في ذلك المدارس الحكومية، عمدت إلى إزالة اسم

18 - Nicole Pope, ‘Eyes on Turkey’, Middle East International, no. 691, 10 January 2003, pp.14–15.
19 - Gunduz Aktan, ‘If Iraq operation takes place’, Turkish Daily News, 20 November 2002.

كردستان أو ما يشير إليها من جميع وثائقها الرسمية، وبدأت عملية شاملة لطمس معالم كردستان، وتحويلها إلى منطقة تركية المعالم مستبدلة أسماء أماكنها وقاطنيها بأسماء تركية. وأعلنت الحكومة التركية أن الأكراد باتوا يُعرَفون رسمياً باسم أتراك الجبال. أما البعد الديني للثورة الكردية فقد أسهم بدوره في إطلاق العنان بقوة لكامل علمانية "الكماليين" (نسبة إلى كمال أتاتورك). وهكذا، تم منع جميع الفرائض الدينية في المدارس إثر تولي أنقرة شؤون المعلمين والمربين المعنيين بتعليم الدين الإسلامي في تركيا، وأُلغيت بعض المؤسسات الإسلامية. ثم ظهرت موجات كبيرة من لاجئي أكراد تركيا في دول الجوار التركي. وقبل التوغل التركي في الأراضي العراقية في الثمانينيات، كانت إيران في عام ١٩٢٩ الدولة المجاورة الأولى التي انتهكت القوات التركية حرمة أراضيها في إطار ملاحقة الثوار الأكراد. ومن نتائج هذه الحملات التركية أنه قبل وفاة أتاتورك في عام ١٩٣٨، كان قد لقي عشرات آلاف الأكراد مصرعهم، وكان قد تم القضاء على الجزء الأكبر من قياداتهم، كما شُـتِّـت الكثير من أكراد تركيا في محتلِف دول العالم وأُلحقت أضرار جسيمة بالبنى التحتية الاقتصادية للمناطق الكردية. غير أن ثورات أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة لم تتوقف[٢٠].

وبعد تأسيس الجمهورية التركية، أصبحت الثورات الكردية في تركيا أمراً مألوفاً. ولكن معظم هذه الثورات التي حدثت قبل ظهور حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٧٨، كانت أشبه بحركات عفوية قائمة على أسس قبلية وعشائرية، وكانت تفتقر إلى الأهداف السياسية الواضحة. وكان أكراد تركيا يشكلون في تلك الفترة جزءاً من شرائح المجتمع التركي المحافظة والأكثر تمسكاً بالتقاليد، كما كانت أغلبيتهم تقيم في الأجزاء الجنوبية الشرقية لتركيا التي تُعد أقل مناطق البلاد تطوراً من الناحية الاقتصادية. لكن السلسلة شبه المتواصلة من الثورات الكردية التي قوبلت بالقمع والتعسف فاقمت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التركية المأهولة بالأكراد، وهو ما أدى إلى نزوح الكثير منهم إلى بعض المدن الكردية والتركية الكبيرة كمدينة ديار بكر Diyabikir الكردية مثلاً، ومدينة اسطنبول التركية التي باتت تضم اليوم واحداً من أكبر التجمعات الحضرية لأكراد تركيا. وبينما كان عدد سكان الأكراد يتناقص

20 - See David McDowall, A Modern History of the Kurds, pp. 184–213, for an account of Turkey's wars against its Kurdish population during this period.

في جنوب شرق تركيا الريفي ـ حيث يُعتـقَد حالياً أن أكثر من نصف هؤلاء الأكراد باتوا يستقرون خارج مناطقهم التقليدية ـ أصبح أكراد تركيا يشكلون الآن جزءاً كبيراً ومتزايداً من طبقة تركية حضرية فقيرة ومتنامية هي طبقة العمال[٢١].

وكان هناك العديد من الأكراد بين المثقفين اليساريين الذين عرفتهم تركيا. وقد شارك بعض هؤلاء المثقفين الأكراد في الحروب الايديولوجية الشرسة التي نشبت بين أحزاب اليسار واليمين في السبعينيات، والتي قسمت الشارع التركي مهددة بتمزيق البلاد. وبالرغم من صعوبة تمييز أكراد المدن عن نظرائهم الأتراك، فإن جزءاً منهم طور هُوية كردية خاصة به، هي أكثر راديكالية ووعياً سياسياً ووضوحاً من الـهُـوية الكردية التقليدية التي كانت تنـزع إلى الطابع الديني والعشائري. ففي عام ١٩٧٨، ظهر حزب العمال الكردستاني اليساري "المتآمر" كنتيجة لهذه التحولات الديموغرافية والسياسية والاجتماعية. وفي عام ١٩٨٤، بدأ هذا الحزب تحت قيادة عبد الله أوجلان شكلاً جديداً من المقاومة الكردية التي تميزت بقوتها وعملياتها المكثفة ضد الحكومة التركية[٢٢]. فساد لدى معظم الأكراد والأتراك على حد سواء وصف تلك المقاومة بالحرب الانفصالية. وكالمعتاد، ردت أنقرة على خصومها الأكراد بمنتهى البطش، فاشتعلت بين حزب العمال الكردستاني وقوى الأمن التركية حرب طويلة دامت لعقدين وراح ضحيتها أربعون ألف قتيل تقريباً[٢٣]. تخلل هذا النزاع – الذي خاضته قوّات الأمن بقليل من الإشراف السياسي المكشوف–

21 - See Murat Somer, 'Turkey's Kurdish conflict: changing context, and domestic and regional implications', Middle East Journal, vol. 58, no. 2, spring 2004, p. 249.
22 - For an account of the emergence and nature of the PKK and its leader Ocalan, see Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1998), pp. 21–60.
23 - For general overviews of Turkey's Kurdish war, see David McDowall, A Modern History of the Kurds, pp. 418–444; Robert Olson (ed.), The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s: Its Impact on Turkey and the Middle East; Kemal Kirisci and Gareth M. Winrow, The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict; Henri J Barkey and Graham E. Fuller, Turkey's Kurdish Question.

إسكات واعتقال عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين واغتيالات سرية وحالات تعذيب، كما مورست سياسة الأرض المحروقة التي أدت إلى خلوِّ نحو ثلاثة آلاف قرية كردية من سكانها[٢٤] .

وكما حدث في المراحل السابقة من النزاع التركي-الكردي، أدت الحرب الأخيرة التي شنتها أنقرة ضد مواطنيها الأكراد إلى ظهور أعداد جديدة من اللاجئين الأكراد. فخلال التسعينات فرَّ ما يربو على عشرة آلاف كردي تركي إلى العراق لينتهي المطاف بالعديد منهم في مخيم (مخمور) الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، والذي يقع في شمال العراق بعيداً عن حدود مناطق الحكم الذاتي الخاضعة للحكومة الإقليمية الكردية. وُيعتقد أن عدداً آخر يقارب خمسة آلاف ما زالوا موجودين في مخيمات اللاجئين الواقعة في محافظة دهوك الخاضعة لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية. وبالرغم من إعلان موافقتها على استقبال من يرغب من هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى تركيا، فإن أنقرة تميل إلى اعتبار معظم هؤلاء اللاجئين الأكراد من أنصار حزب العمال الكردستاني. وهناك عدد آخر من أكراد تركيا الذين غادروا موطنهم الأصلي ليصبحوا لاجئين في إيران وسوريا ودول مجاورة أخرى. كما توجه الكثير من أكراد تركيا إلى أوروبا الغربية التي ُيعتقد أنها تؤوي ٧٠٠ ألف كردي تركي تقريباً[٢٥]. ولطالما كان أكراد الشتات في الخندق الأول للكفاح المتواصل ضد أنقرة من أجل حصول جاليتهم على حق تقرير المصير.

اعتادت أنقرة على إرجاع السبب الرئيسي لمشكلاتها الداخلية مع الأكراد الانفصاليين وغيرهم من المنظمات الإرهابية المحلية إلى الدعم والتشجيع الخارجيْن. وترى أنقرة أن عراق نظام صدام حسين البعثي كان أكثر دول الجوار دعماً لقضايا أكراد تركيا، وأن سوريا كانت الدولة المجاورة الأقل دعماً لتلك القضايا. وبلغ استياء أنقرة من دعم وحماية السوريين لحزب العمال الكردستاني إلى درجة أنها في خريف ١٩٩٨ هدّدت دمشق باستخدام القوة العسكرية ضدها مالم تطرد أوجلان من أراضيها، وتغلق جميع معسكرات التدريب التي أقامها حزب العمال الكردستاني في الأراضي السورية. استجابت دمشق لمطالب أنقرة، وأدى طرد

24 - See, for example, Human Rights Watch, 'Still Critical'. Prospects in 2005 for Internally Displaced Kurds in Turkey, March 2005, http://www.hrw.org/reports/2005/ turkey0305/
25 - Pam O'Toole, 'Europe's well-connected Kurds', http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/ europe/285102.stm

أوجلان من سوريا إلى اعتقاله في ١٩٩٩ ثم إلى توقيفه وسجنه. حين اعتقاله كان أوجلان تحت حماية الدبلوماسيين اليونانيين، الأمر الذي اعتبره المتشددون في أنقرة دليلاً إضافياً على وجود مؤامرة دولية واسعة النطاق تهدف إلى إضعاف تركيا وزعزعة أمنها واستقرارها الداخليْن.

إثر اعتقال أوجلان أصبح حزب العمال الكردستاني من دون قائد. وإضافة إلى خسارته سوريا كملجأ آمن وكمصدر أساسي للدعم، وجد هذا الحزب أنّ مصادر دعمه الخارجي الأخرى بدأت بالنضوب. فقد أدى تعزيز التعاون الأمني بين أنقرة وطهران في أواخر التسعينات إلى تشدد الإيرانيين تجاه هجمات حزب العمال الكردستاني التي كانت تنطلق من أراضيهم عبر الحدود باتجاه تركيا لضرب أهداف فيها. كما أن القيادة الكردية في العراق– خصوصا قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني– أبدت استياءً شديداً من وجود عناصر حزب العمال الكردستاني في مناطقها، ومن تدخلهم في شؤونها الخاصة. كما أظهرت في الوقت نفسه حرصها الشديد على تجنب غضب أنقرة. ليس هذا وحسب، فقد قاتل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانب قوّات الأمن التركية ضدّ عناصر حزب العمال الكردستاني العاملة في شمال العراق. أضف إلى ذلك أنه إثر دخول عبد الله أوجلان السجن، بدأ حزب العمال الكردستاني يشهد انقسامات ونزاعات داخلية أضعفته وأنهكت قواه. وفي فبراير ٢٠٠٠، أعلن هذا الحزب وقف إطلاق النار في خطوة أحادية الجانب، لكن قوات الأمن التركية لم تبادل تلك الخطوة بأي إجراء مماثل. وفي عام ١٩٩٩ كان ٧٥٪ من مسلحي حزب العمال الكردستاني يتحصّنون في شمال العراق[٢٦]، ومع ذلك بدا الأمر وكأن أنقرة كانت قد انتصرت في حربها ضدّ الحركات الانفصالية الكردية. وفي ٢٠٠٢ وافق الاتحاد الأوروبي، أخيراً، على إدراج حزب العمال الكردستاني في قائمته للمنظمات الإرهابية.

26 - According to Soner Cagaptay and Ali Koknar, 'The PKK's new offensive:implications for Turkey, Iraqi Kurds, and the United States', Policywatch, no. 877, 25 June 2004, Washington Institute for Near East Policy, www.washingtoninstitute.org

شمال العراق والحرب التركية على الأكراد

في نظر قوى الأمن التركية على الأقل، كانت الحرية التي منحت لهم في نقل الحرب إلى أوكار حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إلحاق الهزيمة بالانفصاليين الأكراد. إذ حتى بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية في عام ١٩٨٨، كانت أنقرة وبغداد ملتزمتين باتفاقية تنص على امتلاك القوات التركية الحق بملاحقة المسلحين الأكراد ومحاربتهم داخل شمال العراق. وإثر هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى (١٩٩١) وتأسيس الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق في عام ١٩٩٢، استغل حزب العمال الكردستاني الاضطرابات الإقليمية لاستئناف كفاحه المسلح ضد أنقرة على أسس جديدة. فخلال فترة الحرب الأهلية التي نشبت بين أبرز حزبين كرديْن عراقييْن ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ـ والتي امتدت من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨، بلغ نشاط حزب العمال الكردستاني ضد أنقرة ذروة جديدة منذ اندلاع حربه الطويلة مع قوات الأمن التركية.

في تلك الفترة أيضاً، كانت هناك عوائق قليلة وحوافز كثيرة لتوغلات وهجمات القوات التركية عبر حدودها مع العراق. فإضافة إلى القصف المتكرر والعمليات المكثفة لقواتها الخاصة، أطلقت أنقرة في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها. لكن بعض الدول الغربية الحليفة لتركيا وبعض الدول المجاورة، خصوصاً إيران، عبرت عن احتجاجاتها شديدة اللهجة على تلك الهجمات. كما أن بغداد نفسها أعربت عن استياء متزايد جراء كثافة واتساع العمليات العسكرية التركية داخل أراضيها. فأثناء التدخل العسكري الذي جرى في عام ١٩٩٧، بدعم كبير من الحزب الديمقراطي الكردستاني على خلفية نزاعه مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي كان في ذلك الوقت أكثر ميلاً إلى طهران وأحد أصدقاء دمشق، تجاوز نحو ٥٠ ألف جندي تركي الحدود العراقية، وتوغلت الدبابات التركية في الأراضي العراقية إلى مسافة ثمانين كلم فقط عن مدينة كركوك. هذه المكائد الكردية المركبة والتحالفات غير العاطفية تظهر إمكانية انجرار الدول المجاورة لشمال العراق إلى التدخل في النـزاع الكردي ـ التركي، وربما أيضاً إلى قيام بعضها بأعمال عدائية ضد بعض.

منذ عام ١٩٩٧ وتركيا تحتفظ بوجود عسكري دائم داخل العراق، تأرجح قوامه ما بين ألف وخمسمائة وعشرة آلاف جندي. وبالرغم من أن السبب المعلن لهذا الوجود العسكري كان حاجة أنقرة إلى حماية مواطنيها من الأنشطة العدائية لعناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين في تلك المناطق. فقد تدخلت أنقرة في العلاقات القائمة بين أبرز حزبين لأكراد العراق، وكانت مسرورة لرؤيتهما على خلاف مستمر فيما بينهما، وحتى إنها، في بعض الأحيان، كانت تدعم بالتناوب هذا الحزب أو ذاك لتأجيج القتال المحتدم بينهما. وهكذا، أصبح شمال العراق أشبه ما يكون بمحمية تركية. فمنذ هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى التي نشبت في عام ١٩٩١، أصبح تأثير أنقرة في مجريات الأحداث في تلك المنطقة يفوق تأثير بغداد نفسها بكثير. وفي الحقيقة، عززت هذه التجربة نزعة تركيا نحو تعديل حدودها مع العراق لمصلحتها، كجزء من سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلة الكردية بشكل جذري. لكن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام بغداد في عام ٢٠٠٣ قضت على جميع التصورات التركية المحتملة لمثل تلك الترتيبات الحدودية.

أكراد العراق

لقد أدت تطورات كردستان العراق التي أعقبت حرب الخليج الأولى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) إلى ازدياد ملحوظ في الحساسية التركية تُجاه التطلعات الكردية نحو تقرير المصير. وقد أسفر فشل الانتفاضة التي قام بها الأكراد في عام ١٩٩١ ضد نظام صدام عن هلع كبير في صفوف أكراد العراق، فتدفق ما يقارب نصف مليون كردي عراقي إلى مناطق قريبة من الحدود التركية أو محاذية لها. وأدت الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك النـزوح الجماعي إلى تدخل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فخلقت ملاذات آمنة لهؤلاء النازحين، وفرضت منطقة حظر الطيران التي أوكلت مهمة مراقبتها إلى قاعدة أنجرليك الجوية التركية. وإثر الانسحاب الأحادي الجانب لقوات نظام بغداد باتجاه الجنوب في أكتوبر ١٩٩١، تأسس إقليم الحكم الذاتي الكردي، وتشكلت الحكومة الإقليمية الكردية التي سيطر عليها أبرز حزبيْن سياسييْن كرديْن عراقييْن، وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. ويتكون إقليم الحكم الذاتي الكردي الذي تديره الحكومة الإقليمية الكردية من ثلاث محافظات عراقية من أصل ثماني عشرة

محافظة، وأغلبية سكان هذا الإقليم هم من الأكراد. ولكن هذا الكيان الكردي الجديد الذي ضم محافظات السليمانية وأربيل ودهوك وامتد إلى حدود إيران وتركيا، لم يشمل حقول النفط الواقعة حول الموصل وكركوك اللتيْن تشكّلان، تقليدياً، جزءاً من كردستان العراق. وبالرغم من العلاقات المضطربة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ولـّدت هذه التجربة، المتمثلة بنشوء منطقة حكم ذاتي للأكراد تديرها حكومة إقليمية كردية، لدى أكراد العراق المقيمين في إقليم الحكم الذاتي الكردي شعوراً واضحاً بالحرية وبالتحسن الكبير في مستوى ظروفهم المعيشية.

وقد ازدهر اقتصاد إقليم الحكم الذاتي الكردي في أواخر عهد عراق صدام، وفي الفترة التي سبقت تأسيس الحكومة الإقليمية الكردية. وقد أسهم في ذلك الازدهار الاقتصادي برنامج النفط مقابل الغذاء ـ الذي كانت تشرف عليه الأمم المتحدة، والذي انتهى العمل به منذ فترة ـ عبر تخصيص حصة من عائدات النفط العراقي للحكومة الإقليمية الكردية. هذا إضافة إلى التهريب والنشاطات غير القانونية والملتوية، والتي تلاشت الآن نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق. وبالرغم من أن الحكومة الإقليمية الكردية لا تمارس عملياً أيّـاً من أشكال الحكم الديمقراطي، شهد إقليمها من القمع والفوضى والتسيّب أقل بكثير مما عانته بقية مناطق العراق منذ إفلات الأكراد من قبضة صدام. أضف إلى ذلك أن فترة الحكم الذاتي الكردي شهدت تحسينات جديرة بالثناء في البنية التحتية في ظل الحكومة الإقليمية الكردية. بعبارة أدق، استطاعت هذه الحكومة إشعار سكان مناطقها بطعم الحياة التي تخلو من الهيمنة الإيرانية أو التركية أو العربية[٢٧]. وفي الحقيقة، كان التراجع الكبير للنفوذ العربي في المناطق الخاضعة حالياً لسلطة الحكومة الإقليمية الكردية مدعاة فرح وابتهاج لأكراد العراق كافة.

---

27 - For details on the KRG zone, see Tim Judah, 'In Iraqi Kurdistan', Survival, vol.44, no.4, winter 2002–03, pp. 38–51; Carole A. O'Leary, 'The Kurds of Iraq: recent history, future prospects', MERIA, vol. 6, no. 4, December 2002; Michiel Leezenberg, 'Economy and society in Iraqi Kurdistan:fragile institutions and enduring trends', in Toby Dodge and Steven Simon (eds), Iraq at the Crossroads: state and society in the shadow of regime change, Adelphi Paper no.354 (Oxford: Oxford University Press for the IISS, January 2003), pp. 149–160; Gareth Stansfield, 'Continued developments threaten Iraq's territorial integrity', Gulf News, 18 May 2004. For a brief and critical appraisal of the KRG during the January 2005 elections, see Anna Ciezadlo, 'Kurds disgruntled

لقد وصف بيتر غالبريث Peter Galbraith ـ سفير الولايات المتحدة السابق لدى الحكومة الكرواتية ذات السيادة، والتي انتزعت استقلالها من يوغسلافيا القديمة المتعددة العرقيات ـ أخيراً، الحياة داخل مناطق الحكومة الإقليمية الكردية على النحو الآتي: "يتصرف إقليم كردستان العراق اليوم كما لو كان دولة مستقلة. وتقوم حكومة هذا الإقليم عملياً بجميع الوظائف المنوطة بحكومة أي دولة مستقلة، ولا يُطبَّق من قانون بغداد في أراضيها إلا ما يتقرر تطبيقه من قبل الجمعية الوطنية لكردستان العراق (المعروفة عموماً باسم البرلمان الكردي). كردستان العراق هي المسؤولة اليوم عن أمنها الذاتي ـ وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعلها تخلو من العنف الذي يعم الآن بقية المناطق العراقية ـ وتحتفظ بقواتها المسلحة الخاصة بها... العراق مكروه على نطاق واسع في كردستان. فالعلم العراقي مكروه هناك لاعتباره أحد رموز النظام الوحشي البائد، وما زال هذا العلم محظوراً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكنه يُرفَع إلى جانب العلم الكردستاني فوق بعض المباني العامة في أماكن أخرى من الإقليم. ولا يسمح الأكراد للوحدات العربية التابعة للجيش العراقي الجديد بالدخول إلى أراضيهم، كما أنهم لا يسمحون لوزارات بغداد بفتح مكاتب فرعية لها في مناطقهم. ويرفض الأكراد تسليم حماية حدودهم الدولية إلى بغداد، خشية أن تقطع الحكومة المركزية عليهم المعابر البرية الحيوية التي تربطهم بالعالم الخارجي"[٢٨]. ليس من المتوقع الآن أن يرحب الأكراد بتشكيل أي حكومة مركزية محتملة تحكمهم من بغداد، وبخاصة إذا غلب الطابع العربي على تلك الحكومة. وترى أنقرة أيضاً أنه من غير المعقول أن يستبدل أكراد العراق حكمهم الذاتي بالاندماج طواعية في مشروع لا يزال مجهول الآفاق كعملية بناء عراق ما بعد صدام.

بالرغم من أن منطقة الحكم الذاتي الخاضعة حالياً للحكومة الإقليمية الكردية تمتّعت بحماية فعالة عبر استعداد أنقرة للسماح للولايات المتحدة وبريطانيا بفرض منطقة حظر الطيران الشمالية، ومراقبتها من قاعدة انجرليك الجوية التركية، وعلى الرغم من حقيقة أن قوات الأمن التركية كانت تتمتع في الواقع

---

with Kurdish parties', New Republic, 3 February 2005, reproduced in Kurdistan Observer, 4 February 2005.

28 - Peter W. Galbraith, 'As Iraqis celebrate, the Kurds hesitate', New York Times, 1 February 2005.

بكامل حرية الحركة في شمال العراق لمكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الذين كانوا يتمركزون في الجزء الجبلي من منطقة الحدود العراقية ـ التركية، والواقعة تحت السيطرة الكردية، فإن أنقرة لم تستطع بعد التأقلم، بشكل كامل، مع حقيقة وجود الحكومة الإقليمية الكردية[٢٩]. وقبل حرب عام ٢٠٠٣، كانت أنقرة أكثر استعداداً لتحمل أوضاع شمال العراق، لأنها كانت تستطيع التدخل بحرية شبه مطلقة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين هناك، وكانت تتمتع بدرجة كبيرة من النفوذ لدى الحزبيْن الكرديْن العراقييْن الرئيسييْن. وفي الواقع، كانت أنقرة تفضل دائماً أن تفرض بغداد سلطتها على تلك المنطقة، سواء في عهد نظام صدام أو في ظل أي نظام مناسب يخلفه. ولكن عدم وجود نظام مركزي فعال في بغداد جعل أنقرة تعتبر تعزيز قدرتها على التدخل في شمال العراق بديلاً عملياً معقولاً.

ولطالما أبدت أنقرة عدم رغبتها برؤية حكومة كردية تتمتع بحكم ذاتي حقيقي في شمال العراق. ويخشى الأتراك أن تتحول هذه الحكومة إلى قطب يجتذب أكراد تركيا المستائين أصلاً من سياسة أنقرة، أو أن يتجرأ أكراد العراق بالفعل على دعم نظرائهم الأتراك بشكل مباشر. وقد تخشى أنقرة من احتمال تمكن الحكومة الإقليمية الكردية من حشد التأييد الدولي لحق جميع الأكراد في تقرير مصيرهم، ما قد يؤدي إلى دمج جنوب شرق تركيا مع منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، الأمر الذي قد يقود في النهاية إلى ولادة دولة كردية موسعة ذات سيادة. وما هذه المخاوف التركية إلا وليدة قناعة أنقرة بأن الاستقلال والسيادة التامين يشكلان الهدف النهائي للأكراد الموجودين على كلا جانبـي الحدود التركية ـ العراقية. من هنا، يبدو من المرجَّح لأي تقدم جدي نحو تأسيس دولة كردية مستقلة أن يخلق توترات داخلية في الدول التي تقيم فيها أقليات كردية (تركيا والعراق وإيران وسوريا)، وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى مواجهات بين تلك الدول، ما قد يثير اضطرابات إقليمية خطيرة تهدّد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمّتها. ظلت مخاوف أنقرة على حالها حتى بعد النزاع الذي دار بين أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني التركي المنشأ، ولم يستطع تعاون أكراد العراق مع تركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني تبديد تلك المخاوف أو حتى

29 - For an account of the apparent contradictions in Turkish policy towards the KRG, see Philip Robins, Suits and Uniforms: Turkish foreign policy since the Cold War (London: Hurst and Co, 2003),pp. 312–342.

تخفيفها على الأقل. ومنذ الإطاحة بصدام والإحباط المتزايد يسيطر على أنقرة لأسباب عديدة، منها: القيود التي فُرضت على الوجود التركي في شمال العراق وتراجع نفوذ أنقرة هناك؛ وفشل الولايات المتحدة في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني الذي يتحصن عناصره في المناطق الجبلية القريبة من الحدود التركية مع شمال العراق؛ والعلاقات الودية القائمة حالياً بين الولايات المتحدة وعموم أكراد العراق؛ واستمرار هؤلاء الأكراد في تعزيز وتوسيع سيطرتهم على جزء كبير من شمال العراق؛ وتضاؤل احتمال ظهور حكومة مركزية قوية في عراق ما بعد صدام.

من ناحية أخرى، تجمع القيادة الكردية على التقدير الواضح والمعلن بأن الفرص الحقيقية لتطوير واستمرار الحكم الذاتي الكردي تكمن في عراق فيدرالي يُبنى على أساس عرقي، وليس في الاستقلال الكامل لإقليم الحكم الذاتي الكردي عن العراق. ويرجع أقرب تاريخ موثق لهذا التقدير إلى عام ١٩٩٢، حين تأسس إقليم الحكم الذاتي في جزء من كردستان العراق. فالقيادة الكردية تدرك أن الأتراك والإيرانيين والعرب يعارضون قيام أي دولة كردية مستقلة ذات سيادة، كما تعلم أيضاً أن أياً من هذه الأطراف المعارضة يستطيع بمفرده تقويض أمن واستقرار أي دولة كردية محتملة. أضف إلى ذلك أن هذه الدول المعارضة لبناء الأكراد دولتهم المستقلة ذات السيادة تحيط بكردستان التقليدية من كل جانب.

لقد اعتمد أكراد العراق بشكل أساسي على حدود إقليمهم مع تركيا لتلقي المساعدات الإنسانية، ولممارسة أنشطتهم التجارية المشروعة وغير المشروعة، كتهريب النفط والسلع الاستهلاكية وسواها. وانطلاقاً من إدراك قيادة أكراد العراق لجميع الحقائق السياسية المحيطة بإقليمهم، اشتمل الدستور الذي صاغه وأقره الحزبان الكرديان العراقيان الرئيسيان في عام ٢٠٠٢، على تصور واضح ومعلن لإمكانية اندماج إقليم كردستان العراق في عراق فيدرالي مرن لا تسيطر عليه أي حكومة مركزية. من ناحية أخرى، أصر الأكراد في دستورهم على ضرورة توسيع منطقة الحكم الذاتي الكردي، لتشمل المحافظات الغنية بالنفط والواقعة جنوبي منطقة الحكومة الإقليمية الكردية الحالية، والتي طالما اعتبرها الأكراد من المناطق التقليدية الكردية، كما أكدوا أنه ينبغي لمدينة كركوك أن تصبح عاصمة إقليم كردستان، وأنه يجب على الأكراد الاحتفاظ بالسيطرة على قواتهم المسلحة (البشمرگة)، وأنه يتعين على الحكومة الكردية ـ المقترحة آنذاك ـ أن تتمتع

بالحق الدستوري في الانفصال عن أي فيدرالية عراقية مستقبلية تتعارض صلاحياتها مع مصالح الأكراد وتطلعاتهم[٣٠]. ولا تزال هذه المطالب الكردية قائمة حتى لحظة إعداد هذه الورقة. وقد علق هنري كيسينجر على الدستور الكردي بقوله: "يُعـرِّف الأكراد الحكم الذاتي على نحو لا يسمح بالتمييز بينه وبين الاستقلال إلا بواسطة المجهر"[٣١].

أنقرة والحرب الوشيكة على العراق

في ظل هذه الأوضاع التي كانت سائدة في شمال العراق، سعت واشنطن إلى إقناع أنقرة بدعم خططها العسكرية الرامية إلى الإطاحة بنظام البعث في بغداد. كما طلب الأمريكيون من تركيا السماح لقواتهم بفتح جبهة شمالية تنطلق من الأراضي التركية باتجاه شمال العراق. وشكـّلت مخاوف أنقرة من احتمال بروز دولة كردية مستقلة على أنقاض عراق تمزقه الحرب، أساس المعارضة التركية لأي عمل عسكري أمريكي ضد العراق. وقد عبر رئيس الوزراء التركي بولاند أجاويد بشكل صريح ومباشر عن معارضته لأي تدخل عسكري ضد العراق. ففي أكتوبر ٢٠٠١، ورداً على سؤال حول مدى إمكانية وقوع عمل عسكري أمريكي ضد العراق، أوضح أجاويد ما يلي: "لا تستطيع تركيا القبول بهذا، لأن عملية كهذه قد تؤدي إلى تجزئة تركيا، وربما تحدث خللاً كبيراً في جميع التوازنات القائمة حالياً في الشرق الأوسط ... نحن لا نريد أي تدخل عسكري ضد العراق أياً كان نوعه. وكما أسلفت، إن مثل هذا التدخل سيخلق أخطاراً كثيرة[٣٢]". وخلال مقابلة أجراها معه لاري كينغ Larry King في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠١ في إطار برنامج "لاري كينغ على الهواء مباشرة" الذي تبثه شبكة "سي. ان. ان" CNN، قال رئيس الوزراء التركي إن أي هجوم على العراق قد يزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل كبير وربما يؤدي إلى تجزئة

30 - Chris Kutschera, 'Iraqi Kurds agree to agree – for now', The Middle East, no. 329, December 2002, pp. 25–27; and, by the same author, 'Federalism first', The Middle East, no. 335, June 2003, pp. 20–21.
31 - See his 'Reflections on a sovereign Iraq', reproduced in the Kurdistan Observer, 8 February 2004.
32 - In an interview with Turkey's TV Star, reported in Cengiz Candar, 'Regime change in Iraq; repercussions for Turkey', July 2002, www.patrides.com/July02/enregime

العراق، مما قد يخلق بدوره مشكلات كبيرة لتركيا: لاستقلال تركيا أو لسلامة وحدة أراضيها"[٣٣] وفي السابع من نوفمبر من السنة نفسها، أعلن أجاويد بكل صراحة ووضوح لشبكة "سي بي اس" CBS أن "تركيا لن تدعم أي عمل عسكري أمريكي ضد العراق"[٣٤]. وفي المؤتمر الصحفي الذي انعقد في السابع عشر من يناير ٢٠٠٢ إثر لقائه الرئيس بوش، قال أجاويد: إن أي عمل عسكري ضد العراق قد يكون كارثياً بالنسبة لتركيا حتى وإن لم تشارك فيه تركيا بشكل مباشر[٣٥]. أضف إلى ذلك أن هيئة الأركان العامة التركية، التي كان من المعروف أن أجاويد كان أحد المقربين منها، كانت تشاطر أجاويد، وبشكل واضح وعلني جميع هذه المخاوف.

تواصل هذا النوع من التحذيرات التركية حتى عشية الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣. وفي الحقيقة، لم يتبدد قلق تركيا من أسلوب التفكير الأمريكي أو عدم ارتياحها له حتى بعد ظهور حكومة حزب العدالة والتنمية الذي فاز بانتخابات نوفمبر ٢٠٠٢. ويمثل حزب العدالة والتنمية توجهات فئة الناخبين الأكثر تعاطفاً مع الطابع الإسلامي لتركيا ومع جيرانها المسلمين. علاوة على ذلك، هناك قلة من ممثلي هذا الحزب الذين يتمتعون بخبرة معقولة في قضايا السياسة الخارجية، مما جعلهم لا يميلون إلى إعارة السياسة الخارجية الكثير من الاهتمام[٣٦]. وكان هذا الحزب قد خاض الانتخابات وفاز بها، لأن أجندته قامت بشكل أساسي على الإصلاح الداخلي الشامل، وإعادة تأهيل الاقتصاد التركي الذي أنهكته الأزمات المتعاقبة. ومن بين أولويات تلك الأجندة الانتخابية: تنفيذ برنامج طموح لإدخال جملة من الإصلاحات القانونية والسياسية والإدارية لإعداد البلاد للدخول في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونظراً لأن القضية القبرصية تتطلب أيضاً قدراً من الاهتمام، فقد كان لدى حكومة حزب العدالة والتنمية الحديثة العهد والمحدودة الخبرة ما يكفي من القضايا السياسية والدبلوماسية لإبقائها في حالة من الانهماك الدائم.

33 - Bulent Aliriza, CSIS Turkey Update, 21 December 2001, www.csis.org.
34 - Reported in Cengiz Candar, ‘Regime change in Iraq; repercussions for Turkey’.
35 - Reported in ibid., and Bulent Aliriza, CSIS Turkey Update, 21 December 2001.
36 - For an analysis of the background and nature of the AKP see R. Quinn Mecham, ‘From the ashes of virtue, a promise of light: the transformation of political Islam in Turkey’, Third World Quarterly, vol. 25,no. 2, 2004, pp. 339–358.

وقد عكست معارضة أنقرة للحرب على العراق موقف الرأي العام التركي الذي كان بأغلبيته معارضاً لأي غزو أمريكي يستهدف العراق، سواء شاركت تركيا فيه أم لم تشارك. وبالإشارة إلى غزو العراق، قال سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في تركيا مارك باريس Mark Parris: "لم أتعرّف قط إلى أي تركي يحبّذ هذه الفكرة"[٣٧]. من ناحية أخرى، عندما تبين أن العمل العسكري الأمريكي ضد العراق بات أمراً مرجّحاً جداً ـ وبخاصة بعد انطلاق المفاوضات الجدية بين واشنطن وأنقرة حول شروط التعاون التركي في تلك الحرب ـ ترافق عدم ارتياح أنقرة للخطط العسكرية الأمريكية بسياسة تركية متصاعدة، كان الهدف من ورائها حصول الأتراك على الحد الأقصى من المكاسب، مع إبقاء خسائرهم عند أدنى حد ممكن. وربما برز هذا التوجه نتيجة إدراك الأتراك أن جميع محاولات إقناع واشنطن بالعدول عن غزو العراق كانت قد باءت بالفشل، ولكن اعتماد تركيا اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً على الولايات المتّحدة كان كبيراً جداً، مما لم يسمح لأنقرة بالاستمرار بمعارضة خطط واشنطن.

ويبدو أن هذه الازدواجية في السياسة التركية عززت نفوذ واشنطن لدى أنقرة، وبخاصة عندما أوضح مسؤولون أتراك أنهم بحاجة إلى مساندة الولايات المتحدة من أجل ضمان استمرار دعم صندوق النقد الدولي للاقتصاد التركي المتعثر. غير أن واشنطن لم تحاول تهدئة المخاوف التركية، ويبدو أنها لم تأخذ في الحسبان احتمال رفض تركيا مطالبها المتعلقة بغزو العراق.

ثمة من يحاجج بأن تعنِت واشنطن في تصميمها على الرد على هجمات الحادي عشر من سبتمبر حتى ولو كانت بمفردها عند الضرورة، يفسر فشل الولايات المتحدة في تقدير مصالح مختلِف حلفائها المتعارضة مع مصالحها أو حتى توجهاتهم المختلفة عن توجهاتها، وهو ما أدى في النهاية إلى إعراض واشنطن عن تكثيف جهودها بما يكفي للتوصل إلى تفاهم حقيقي مع حلفائها. ولم يكن لدى واشنطن أي خطة بديلة في حال

37 - Quoted in Turkish Daily News, from the Washington Post, ‘Washington Post: Turks would be a reluctant ally against Washington’, 10 September 2002.

عدم استجابة أنقرة لمطالبها، واشتكى أجاويد بشكل متكرر من إصرار واشنطن على رفض الإصغاء للأتراك.

ولم تكن هذه الرؤية الضيقة والمحدودة من طرف واحد. فالحكومة التركية كانت مقتنعة لأسباب جيو ـ سياسية بأن واشنطن لن تستطيع دخول الحرب من دون تعاون أنقرة. وأدت هذه الفكرة إلى اعتقاد أنقرة بأنها ستكون في موقع تساومي قوي عندما تبدأ المفاوضات مع واشنطن لتحديد شروط التعاون معها، وأن لدى تركيا فرصة نادرة لضمان استمرارية اهتمام الولايات المتحدة بالمصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التركية. من ناحية أخرى، كانت السياسة الأمريكية تُجاه العراق وما طلبته واشنطن من أنقرة في إطار تلك السياسة، كما جاء على لسان مارك باريس، "كانت تشكل اختباراً حقيقياً للحد الأقصى من التعاون الاستراتيجي مع تركيا"[٣٨]. ولكن حساسيات أنقرة ومصالحها الإقليمية ـ التي من الطبيعي أن يعتبرها الأتراك مصالح عليا ـ كانت على تناقض كامل مع مجمل الاعتبارات الأمريكية الدولية، ومع تصميم واشنطن المطلق على استهداف بغداد.

مفاوضات ما قبل الحرب

أدت مخاوف أنقرة من حدوث اضطرابات إقليمية وظهور دولة كردية مستقلة بعد تجزئة العراق إلى تعريف الحكومة التركية "للخطوط الحمر"، حيث تم تحديد التطورات المحتملة التي اعتبرتها أنقرة غير مقبولة، والتي كان بإمكانها أن تشكل أسباباً مباشرة تبرر أي توغل عسكري تركي محتمل في الأراضي العراقية. وقد رشحت هذه المعلومات عبر تسرب وثيقة حملت توقيع أجاويد والرمز (B 020)[٣٩] . وتمثل أبرز وأهم هذه "الخطوط الحمر" على الإطلاق في "تأسيس أقليات عرقية في العراق لدولة مستقلة"، لأن حدثاً كهذا، بحسب التفاصيل الواردة في الوثيقة المذكورة، "سيشكل سبباً للتدخل عسكرياً من طرفنا". كما أوردت

38 - Mark R. Parris, 'Starting over: US–Turkish relations in the post-Iraq era', Turkish Policy Quarterly, vol. 3, no. 1, spring 2003, http://www.turkishpolicy.com/

39 - The contents of the document were widely reported and discussed in the Turkish press. See Ertugrul Kurkcu, 'Washington pushed Turks toward "the red line", MERIP Press Information Note 103, 6 August 2002, http://www.iraqwatch.org/ perspectives/merip-pin103-080602.htm

الوثيقة بشكل واضح معارضة تركيا الثابتة دمج كركوك والموصل الغنيتيْن بالنفط في أي منطقة قد تخضع في المستقبل للحكم الذاتي الكردي في العراق. وأفادت الوثيقة أيضاً أن "الحفاظ على كامل حقوق التركمان على قدم المساواة مع بقية مواطني العراق يشكل أحد أهدافنا وغاياتنا السياسية الأساسية". وإضافة إلى إصرار تركيا على الاحتفاظ بحرية التدخل عسكرياً في شمال العراق من أجل ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين هناك، حددت أنقرة مبررات أخرى لوجودها العسكري في شمال العراق ـ لم تكن جميعها مقنعة ـ ومنها مراقبة أسرى الحرب العراقيين وضرورة الاستعداد لأي أزمة مماثلة لأزمة نزوح الأكراد التي برزت في عام ١٩٩١، ولحماية خط أنابيب النفط الممتد من كركوك إلى يومورتاليك Yumurtalik، والذي ينقل النفط من شمال العراق إلى الساحل التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

لحماية هذه الخطوط الحمر، كانت أنقرة بحاجة إلى احتفاظ القوات التركية بقدرتها على التحرك بشكل مستقل. وهكذا، رفضت أنقرة وضع أي قوات تركية مرسلة إلى شمال العراق تحت إمرة القيادة الأمريكية، كما حاولت خلال مفاوضاتها مع الأمريكيين تقليص حجم القوة الأمريكية المخطّط لها الانطلاق من الأراضي التركية باتجاه العراق[٤٠]. ثم جرى تعزيز القوات التركية المنتشرة على الحدود العراقية ورُفِع مستوى جاهزيتها القتالية[٤١]. وأصرّت تركيا أيضاً على نزع سلاح المقاتلين الأكراد الذين كانت قد

40 - Turkey, US near accord on deployment', Karl Vick, Washington Post, 17 January 2003; 'Turks open borders to 20000 troops', Daily Telegraph, 28 January 2003. 'US prodding Turkey to be "more active"', Turkish Daily News, 3 February 2003; 'Ankara urged to back "military measures"', Financial Times, 3 February 2003. 'Americans in talks on Turkish troops', International Herald Tribune, 7 February 2003.

41 -'Turkey plans thrust into Iraq to stop any Kurd war refugees', International Herald Tribune, 25 November 2002; and 'Turkey deploys troops near Iraqi border', 17 December 2002; 'Kurds deny US military buildup', 17 December 2002; 'General Staff denies reports of extraordinary build-up on Iraq border', 19 December 2002, all from Turkish Daily News.

سلّحتهم الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن. ولم يكن من المفاجئ أن سارع الأكراد العراقيون حينئذ إلى تهديد أنقرة بمقاومة أي غزو تركي لأراضي إقليم الحكم الذاتي الكردي[٤٢].

فيما كانت المحادثات الأمريكية ـ التركية حول شروط فتح عدد من القواعد العسكرية الموجودة في تركيا أمام القوات الأمريكية والسماح لواشنطن باستخدام جزء من الأراضي التركية تكتسي جدية متزايدة في أواخر عام ٢٠٠٢، ألقت المفاوضات المطوّلة حول حجم التعويضات الاقتصادية التي كانت ستتلقاها تركيا لقاء تعاونها مع الولايات المتحدة، ألقت بظلالها على مجمل تلك المفاوضات. وبالرغم من عدم الإعلان رسمياً عن أي أرقام متعلقة بتلك التعويضات، أيقن المراقبون بسرعة أن تصورات واشنطن وأنقرة في هذا الشأن كانت متباعدة جداً. وإثر انتهاء وقائع اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الذي انعقد في الحادي والثلاثين من يناير ٢٠٠٣، قبلت الحكومة التركية أخيراً التقدم إلى البرلمان التركي في الثامن عشر من فبراير بطلب للحصول على موافقة برلمانية تخولها السماح بدخول القوات الأمريكية إلى تركيا. كان التصويت البرلماني حول هذه المسألة مرتبطاً أيضاً بموافقة البرلمان على إرسال قوات تركية إلى العراق. ولكن أنقرة لم تكن راضية بشكل كامل عن التسويات التي كانت قد توصلت إليها مع واشنطن بصدد التعويضات المالية وحجم القوات الأمريكية التي سيُسمَح لها بدخول أراضيها، وحول شروط دخول القوات التركية إلى العراق[٤٣]. ونتيجة للفشل الدبلوماسي الأمريكي في منظمة حلف شمالي الأطلسي ـ والذي تجلى برفض الأخيرة إرسال أنظمة باتريوت للدفاع الجوي وطائرات أواكس ووحدات للدفاع الكيميائي والبيولوجي إلى تركيا ـ بدأ صبر الولايات المتحدة ينفد فوجدت نفسها مضطرة للدخول في جولة أخيرة من المساومات الغريبة أحياناً والمحبطة أحياناً أخرى، بهدف تسوية القضايا الملحة والبارزة الأهمية مع أنقرة. وحتى الشروط التي كانت ستنظم عمل الخبراء الأمريكيين الذين كانوا يستعدون

42 - Americans in talks on Turkish troops', International Herald Tribune, 7 February 2003; 'US troop deal alarms Kurds', The Guardian, 10 February 2003; 'Explosive ingredients', Guardian, 13 February 2003; 'Turkey puts focus on future of Kurds', Financial Times, 24 February 2003; 'Kurds "terrified" at prospect of Turkish invasion', The Independent, 24 February 2003; 'Vote is nearing in Turkey on American use of bases', International Herald Tribune, 24 February 2003.

43 -'US prodding Turkey to be "more active"', Turkish Daily News, 3 February 2003; 'Ankara urged to back "military measures"', Financial Times, 3 February 2003.

للمشاركة في تحديث بعض القواعد العسكرية في تركيا تحولت إلى مصدر لكثير من المساومات المالية والعقبات القانونية والتفاصيل التقنية قبل أن يتمكن هؤلاء الخبراء من الشروع بأي من مهماتهم[٤٤].

قُبَيْل الثامن عشر من فبراير، كانت أنقرة لا تزال تتفاوض حول العرض الأمريكي الخاص بالتعويضات المالية بالرغم من رفع واشنطن قيمة رزمة المساعدة المالية من أربعة مليارات إلى ستة مليارات دولار أمريكي، إضافة إلى تقديم عشرين مليار دولار على شكل منح وقروض. لكن أنقرة كانت تقاوم محاولات واشنطن الرامية إلى ضمان إخضاع هذه الصفقة لشروط رزمة برنامج صندوق النقد الدولي لإنقاذ تركيا، وأضافت إلى أجندتها بنوداً، كتلك المتعلقة بالضرائب المفروضة على منسوجاتها المصدّرة إلى الولايات المتحدة، ناهيك عن الإصرار التركي على إضافة ضمانة خطية إلى صفقة المساعدات، أملاً بتلافي تبعات احتمال حدوث أي معارضة مستقبلية للكونغرس على تلك الرزمة[٤٥].

في ظل استطلاعات الرأي التي أظهرت أن ٩٠٪ من الشعب التركي كانوا يعارضون الحرب على العراق[٤٦]. ونظراً لأن العديد من النواب البرلمانيين لحزب العدالة والتنمية كانوا أيضاً يعارضون تلك الحرب، كانت النتيجة الإيجابية للاقتراع البرلماني على منح الموافقته الضرورية التي تخول الحكومة التركية السماح لدخول القوات الأمريكية إلى الأراضي التركية، كانت غير مضمونة سلفاً. وهذا ما حدث بالضبط، فقد رفض البرلمان التركي منح الموافقة المنشودة. وجدير بالتنويه أن قيادة حزب العدالة والتنمية التي كانت تدرك هذه الحقيقة بشكل مسبق، لم تكن راغبة بأن تتهمها واشطن في النهاية بعرقلة خططها العسكرية الاستراتيجية أو بتحدي إرادة الحليف الأمريكي، فبذلت تلك القيادة قصارى جهدها لتأمين نتيجة إيجابية للاقتراع البرلماني، ولكن من دون أي جدوى.

---

44 -'Legal haggles snag deployment to Turkey' 9 February 2003; and 'Work can begin on bases', 10 February 2003, both Washington Post.
45 -'Yakis, Babacan return from Washington talks', Turkish Daily News, 17 February 2003.
46 - Jon Gorvett, 'A hugely unpopular war', The Middle East, no. 328, November 2002.

بحلول مارس ٢٠٠٣، كانت أربع أو خمس سفن أمريكية تحمل الدبابات وسواها من التجهيزات اللوجستية المهمة الأخرى المخصصة لتسليح الفرقة الرابعة لمشاة الجيش الأمريكي، ترسو قبالة الشريط الساحلي التركي، وكانت ثلاثون سفينة أخرى تقريباً في طريقها إلى تركيا. ولكن الشعب التركي وحكومة حزب العدالة والتنمية لم يبديا أي حماسة لخطط الغزو الأمريكي، ثم إن رئيس الجمهورية التركية أحمد سيزر أعرب عن قلقه حول مدى قانونية أي مشاركة تركية في ذلك الغزو[٤٧]. على خلفية تنامي الشعور بالإحباط في واشنطن، تقدمت الحكومة التركية في السادس والعشرين من فبراير إلى البرلمان بمشروع قرار برلماني يخولها إدخال فقط ٦٢ ألف جندي أمريكي و٢٥٥ طائرة نفّاثة و٦٥ مروحية، لفترة ستة أشهر. وفي الأول من مارس ـ بعد كل هذا التأخير وطول الانتظار وفور انتهاء اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي، التزم خلاله العسكريون الأتراك المتنفذون الصمت المطبق ـ رفض البرلمان التركي طلب الحكومة. وفي الحقيقة، فاق عدد النواب الذين صوّتوا لمصلحة مشروع القرار الحكومي ـ وجميعهم من حزب العدالة والتنمية ـ عدد أولئك الذين صوّتوا ضده، لكن امتناع العديد من نواب البرلمان عن التصويت أدى إلى سقوط مشروع القرار الحكومي في الاقتراع البرلماني لعدم توفر النصاب الانتخابي بفارق ثلاثة أصوات فقط[٤٨].

وهكذا، حُـرمت واشنطن فرصة إدخال نحو ٣٠٪ من حشودها العسكرية أرض المعركة منذ بداية الحرب على العراق، فضاعت بذلك أيضاً إمكانية مهاجمة المعاقل السنية الموالية لصدام من الشمال. وأدى اضطرار واشنطن إلى نقل الدبابات وجانباً مهماً من الدعم اللوجستي لفرقة المشاة الرابعة بحراً إلى الخليج، إلى تنامي الإحباط الأمريكي الذي سببته "التكتيكات التفاوضية اللئيمة" التي اتبعتها أنقرة، والتي انتهت بتأخير وعرقلة خطط الحرب على العراق. ثم انتاب الغضب دوائر الحكومة الأمريكية كافة، ليبلغ ذروته في وزارة الدفاع الأمريكية التي طالما كانت المؤسسة الأمريكية الأكثر دعماً لأنقرة والحليف الرئيسي لها في واشنطن. وفي أوائل مايو ٢٠٠٣، أجرت الـ"سي ان ان- فرع تركيا" CNN-Turky مقابلة مع مساعد وزير الدفاع

47 - Article 92 of the Turkish constitution requires UN or NATO sanction for Turkey to engage in war, and Sezer interpreted the use of Turkish territory as a staging point as tantamount to Turkish involvement.

48 - The entire Republican Peoples Party (CHP) opposition – Kemalist, pro-TGS, and nationalistic – voted against.

الأمريكي آنذاك بول ولفوويتز Paul Wolfowitz ـ الذي كان قد فشل في مهمة إقناع أنقرة بدعم خطط الحرب الأمريكية على العراق، حيث اقترح على تركيا أن تعتذر عن الخطأ الذي ارتكبته برفضها إدخال القوات الأمريكية إلى أراضيها، ووجّه انتقاداً شديد اللهجة إلى النخبة العسكرية التركية لإخفاقها في التصرف بالقدر اللازم من الحزم لضمان تصويت برلماني إيجابي[٤٩]. وأثارت انتقادات ولفوويتز اللاذعة ضجة كبيرة في أنقرة[٥٠]، وصرّح على إثرها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قائلاً: "منذ البداية وحتى اللحظة، لم ترتكب تركيا أي أخطاء"[٥١]. ومن سخريات القدر أن النخبة العسكرية التركية نفسها تساءلت عن مدى انسجام فرض العسكريين إرادتهم على البرلمان مع عملية الدمقرطة التي تشهدها تركيا[٥٢].

ولا شك في أن الجانب التركي ارتكب أخطاءً تكتيكية، وأن واشنطن وأنقرة أظهرتا درجة من سوء الفهم المتبادل. فواشنطن تجاهلت جدّية معارضة أنقرة بجميع ألوان طيفيها الرسمي والشعبي لغزو العراق[٥٣]. ويبدو أن الولايات المتحدة لم تعـر الاهتمام اللازم لحقيقة أن القيادة العسكرية التركية كانت في أحسن الأحوال غير متحمسة للخطط الأمريكية، وأنها كانت تعد العدّة لتدخل عسكري كاسح في شمال العراق. وربما لم يدرك الأمريكيون أو تجاهلوا مدى جدية وعمق القلق الذي كانت تثيره القضية الكردية لدى أنقرة، وأن الاستعداد الذي أظهرته واشنطن لتسليح وتدريب "البشمركة" الكردية العراقية والعمل معاً معها، كان يشكل في نظر أنقرة تهديداً خطيراً لأمنها وسلامة وحدة أراضيها. كما أن الأمريكيين أخفقوا في تقييم

49 - For a transcript of the interview, see http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/ tr20030506-depsecdef0156.html
50 - Wolfowitz remarks draw ire in Turkey', Turkish Daily News, 8 May 2003.
51 - For a general discussion of issues raised by Wolfowitz and of the Turkish response, see Nicole Pope, 'Wolfowitz's advice', The Middle East, no.700, 16 May 2003, pp. 23–24.
52 - As an example, see the interview given by Chief of the Turkish General Staff General Hilmi Ozkok, reproduced in full in Turkish Probe, 1 June 2003.
53 - Barak A. Salmoni, 'Strategic partners or estranged allies: Turkey, the United States, and Operation Iraqi Freedom', Strategic Insights vol. 2, no. 7, July 2003, http://www.ccc.nps.navy/mil/si/july03/middleeast.asp offers a good analysis of this debate.

قدرات الحكومة التركية الجديدة بزعامة حزب العدالة والتنمية، وربما لم يكونوا على علم كافٍ بحجم العقبات السياسية المحلية التي كانت تواجهها تلك الحكومة في مساعيها للتعاون مع الولايات المتحدة.

من الواضح أن واشنطن لم تسترشد بالعِـبـر المستقاة من تجارب الماضي مع تركيا. ففي عام ١٩٩٠ على سبيل المثال، وقف الرئيس التركي تورغوت أوزال Turgut Ozal ضد الجزء الأكبر من النخبة السياسية التركية في دعمه المخلص لجهود قوات التحالف ضد العراق. وجاء ذلك الموقف بالرغم من أنه لم يطلب من أنقرة استضافة أي قوات برية أمريكية، ولم يكن بالضرورة من المتوقع أن تساهم بقوات تركية في تلك الحرب. غير أن الوقائع تشير إلى احتمال أن يكون الاستياء الكبير من تصرف أوزال أسهم في ذلك الوقت في استقالة عدد من الشخصيات التركية البارزة كرئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نجيب تورومتاي Necip Torumtay ووزيري الخارجية والدفاع[٥٤]. ولولا موقف أوزال الحازم لكان من الممكن، بل حتى من المرجّح، أن يتعذر الحصول على دعم تركيا لجهود التحالف الغربي ضد بغداد في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩١. لكن الأتراك اشتكوا فيما بعد من الأضرار التي لحقت باقتصادهم جراء إغلاق أوزال خطوط أنابيب النفط القادمة من شمال العراق، في إطار التزام الرئيس التركي بتطبيق العقوبات التجارية التي فُـرِضت على بغداد. وجدير بالذكر أن العراق كان أحد أهم وأبرز الشركاء التجاريين لتركيا. ولعل إصرار أنقرة على تلقي تعويضات هائلة أثناء المفاوضات التي سبقت بداية حرب مارس ٢٠٠٣ على العراق، لعلها جاءت نتيجة لاقتناع الأتراك بأن واشنطن لم تعترف بالتضحيات التي بذلتها تركيا أثناء حرب الخليج السابقة؛ وأن تركيا لم تحصل على التعويضات المناسبة مقابل تلك التضحيات التي أثقلت كاهل الاقتصاد التركي.

من ناحية أخرى، أرسلت الحكومة التركية في مارس ٢٠٠٣ عدداً لم يُعـلَـنْ عنه من قواتها إلى شمال العراق للانضمام إلى القوات التركية التي كانت منتشرة داخل الأراضي العراقية، فما كان من أكراد العراق ـ الذين

54 - For accounts of this period, see Sabri Sayari ‘Between allies and neighbours: Turkey’s burden sharing policy in the Gulf conflict’, in Andrew Bennett, Joseph Lepgold, and Danny Unger (eds), Friends in Need: Burden Sharing in the Gulf War, (London: Macmillan, 1997), pp.197–217; William Hale, ‘Turkey, the Middle East, and the Gulf crisis’, pp. 679–692.

كانت قد انضمت إليهم وحدات من القوات الأمريكية الخاصة ـ إلا أن هدّدوا بمقاومة ذلك الوجود العسكري التركي. في ظل هذه التطورات، صرّح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بما يلي: "لقد نصحنا الحكومة التركية وقواتها المسلّحة بأن الدخول إلى الشمال بأعداد كبيرة لن يكون ملائماً"[٥٥].

لقد أدى تصويت البرلمان التركي بـ"لا" إلى انحدار حاد في نفوذ أنقرة لدى واشنطن وفي شمال العراق، وما زالت السياسة الخارجية التركية تبذل قصارى جهدها من أجل التأقلم مع معطيات هذا الواقع السياسي الجديد.

55 - DoD News Briefing, Secretary of State Donald H. Rumsfeld and Gen. Myers, 21 March 2003, http://www.defense.gov/ transcripts/2003/t03212003_t0321sd1.html

الفصل الثاني

الأكراد والترتيبات السياسية في عراق ما بعد صدام

في مارس ٢٠٠٤، جرى كشف النقاب عن الدستور العراقي المؤقت، أو ما يُعرف أيضاً بقانون الدولة المؤقت الذي يرى كثيرون أنه صيغ بما يتلاءم مع تطلعات أكراد العراق[٦٠]. ويُعتبر هذا القانون العراقي بمثابة القاعدة الدستورية التي يُدار العراق بموجبها إلى حين صدور دستور دائم للبلاد عن الجمعية الوطنية الانتقالية المنتخبة في يناير ٢٠٠٥. ومن أبرز ما ينص عليه الدستور العراقي المؤقت: أن الحكومة الإقليمية الكردية هي السلطة الرسمية للمحافظات العراقية الكردية الشمالية الثلاث خلال المرحلة الانتقالية، فأكد بالتالي الطبيعة الإثنية للفيدرالية العراقية خلال تلك المرحلة. وأُقـرّت اللغة الكردية كإحدى اللغتين الرسميتيْن في العراق الجديد (إلى جانب اللغة العربية). من هنا، سمح قانون الدولة المؤقت للبشمرگة الكردية ـ وهي أكبر الميليشيات العراقية ـ بتولي جميع المهمات الشرطية والأمنية في المناطق الخاضعة رسمياً لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية. كما أتاح الدستور العراقي المؤقت المجال واسعاً أمام سن القوانين الجديدة الخاصة بأي إقليم فيدرالي من جانب سلطاته التشريعية المحلية، ونص على أن الدستور الدائم المرتقب سيسقط في أي استفتاء عام يظهر أن ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات عراقية على الأقل يرفضون ذلك الدستور، وهذا ما أعطى أكراد العراق عملياً حق النقض (الفيتو) الذي يخولهم إسقاط أي دستور جديد للبلاد خلال مرحلة خضوعه للاستفتاء العام.

60 - For a list of the membership of Iraq's interim government, and the text of the Transitional Administrative Law (TAL), see http://www.fco.gov.uk/Files/KFile/TAL,0.pdf

وقد أرجأ قانون الدولة المؤقت البت نهائياً في مصير مدينة كركوك (وأريافها) المتعددة العرقيات والمتنازع عليها "إلى ما بعد الإحصاء السكاني النـزيه والدقيق الذي سيجري بعد المصادقة على الدستور الدائم"[٦١]. فما كان من الأكراد الذين كانوا عازمين على "كردنة" كركوك قبل إجراء أي إحصاء سكاني فيها، إلا أن رحّبوا بتأجيل هذا الإحصاء الذي كان مقرراً إجراؤه في أكتوبر ٢٠٠٤[٦٢]. وسمح قانون الإدارة الانتقالي للذين رُحّلوا قسراً من منازلهم نتيجة للمحاولات التي أطلقها صدام بهدف "عربنة" شمال العراق ـ ومعظمهم من الأكراد الذين استُبـدِلوا بعرب (كانت أغلبيتهم من الشيعة) ـ سمح لهم بالعودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، ولكنه لم يضع أي جدول زمني لإنجاز تلك العملية. وعلى خلفية النـزاع الدائر حول مستقبل كركوك، نص القانون الانتقالي بشكل واضح وصريح على أن كركوك وبغداد لا تمتلكان حرية الاندماج في أي محافظات أو مناطق أخرى لتشكيل أي إقليم فيدرالي عراقي.

ولم يكن موقف قيادة أكراد العراق ـ المتمثل في الإعلان عن استعدادها للانضمام إلى "اتحاد الأقاليم الفيدرالية العراقية" المرتقب وموافقتها على إرجاء البت في مستقبل كركوك ـ كافياً للحد من شكوك بقية العراقيين في صدق نيات أكراد العراق[٦٣]. ومن جهتها، أعلنت أنقرة قلقها العميق بسبب بعض بنود القانون الإداري الانتقالي، ثم أعربت لواشنطن عن مخاوفها من تطلعات الأكراد[٦٤]. وتجدر الإشارة إلى أن إصرار الأكراد على مواصلة التمتع بالحكم الذاتي في مناطقهم ـ والذي ألقى بظلاله على المداولات التي أُجريت في إطار الجهود المبذولة لصياغة الدستور المؤقت ـ أثار قدراً من عدم الثقة في النيات الكردية. وفي الحقيقة، اقتصرت مساعي القيادة الكردية في تلك المداولات على ضمان استمرارية الحكم الذاتي الكردي في عراق فيدرالي ذي حكومة مركزية مرنة قبل إرساء أيٍّ من أشكال الديمقراطية في العراق الجديد. وكانت

61 - TAL, Article 58(c).
62 - International Crisis Group, Iraq: Allaying Turkey's fears over Kurdish ambitions, Middle East Report no.35 (Ankara/Amman/Brussels: 26 January 2005), p. 3.
63 - For an account of the Kurdish role in the negotiations leading up to the TAL agreement, see International Crisis Group, Iraq's Kurds: Toward an Historic Compromise?, Middle East Report no.26,(Amman/Brussels: 8 April 2004), pp. 1–5.
64 - For example, 'Autonomy plan for Iraq Kurds worries Ankara', Financial Times, 12 March 2004.

الأسباب المنطقية لهذا المسعى الكردي واضحة: فالأكراد لا يشكلون بحسب أعلى التقديرات المتوفرة سوى خمس سكان العراق تقريباً، بينما يشكل العرب أغلبية الشعب العراقي. فالعرب الشيعة وحدهم يشكّلون على الأقل ٦٠ ٪ من سكان العراق. هذه التركيبة الديموغرافية هي التي أدت في البداية إلى موافقة الشيعة على إجراء انتخابات مباشرة لتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية، بينما كان الأكراد يعارضون بشدة إجراء مثل تلك الانتخابات[٦٥].

ولا يشتمل القانون الإداري الانتقالي على أي ضمانات لإدراج ترتيباته المؤقتة في أي دستور عراقي دائم. وفي رسالة تظلّم موجّهة في الأول من يونيو ٢٠٠٤ إلى الرئيس بوش، أعرب الزعيمان الكرديان العراقيان مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني الذي يتزعم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، عن عدم ارتياحهما لمشروع القرار البريطاني ـ الأمريكي المشترك الذي كان قد تقدم به البلدان إلى مجلس الأمن الدولي في أواخر مايو ٢٠٠٤ بهدف إعادة السيادة رسمياً إلى العراق عندما تتسلم الحكومة العراقية المؤقتة زمام السلطة في يونيو. وجاءت التحفظات الكردية على مشروع القرار الأنجلو ـ أمريكي، لأنه أخفق في الإشارة إلى بنود القانون الإداري الانتقالي المتعلقة بحقوق الأكراد، بما فيها حقهم بالتمتع بالحكم الذاتي، وذلك لأن القانون المذكور لا يشتمل على أي ضمانات لاستمرار سريان مفعول بنوده الأساسية في المستقبل. كما هدد الزعيمان الكرديان في الرسالة المذكورة بالانسحاب من الحكومة العراقية المركزية إذا لم تجعل بنود القانون الإداري الانتقالي التي تعترف بالحكم الذاتي الكردي والحكومة الكردية بنوداً ثابتة وسارية المفعول بشكل دائم[٦٦]. ثم ما لبث أن تكرر هذا التهديد في العديد من المناسبات اللاحقة[٦٧]. بالمقابل، حذّر المرجع الديني الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني من الإشارة إلى القانون الإداري الانتقالي في مشروع قرار الأمم المتحدة، وعارض تضمين القرار أي إشارة إلى الفيدرالية، أو إلى

65 - Steve Negus, 'Battling for Iraq's future', Middle East International, no. 716, 9 January2004, pp. 4–7.
66 - The text of the letter is reproduced in www.kurdistanobserver.com
67 - See, for example, Aamer Madhani, 'Anti- American sentiment grows among Kurds', Chicago Tribune, reproduced in Kurdistan Observer, 15 June, 2004: and 'Barzani hints at secession', Kurdistan Observer, 29 June, 2004.

مستويات الحكم الذاتي الممنوحة للأكراد في شمال العراق، أو إلى المجال الذي أفسحه ذلك القانون أمام احتمال انضمام كركوك إلى إقليم الحكم الذاتي الكردي، أو إلى حق النقض (الفيتو) الذي منحه الدستور العراقي المؤقت للأكراد عند التصويت على أي دستور دائم للبلاد، أو إلى ما انطوى عليه ذلك الدستور من دور منقوص للدين الإسلامي في العراق الجديد[٦٨]. من جهة أخرى، أعرب الأكراد عن استيائهم من عدم حصولهم على أي منصب سيادي (رئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية) بالرغم من وجود ثمانية أكراد في الحكومة العراقية المؤقتة المؤلفة من ثلاثة وثلاثين عضواً، والتي انتقلت إليها سيادة البلاد من سلطة التحالف المؤقتة في يونيو ٢٠٠٤.

توسيع النفوذ الكردي

خلال الحرب الأمريكية التي أطاحت بصدام حسين، أظهرت قوات البشمركة تعاوناً وثيقاً مع القوات الأمريكية، حيث حاربت إلى جانب الأمريكيين في شمال العراق ضد قوات صدام وعناصر حركة أنصار الإسلام المتطرفة، كما حرّرت الموصل وكركوك وسلمت السيطرة عليهما اسمياً إلى القوات الأمريكية، وتولت جميع المهمات الأمنية في إقليم الحكم الذاتي الكردي، وجميع المناطق الأخرى التي وقعت تحت سيطرتها خلال تلك الحرب[٦٩]. وبعد الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية، دعت الولايات المتحدة تركيا لإرسال فريق من المراقبين العسكريين إلى كركوك، مما أسهم في تخفيف حدة التوتر بين واشنطن وأنقرة[٧٠]. لكن إشارة رئيس سلطة التحالف المؤقتة الجنرال الأمريكي المتقاعد جي غارنر Jay Garner إلى كركوك كمدينة كردية[٧١]، وتشكيل إدارة مؤقتة في كركوك هيمن عليها الأكراد[٧٢]، والمزاعم

68 - Top Iraq cleric offers caution on UN Resolution', Washington Post, 7 June 2004.
69 - Numerous examples of Kurdish cooperation with coalition forces before, during, and after the March invasion are offered in Yossef Bodansky, The Secret History of the Iraq War (New York: Regan Books, 2004).
70 - US seeks to reassure Turkey over control of "Kurdish' cities", Financial Times; 'Kurdish victory provokes fears of Turkish invasion', Independent; 'Turkey told US will remove Kurd forces from city', Guardian, all 11 April 2003.
71- Turkey eyes the Middle East: strategic realignments', Strategic Comments, vol.10, no.6, (London: International Institute for Strategic Studies, July 2004), www.iiss.org/stratcom
72- 'Local council elected in Kirkuk, draws protests', Turkish Daily News, 26 May 2003.

التركمانية بأن الولايات المتحدة كانت منحازة للأكراد[٧٣]، جعلت اهتمام واشنطن الجديد والمتزايد بقضايا الأكراد حقيقة واضحة لدى أنقرة.

من أجل تعزيز نفوذهما الداخلي وقدرتهما التفاوضية، وتجنباً لحدوث أي نزاع داخلي بينهما، سعى أبرز حزبين كرديْن عراقييْن إلى دمج المناطق التي كانا يديرانها تمهيداً لتشكيل الحكومة الإقليمية الكردية (أو ما يُعرف أيضاً بحكومة إقليم كردستان العراق)[٧٤]. وفي ديسمبر ٢٠٠٤، أعلن الحزبان الكرديان الرئيسيان عن تشكيل لائحة انتخابية كردية مشتركة لخوض انتخابات الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية التي جرت في يناير بالتزامن مع عملية انتخاب ١١١ عضواً آخرين لتشكيل الجمعية العامة لكردستان العراق وفق القانون الإداري الانتقالي (كانت الانتخابات الأولى من نوعها في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٢). ضمّت اللائحة الانتخابية الكردية المشتركة عدداً من ممثلي بعض الأحزاب الكردية الصغيرة كالحركة الإسلامية الكردستانية مثلاً، إلى جانب ممثلين عن الآشوريين والتركمان (لكنها لم تضم أي عضو في الجبهة التركمانية التي كانت تدعمها أنقرة). ووفقاً لتصريحات جلال الطالباني، زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لم تضم اللائحة الانتخابية المشتركة أي ممثلين عن الأحزاب العربية الناشطة في شمال العراق لعدم تعاطف أيٍّ منها مع التطلعات الكردية المتعلقة بالحكم الذاتي[٧٥].

منذ الإطاحة بصدام حسين، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطران عملياً على جميع المناطق المأهولة بالأكراد، بما فيها تلك الواقعة خارج حدود إقليم الحكم الذاتي الكردي، والتي يطالب أكراد العراق بضمها إلى إقليمهم، (كمعظم أجزاء محافظة التأميم التي تشمل مدينة كركوك وضواحيها وجزءاً من محيط مدينة الموصل)[٧٦]. وتشكل مدينة كركوك التي يريد الأكراد تحويلها في

73- 'Iraqi Turkmen Front says US favours Kurds', Turkish Daily News, 5 June 2003; 'Turkmens call for power-sharing in administration of new Iraq', Turkish Daily News, 1 July 2003.
74- Edward Wong, '2 Kurdish parties close to forming unity government', New York Times, 20 December 2003.
75- 'KDP, PUK to run jointly in January election', 2 December 2004, and 'Kurds close ranks in bid to secure federation from elected Iraqi assembly', 4 December 2004, both in Kurdistan Observer.
76- Oil rich city will be major test for Iraq', Washington Post, 14 January 2004.

المستقبل إلى عاصمة إقليمهم، الهدف الرئيسي للمسعى الكردي الدؤوب لتوسيع إقليم الحكم الذاتي الكردي. وجدير بالذكر أنه تم تحرير مدينة كركوك على أيدي قوات البشمرگة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في تحرك اعـتُـبـر في ذلك الوقت خرقاً لاتفاق كردي ـ أمريكي سابق، لكنها سُلّمت فيما بعد إلى القوات الأمريكية. بعد ذلك، شكل المسؤولون العسكريون الأمريكيون مجلس حكم مشتركاً في مدينة كركوك ضم ممثلين عن الجاليات العربية والتركمانية والآشورية، إضافة إلى ممثلين عن الجالية الكردية المقيمة في تلك المدينة. غير أن هذا الإجراء لم يمنع الأكراد من مواصلة جهودهم لتوسيع وجودهم في كركوك، ولتعزيز سيطرتهم بشكل تدريجي على مجلس الحكم الذي يدير شؤونها، وحتى على قوات الشرطة العاملة فيها وجهازها التعليمي. وقد أقـرّ الحزبان الكرديان الرئيسيان طواعية بهذا التوجه، كما أعلنا أنهما يدفعان رواتب الموظفين الأكراد الذين انتقلوا للإقامة والعمل في كركوك والمناطق المحيطة بها[٧٧].

وقد غصت كركوك تدريجياً باللاجئين الأكراد العائدين إليها، بعد أن كانوا قد هُجّروا منها قسراً في إطار برامج صدام المتعاقبة "لعربنة" شمال العراق، والتي بدأت في الستينيات[٧٨]. ولا تتوفر حالياً أي إحصاءات دقيقة لهذه الظاهرة، ولكن بعض المزاعم تفيد بأنه في نوفمبر ٢٠٠٤ كان قد غادر كركوك نحو ٥٠ ألفاً من أصل ٢٠٠ ألف عربي جُلبوا إليها في عهد صدام، وبأنه كان قد عاد إليها نحو ١٠٠ ألف كردي من الذين رُحّلوا عنها بسبب "العربنة"[٧٩]. وترافق تدفق الأكراد العائدين إلى كركوك مع حملة ترويع استهدفت المستفيدين من عملية "العربنة". غير أن هذه الحملة الترويعية لم تصل إلى درجة القسوة التي كان يتوقعها الكثيرون[٨٠]. في غضون ذلك، برزت ادعاءات بأن العديد من الأكراد الذين قدموا إلى كركوك لم يكونوا من سكانها الأصليين، الأمر الذي أدى في نهاية مارس ٢٠٠٤ إلى تعليق أعضاء مجلس إدارة المدينة من التركمان

77- International Crisis Group, Iraq's Kurds: Toward an Historic Compromise?, Middle East Report no. 26 (Amman/Brussels: 8 April 2004) p.11.
78- See Human Rights Watch 16 (4E), Reversing ethnic cleansing in Northern Iraq, August 2004. This report offers a good account of Arabisation, Kurdish attempts to reverse it since April 2003, and the issues and difficulties this raises. For a Kurdish view, see Gareth Smyth, interview with Nechirvan Barzani, Financial Times, 28 January 2005, and reproduced in Kurdistan Observer.
79 - International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears over Kurdish ambitions, Middle East Report No.35, (Ankara/ Amman/Brussels: 26 January 2005) p.3.
80 - Human Rights Watch, Reversing ethnic cleansing, p. 48. See also International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, pp. 2–3.

والعرب عضويتهم في ذلك المجلس احتجاجاً على تلك الظاهرة، فتركوا وراءهم مجلساً إدارياً مؤلفاً من خمسة عشر كردياً وسبعة آشوريين فقط[٨١].

من المعروف أن مدينة كركوك التي تتوسط منطقة غنية بالنفط هي موطن العديد من التركمان والعرب والأكراد منذ زمن بعيد. وفي الحقيقة، ينظر معظم تركمان العراق، وأنقرة أيضاً، إلى مدينة كركوك على أنها مركز الجالية التركمانية في العراق. ويظهر الإحصاء السكاني الذي أُجرِي في عام ١٩٥٧ أن التركمان كانوا يشكلون ٤٠٪ من سكان مدينة كركوك، وأن الأكراد كانوا بنسبة ٣٥٪ فقط[٨٢]. وفي الحقيقة، هناك عامل آخر يُضاف إلى دور حملات العربنة والهجرة القسرية في التغيير الذي شهدته التركيبة الديموغرافية التقليدية لمدينة كركوك، وهو أن صناعة النفط جلبت أعداداً لا يُستهان بها من العمال والموظفين وأسرهم إلى كركوك. غير أن الجهود التي بذلها الأكراد لعكس آثار حملة العربنة الصدامية، أسفرت عن تحولات ديموغرافية جديدة وتوترات وحساسيات عرقية إضافية، لم يكن من المفاجئ وقوعها في ظل الأهمية الحيوية التي تتمتع بها محافظة كركوك الغنية بالنفط. في عهد صدام، عانى التركمان، شأنهم شأن الآخرين من غير العرب، الكثير بسبب برامج عربنة مدينة كركوك. وسعى المهجّرون التركمان بدورهم للعودة إلى كركوك ليستقروا من جديد في منازلهم التي أرغمهم نظام صدام على النـزوح عنها. وهكذا، شهدت مدينة كركوك والأرياف المحيطة بها، في فترة ما بعد صدام، توترات عرقية متصاعدة أدت إلى مواجهات عرقية متفاوتة الحدة بين الأكراد والعرب والتركمان، تخللها عدد من الحوادث المأساوية المؤسفة. وقد بلغت المواجهات المسلحة التي وقعت بين هذه العرقيات الثلاث في يناير ٢٠٠٤ درجة عالية من الحدّة والشراسة، مما اضطُر القوات الأمريكية إلى فرض حظر التجوال في جميع المدن القرى والبلدات التي دارت فيها تلك المواجهات.

81 - Turkmen quit Kirkuk city council, say Kurds taking over', Kurdistan Observer, 28 March 2004.
82 - Jackie Spinner, 'Ethnic groups try to stake claim on Kirkuk', Washington Post, 30 January 2005.

في أوائل عام ٢٠٠٤، بدأت الميليشيات الشيعية التابعة لحركة مقتدى الصدر بمهاجمة أكراد مدينة كركوك[٨٣]. ونظراً لأن الشيعة يشكلون أغلبية عرب العراق، فهم معنيون في النهاية ببناء عراق موحد لاحتمال تمكنهم في النهاية من السيطرة عليه، ولكن العرب الشيعة كانوا من بين المستفيدين الرئيسيين من عملية عربنة كركوك، لذلك عانوا الكثير منذ ٢٠٠٣ على أيدي أكراد تلك المدينة. يُضاف إلى ذلك أن العديد من التركمان العراقيين يعتنقون المذهب الشيعي، وربما تصل نسبة التركمان الشيعة إلى٤٠٪ من مجموع أفراد الجالية التركمانية في العراق[٨٤]. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، بدأ المقاتلون السنة باستهداف أكراد الموصل المتعددة العرقيات، والواقعة على الخط الفاصل بين المناطق الكردية والعربية. ثم تحولت الموصل إلى أحد أكبر مراكز المعارضة السنية للانتخابات العراقية، ولوجود قوات التحالف في العراق، وبخاصة إثر الحملة التي شنتها القوات الأمريكية في نوفمبر ضد مجموعات المتمردين السنة في بلدة الفلوجة[٨٥].

وإثر فشل قوات الحرس الوطني العراقي في إثبات كفاءتها القتالية، نشرت الولايات المتحدة وحدات من قوات البشمركة الكردية لتعزيز قدرتها على مقاومة المتمردين المحليين والمجاهدين الأجانب. وشاركت قوات البشمركة في تلك المهمة باسم الحرس الوطني العراقي، ولكنها كانت تحمل الرايات الكردية، وكانت ترتدي الزي العسكري الخاص بها. وعلى المنوال نفسه، قامت قوات البشمركة بحماية مختلِف تجمعات الأكراد، ونشطت في القرى التي كانت تشهد عملية التكريد المضادة لمشروع العربنة الصدامي[٨٦]. غير أن هذه الأنشطة الأمنية لقوات البشمركة أثارت مزيداً من التوتر بين مختـلِف العرقيات العراقية، ولكنها أدت في الوقت نفسه إلى إحكام قبضة الأكراد على أجزاء إضافية من شمال العراق، وأثارت مزيداً من القلق لدى أنقرة بشأن التعاون الأمني المكثف بين البشمركة الكردية والقوات الأمريكية.

---

83 - Nicholas Blanford, 'Some 200 Sadr militiamen March through Kirkuk', Kurdistan Observer, 8 March 2004; Michael Howard, 'Insurgents stir up strife in Kirkuk', Washington Post, 17 May 2004; and Gareth Stansfield, 'Continued developments threaten Iraq's territorial integrity', Gulf News, 18 May 2004.

84 - International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p.5.

85 -'New insurgency confronts US forces', 12 November 2004: 'Insurgents step up the battle for Mosul', 25 November 2004: and 'Mosul victim beheaded at roadside', 18 December 2004, all in the Guardian.

86 - Michael Knights, 'Lessons from Mosul', Policywatch, no. 950, 27 January 2005. www.washingtoninstitute.org

وبالرغم من جميع هذه التطورات، لم يحقق برنامج تكريد مدينة كركوك الرامي إلى إزالة آثار العربنة التي شهدها شمال العراق ـ والذي جاء نتيجة للإصرار الكردي على البند ٥٨ – ا من القانون الإداري الانتقالي ـ لم يحقق التقدم السريع الذي ربما كان الأكراد يتوقعونه لجملة من الأسباب الرئيسية[٨٧]: فقد تباطأت الحكومة العراقية المركزية في وضع الترتيبات الإدارية اللازمة والكفيلة بتسريع وتيرة التقدم نحو إنجاز البرنامج المذكور. كما أن المشكلات الأمنية حدّت من قدرة المسؤولين العراقيين وبعثات المنظمات غير الحكومية الأجنبية على العمل بكامل فاعليتها. يُضاف إلى ذلك أن العديد من الأكراد الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية كانوا لا يمتلكون الوثائق الضرورية لإثبات حقوق ملكية المنازل التي كانوا يسكنون فيها، وبخاصة في المناطق الحضرية، حيث كان العديد من الأكراد لا يمتلكون مساكنهم، بل كانوا يستأجرونها. وهناك سبب آخر يتمثل في عدم توفر الأموال الضرورية والقوانين اللازمة، أو أي اتفاق عملي للشروع في برنامج إعادة إسكان العرب المتضررين من عملية تكريد شمال العراق. يُضاف إلى ذلك أن قوات التحالف منعت الأكراد مراراً من اللجوء إلى ترويع السكان العرب لإرغامهم على مغادرة مساكنهم[٨٨]، وهو ما أدى إلى نقص حاد في عدد المنازل المتوفرة لإيواء الأكراد العائدين إلى ديارهم، فأصبح وضع جزء كبير من هؤلاء الأكراد غير مستقر بسبب الاضطرار إلى إيوائهم بشكل مؤقت في ثكنات مهجورة ومنازل متضررة وبعض المباني العامة والمدارس وسواها. ولا بد من التشديد مجدداً على حقيقة أن غياب جدول زمني متفق عليه لإزالة آثار مشروع العربنة الصدامي أسهم كثيراً في عرقلة عملية تكريد شمال العراق ـ ذلك لأن القانون الإداري الانتقالي ينص فقط على "إنجاز هذا المشروع في فترة زمنية معقولة". ومن المؤكد أن الأكراد سيصرون لدى الحكومة العراقية الجديدة على معالجة هذه المسألة بوتيرة أعلى وفاعلية أكبر.

87 - Article 58a of the TAL commits the transitional government to ‘act expeditiously to take measures to remedy the injustice caused by the previous regime’s practices in altering the demographic character of certain regions, including Kirkuk’, by restoring ‘the (displaced) residents to their homes and property’ and resettling those thereby displaced.

88 - For details, see Human Rights Watch, Reversing ethnic cleansing in Northern Iraq, August 2004, pp. 55–77.

في نوفمبر ٢٠٠٤، بدأت القيادة الكردية تلوّح بفكرة تأجيل انتخابات كركوك التي كان ينبغي إجراؤها بالتزامن مع انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية بذريعة أن تطبيق بند القانون الإداري الانتقالي المتعلق بقلب عملية عربنة شمال العراق لم يكن ناجزاً بعد[٨٩]. وسرعان ما بدأ الأكراد بالحصول على الكثير من المكاسب المهمة مقابل العدول عن تلك الفكرة. فخلال الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات، تم التوصل بوساطة من بعض مسؤولي قوات التحالف إلى موافقة مجلس الحكم العراقي المؤقت على منح قرابة ١٠٠ ألف لاجئ كردي حق الإدلاء بأصواتهم في انتخابات محافظة كركوك التي أُجريت في يناير. واشتملت الصفقة أيضاً على إقرار الحكومة العراقية المؤقتة إجراء الإحصاء السكاني لمدينة كركوك فقط بعد التطبيق الكامل للبند رقم ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي مع تأكيد ضرورة التعجيل في تطبيقه[٩٠]. ولم يكن من المفاجئ أن الإعلان عن الاتفاق الذي توصل إليه الأكراد مع مجلس الحكم الانتقالي بشأن انتخابات مدينة كركوك أثار موجة من الاستياء والإحباط لدى معظم عرب كركوك، الأمر الذي دفعهم إلى مقاطعة تلك الانتخابات[٩١].

ومع اقتراب موعد الانتخابات، اتضح أن المكاسب الانتخابية الكردية كانت قد أغضبت أنقرة أيضاً. وزاد في غضب أنقرة رفض اللجنة العراقية المستقلة للانتخابات حظر المشاركة الانتخابية على حزبين كرديْن زُعِــم أنهما كانا على صلة وثيقة بحزب العمال الكردستاني[٩٢]. وقبل موعد ابتداء انتخابات كركوك ببضعة أيام، حذر نائب رئيس هيئة الأركان العامة التركية الجنرال إلكير باسبوغ Ilker Basbug من أن مشاركة اللاجئين الأكراد المتدفقين إلى مدينة كركوك في تلك الانتخابات "قد تُفقد نتائج الانتخابات صدقيتها...وقد تُشعل حرباً أهلية في العراق... وهذا ما قد يهدد بدوره وحدة العراق السياسية وسلامة وحدة أراضيه". ثم أضاف أن مثل هذه التطورات "ربما تشكل أيضاً مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة

89 -'Iraqi election creates unusual alliances', Kurdistan Observer, 30 November 2004. See also Kirsten Scharnberg, 'Leader warns Kurds must be allowed to re-establish majority in Kirkuk', Chicago Tribune, 10 December 2004.
90 -'Kirkuk election deal tips power to Kurds, angers Arabs, Turkmen', 15 January 2005; 'Talabani: we have received assurances for Kirkuk', 23 January 2005, both Kurdistan Observer.
91 -'An Arab party based in Kirkuk to boycott elections', Kurdistan Observer, 25 January 2005.
92 -'PKK-linked parties to participate in Iraq elections', Turkish Daily News, 26 January 2005.

لتركيا"[٩٣]. وسارع كل من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية عبد الله غول إلى تأييد ملاحظات الجنرال التركي. وقد قال أردوغان بدوره: "بإمكان أي إجراء خاطئ في كركوك أن يعرّض مستقبل السلم في العراق للخطر"، وأضاف أن "القوات الأمريكية وغيرها من قوات التحالف... قد تدفع في المستقبل ثمناً باهظاً بسبب الإجراءات الخاطئة التي قد تُتخذ في العراق." وحذّر غول من أنه لا ينبغي توقع بقاء تركيا مكتوفة الأيدي في حال انتشار الفوضى في العراق نتيجة التحولات التي قد تشهدها كركوك وسواها[٩٤]. ليس هذا وحسب، بل لقد بعث غول برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان شدد فيها على عدم ارتياح بلاده لمنح اللاجئين الأكراد حق الاقتراع في كركوك، وحذّر من أن ذلك الإجراء يستبطن أخطاراً كبيرة محتملة تهدد مستقبل وحدة العراق السياسية وسلامة وحدة أراضيه[٩٥]. واستناداً إلى التدفق الكردي إلى مدينة كركوك ومقاطعة العرب السنة للانتخابات التي أُجريت فيها، أعلنت أنقرة عدم ثقتها في صلاحية نتائج انتخابات كركوك التي أُجريت في يناير. وبالرغم من أنه ينبغي لأنقرة إعادة النظر في "خطوطها الحمر" التي حددتها خلال الشهر الذي سبق الحرب الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة على العراق، فإنه ينبغي كخطوة أولى في هذا الاتجاه أن تكف أنقرة عن الإشارة إلى تلك الخطوط الحمر في خطابها السياسي.

ولا شك في أن استياء أنقرة من تصرفات الأكراد تنامى إثر الملاحظة التي صدرت عن الكردي والعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني ووزير الخارجية في الحكومة العراقية المؤقتة هوشيار زيباري، والتي ورد فيها: "لا يحق لأي دولة أن تطلق التصريحات العلنية حول كركوك. فمصير كركوك يقرره الشعب العراقي وحده[٩٦]". وقبل هذا التصريح العراقي ببضعة أيام، كان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشَر قد عـبّـر في تصريح له عما يلي:

---

93 - Selcan Hacaoglu, 'Turkey warns Kurds about Kirkuk control', Kurdistan Observer, and Yusuf Kanli, 'Turkey's Kirkuk anxiety', Turkish Daily News, both 27 January 2005.
94 -'Kirkuk consensus', Turkish Daily News, 28 January 2005.
95 -'Turkey appeals to UN for Kirkuk', Turkish Daily News, 25 January 2005.
96 - Yusuf Kanli, 'Turkey won't sit back over Kirkuk spillover', Turkish Daily News, 28 January 2005.

"إن الجهود الرامية إلى معالجة آثار السياسات الظالمة والتعسفية التي انتهجتها حكومة صدام حسين في مدينة كركوك ومحيطها، والتي تضمنت الإبعاد القسري لسكان تلك المناطق، ومصادرة أملاكهم، والتلاعب بالحدود الإدارية، تشكل قضايا عراقية داخلية، على العراقيين وحدهم أن يتخذوا القرارات اللازمة بشأنها. فالقانون الإداري الانتقالي الذي صاغه وأقره العراقيون يتضمن خطوات محددة لإزالة آثار الإرث المريع الذي خلّفه صدام حسين. والولايات المتحدة تدعم التطبيق الكامل للقانون الإداري الانتقالي، بما في ذلك البند رقم ٥٨ المتعلق بكركوك[٩٧]".

ولم يتزحزح الأكراد عن مطلبيهم الأساسيْن، وهما: توسيع إقليم الحكم الذاتي الكردستاني وتحويل كركوك إلى عاصمة ذلك الإقليم. فقد وصف جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مدينة كركوك بأنها "قدس كردستان"[٩٨]. أما زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني، فقد كان في غاية التشدد بالنسبة للمطالب الكردية، حيث إنه في اجتماع له بالعقيد لويد مايلز Lloyd Miles قائد القوات الأمريكية في منطقة كركوك، قال البرزاني بحسب بعض التقارير: "نحن على استعداد لمواجهة جميع المخاطر... ولكننا لن نقبل بعربنة كركوك"[٩٩]. وفي أكتوبر ٢٠٠٤، زار مسعود البرزاني سوريا (وهي كتركيا تعتبر احتمال قيام أي دولة كردية مستقلة في شمال العراق أمراً غير مقبول وخطاً أحمر)[١٠٠]، حيث صرّح في مؤتمر صحفي بأنه من المحتمل دمج كركوك في كردستان العراق[١٠١]. كما أولى عناية خاصة لتأكيد أن أكراد العراق يسعون إلى بناء عراق فيدرالي يشكلون جزءاً منه وأنهم لا يسعون إلى الاستقلال عن العراق أو الانفصال عنه، ثم ذكر مضيفيه السوريين بأن "كركوك مدينة كردية عراقية"، وأضاف: "... فقضية هذه المدينة شأن عراقي داخلي، ولا ينبغي لدول الجوار التدخل فيه"[١٠٢]. وجدير بالذكر أن البرزاني

97 -'US policy on the status of Kirkuk', http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/40916. htm, 13 January 2005.
98 -'Talabani: Kirkuk is Kurds' Jerusalem', Turkish Daily News, 31 December 2004.
99 - Kirsten Scharnberg, 'Leader warns Kurds must be allowed to re-establish majority in Kirkuk', Chicago Tribune, 10 December 2004.
100- 'Kurdish state is a "red line" for Syria, too', Turkish Daily News, 28 December 2004.
101- 'Barzani sees Kirkuk joining southern Kurdistan', Kurdistan Observer ,18 October 2004.
102- 'Iraqi Kurd leader warns neighbours not to meddle in Kirkuk issue', Kurdistan Observer, 17 October 2004.

كان قد علّق بعبارات مماثلة على هذا الموضوع في زيارته لأنقرة التي سبقت زيارته لسوريا بأيام قليلة[١٠٣]. كما سبق للبرزاني أن حذر من الأكراد لا يشعرون بأنهم ملزمون بالمحافظة على وحدة العراق إذا رُفض طلبهم المتعلق بالفيدرالية[١٠٤]. وفي مقابلة مع رئيس وزراء الحكومة الإقليمية الكردية نيجيرفان البرزاني، عشية بدء الانتخابات العراقية، أكد المسؤول الكردي مجدداً أن دمج كركوك في كردستان العراق سيظل هدفاً كردياً غير قابل للمساومة[١٠٥]. ومنذ انتخابات يناير ٢٠٠٥، صدر العديد من التصريحات الكردية التي أكدت استمرار تمسك الأكراد بضم مدينة كركوك إلى إقليمهم الحالي.

وبالرغم من بدء عملية تكريد شمال العراق، توجد مؤشرات على وجود خلافات بين القيادة الكردية والناخبين الأكراد بسبب عدم إعلانها الاستقلال الكامل لإقليم كردستان هدفاً كردياً، ولعدم شروعها في توسيع إقليم الحكم الذاتي الكردستاني، بما يكفل دمج مدينة كركوك في ذلك الإقليم. وقد خلُصت إحدى الدراسات إلى أن "القيادة الكردية تواجه احتمال التعرض لغضب واستياء الشارع الكردي وأكراد الشتات[١٠٦]". وبالرغم من أن القيادة الكردية باتت على ما يبدو مقتنعة بأنه في الوقت الراهن ليس من الحكمة إطلاق أي حملة علنية واسعة لحشد التأييد الدولي لاستقلال كردستان العراق، فإن عدداً ضئيلاً فقط من المراقبين لا يزال يشك في رغبة أكراد العراق، قيادة وشعباً، في بناء دولة كردستان المستقلة في شمال العراق. وقد نظم الأكراد العديد من التظاهرات الشعبية الحاشدة في المناطق الخاضعة حالياً للحكومة الإقليمية الكردية، وفي كركوك نفسها أيضاً، دعماً للاستقلال التام وكامل السيادة لكردستان العراق. ويقال إن حشداً جماهيرياً كردياً سلم مسؤولين تابعين للأمم المتحدة كانوا يزورون إقليمهم في ديسمبر ٢٠٠٤ التماساً طالبوا فيه بإجراء استفتاء عام حول استقلال إقليم كردستان العراق[١٠٧]. ويُقال أيضاً إن الالتماس

103- 'Massoud Barzani: Kurds ready to fight for Kirkuk', Kurdistan Observer, 13 October 2004.
104- 'Kurdish leader: Kirkuk holds solution to future', 26 June 2004; and 'Barzani hints at secession', 30 June 2004, both Kurdistan Observer.
105- Gareth Smyth, Interview with Nechirvan Barzani, Financial Times, 28 January 2005.
106- International Crisis Group, Iraq's Kurds, p.7. This theme, that the Kurdish leadership in Iraq has hitherto exhibited a readiness to compromise that is neither understood nor supported by the Kurdish population generally, constitutes the main thrust of this report.
107- 'Kurds lay ground for independence poll', Daily Telegraph, 9 January 2004, 'Iraqi Kurds seek referendum on a Kurdish state', Kurdistan Observer, 24 December 2004.

المذكور حمل تواقيع ما يقارب مليوني كردي مؤيدين لاستقلال إقليمهم، وإن تلك التواقيع جُمعت في إطار استفتاء نظّمته حركة الاستفتاء الكردستانية بالتزامن مع انتخابات يناير التي جرت في المناطق الكردية من العراق، وإن هذا الاستفتاء العام أظهر أن ٩٨,٣٪ من الأكراد الذين شاركوا فيه، والذين قارب عددهم مليونين أيدوا استقلال إقليمهم عن بقية العراق[١٠٨]. وقد أعرب المراقب الشهير بيتر غالبريث Peter Galbraith عن اعتقاده بأن حركة الاستفتاء الكردستانية قد تخوض الانتخابات العراقية المقبلة كحزب سياسي في حال تلكؤ القيادة الكردية الحالية، أو تقديمها أكثر مما ينبغي من التنازلات[١٠٩]. من جهة أخرى، قدّر أحد المراقبين الأتراك أن ٩٠٪ من أكراد العراق يريدون الاستقلال، ولكن ٧٠٪ من القيادة الكردية يعتقدون بأن الاستقلال هدف غير واقعي في المرحلة الراهنة[١١٠].

من الواضح أن المشاركة الكاملة لقيادة كل من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع المبادرات الأمريكية المتعلقة بعراق ما بعد صدام فشلت في التأكيد لأنقرة على الالتزام الكامل والدائم لأكراد العراق بوحدة التراب العراقي. ويرى الأتراك أن غياب أي تأييد كردي معلن للتصريحات الأمريكية المتكررة التي تؤكد التزام الولايات المتحدة بوحدة التراب العراقي ليس سوى مؤشر واضح على وجود رغبة كردية حقيقية بالانفراد تدريجياً بالسيطرة التامة على شمال العراق بأكمله. لذلك، أعربت بعض شخصيات أنقرة عن اعتقادها بأن التطورات التي طالما عـبّـرت تركيا عن خشيتها من احتمال حدوثها في شمال العراق، باتت الآن قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى واقع ملموس.

108- Kamil Mirawdeli, 'Voting for independence: people of Kurdistan make their choice', Kurdistan Observer, 8 February 2005.
109- Peter W. Galbraith, 'As Iraqis celebrate, the Kurds hesitate', New York Times, 1 February 2005.
110- Faik Bulut, 'Preparing the new Iraqi constitution – risk factor', Turkish Daily News, 8 February 2005.

التركمان كحلفاء محليين لتركيا

تتمثل إحدى وسائل أنقرة المستخدمة لتعكير صفو إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الحالي، أو حتى أي كيان كردي مستقبلي محتمل في شمال العرق، في الدفاع عن قضية التركمان المنحدرين من أصول تركية، والمقيمين في تلك المنطقة[١١١]. فحقوق التركمان شكلت أحد الخطوط الحمر التي حددتها أنقرة في سياق معارضتها لخطط الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، وكانت أيضاً أحد مبررات استعداداتها في فترة ما قبل مارس ٢٠٠٣ للتدخل عسكرياً في شمال العراق. وإضافة إلى التزامات أنقرة تُجاه الجالية التركمانية ـ التي يجب الإشارة إلى أنها لم تكن مدرجة بشكل دائم في حسابات وتفكير أنقرة تُجاه التركمان العراقيين[١١٢] ـ فإن الوجود التركماني في شمال العراق يشكل وسيلة فعالة تمكّن أنقرة من إضعاف قدرة الأكراد على ضمان وحدة تراب أي إقليم حكم ذاتي كردي في شمال العراق. كما يمكن استخدام هذه الوسيلة في إفشال خطط القيادة الكردية الرامية إلى انفراد أكراد العراق بالسيطرة على كامل الشمال العراقي. وقد تبين أيضاً أنه باستطاعة أنقرة الاستفادة من الوجود التركماني في الحيلولة دون نجاح الأكراد في السيطرة على مناطق حقول نفط كركوك، لأن الوجود التركماني كثيف نسبياً في تلك المناطق.

كثيراً ما كررت أنقرة والجبهة التركمانية في العراق ادعاءاتها بأن عدد التركمان العراقيين يناهز ثلاثة ملايين نسمة بالرغم من أن جزءاً كبيراً منهم يسكن خارج مناطق العراق الشمالية[١١٣]. وفي ظل غياب أي إحصاء سكاني رسمي حديث، فإن البيانات المتعلقة بحجم الجالية التركمانية في العراق ظلت متضاربة ومثاراً للجدل. غير أن المواقع الإلكترونية (مواقع الإنترنت) التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة

111- For a general consideration of the role of Turkmen in Turkish foreign policy, see H.Tarik Oguzlu, 'The "Turkomans" as a Factor in Turkish Foreign Policy', Turkish Studies, vol.3, no.2, autumn 2002, pp.139–148.

112- For example, little support was offered to the many Turkmen who fell victim to Saddam's 'Arabisation'.

113 - For an interesting comparison of British, Ottoman, and Iraqi figures for the demographic breakdown of 'Iraqi Kurdistan', see Nazhad Khasraw Hawramany, 'Ethnic distribution in Kirkuk, past and present', Kurdistan Observer, 15 January 2004.

الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA تفيد بأن عدد تركمان العراق هو أكثر بقليل من نصف مليون نسمة فقط، أو ما يعادل أقل من ٥٪ من إجمالي الشعب العراقي. وقد ادعت أنقرة والجبهة التركمانية وجود ممارسات عنصرية كردية ضد التركمان الذين يعيشون في المناطق التي يدير شؤونها الأكراد. وفي مارس ٢٠٠٤، انسحب من مجلس إدارة مدينة كركوك آخر أعضائه التركمان الستة احتجاجاً على التداعيات الديموغرافية لحجم التدفق الكردي على المدينة وعلى هيمنة الأكراد على مجلس إدارة تلك المدينة[١١٤]. وبالرغم من أن "الجبهة التركمانية في العراق" عكست في البداية منظور أنقرة المتعلق بالفيدرالية العراقية والمتمثل في أنه إذا كان لا بد من قيام فيدرالية عراقية، فإنه يتعين بناؤها على أساس محافظاتي ـ بحيث تشكل كل محافظة من المحافظات العراقية الثماني عشرة إقليماً فيدرالياً ـ وليس على أي أساس عرقي. كما أوضحت أنقرة أنه في حال تعميم الحالة الكردية للفيدرالية القائمة على أساس عرقي، فإنه سيتعين أيضاً أن يحصل التركمان على إقليم حكم ذاتي خاص بهم[١١٥]، يضم مدينة كركوك والمناطق المحيطة بها، والتي يدّعي زعماء "الجبهة التركمانية في العراق" بأن التركمان يشكلون أغلبية سكانها[١١٦]. ويُشار في هذا السياق إلى أن الجبهة التركمانية حصلت فقط على نسبة ١٦٪ من الأصوات في انتخابات محافظة التأميم التي جرت في يناير. من ناحية أخرى، أطلق التركمان أيضاً حملة لإزالة آثار مشروع العربنة الصدامي الذي طال العديد من قرى وأسر الجالية التركمانية في العراق. ولكن الإمكانيات المتوفرة لدى التركمان تظل محدودة جداً بالمقارنة مع إمكانيات الأكراد الذين يفوقونهم تنظيماً وعدداً. وقد أكدت إحدى آخر الدراسات أن "الأمريكيين يفرضون قيوداً مشدّدة على أنشطة التركمان وعلى المساعدات التي ترد إليهم من أنقرة"[١١٧].

---

114 -'Turkmen quit Kirkuk city council, say Kurds taking over', Kurdistan Observer, 29 March 2004.

115- 'If Kurds insist, Turkmen will demand a federal region', Zaman 5 January 2004.

116- Saadet Oruc, 'Iraqi Turcomans concerned about security', Turkish Daily News, 18 March 2002.

117- Middle East Programme Briefing Paper BP04/02, Iraq in transition: vortex or catalyst? (London: Chatham House, September 2004), p. 23.

لا بد من الإشارة إلى أن دعم أنقرة للجبهة التركمانية ـ التي يُروى أنها تأسست في عام ١٩٩٥ على أيدي أجهزة الاستخبارات التركية[١١٨] ـ تسبب في توتير علاقات تركيا مع أكراد العراق والولايات المتحدة، وحتى مع العديد من تركمان العراق أنفسهم. وثمة ادعاءات مفادها أن عناصر تابعة للاستخبارات التركية كانت توجد باستمرار في المناطق التركمانية الواقعة في شمال العراق منذ أوائل التسعينيات، وأن تلك العناصر بدأت بتدريب وتسليح المقاتلين التركمان في عام ٢٠٠١[١١٩]. وتزعم المصادر نفسها أيضاً، أن زعماء جبهة تركمان العراق تمتعوا منذ مايو ١٩٩٥ بوجود منتظم لدى أروقة صنع القرار في أنقرة. لذلك، تنظر واشنطن وأكراد العراق على حد سواء بعين الريبة إلى روابط الجبهة التركمانية مع أنقرة، وهو ما دفع واشنطن إلى رفض السماح بتمثيل تلك الجبهة في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي عينته سلطة التحالف المؤقتة، والذي حلّت مكانه الحكومة العراقية المؤقتة في يونيو ٢٠٠٤[١٢٠]. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ومن ثم الحكومة العراقية المؤقتة، لم يضما سوى عضو تركماني واحد فقط. وفي كلتا الحالتين، لم يكن ذلك العضو من المنتسبين إلى "الجبهة التركمانية في العراق". أضف إلى ذلك أن أنقرة قدمت اعتراضاً إلى واشنطن فحواه أن القانون الإداري الانتقالي لم يعـر اهتماماً كافياً لحقوق التركمان الذين يشكلون ثالث أكبر إثنية في العراق، عندما حدد أن اللغتيْن العربية والكردية هما وحدهما اللغتان الرسميتان في العراق.

على صعيد آخر، بينت حادثة الرابع من يوليو ٢٠٠٣، والتي اعتقلت فيها القوات الأمريكية مجموعة من التركمان وعدداً من ضباط من الوحدات التركية الخاصة في محافظة السليمانية، للاشتباه في تخطيطهم لاغتيال حاكم مدينة كركوك، بينت بكامل الوضوح مدى المخاطر التي قد تترتب على الدعم التركي المتواصل

118- International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p. 10. See pp. 9-11 for a brief and useful summary of Ankara's relationship with the Turkmen of Iraq.
119- Yossef Bodansky, The Secret History of the Iraq War (New York: Regan Books, 2004), pp. 30-31.
120- Ilnur Cevik, 'Turkey flops on Iraqi Turkmens', Turkish Probe, reproduced in Kurdistan Observer, 23 March 2004.

والفعال للتركمان في شمال العراق[١٢١]. وفي خريف عام ٢٠٠٣، أعلنت تركيا استعدادها لإرسال عشرة آلاف جندي للمشاركة في عملية حفظ السلم في العراق، لكن هيئة الأركان العامة التركية اقترحت إبقاء تلك القوات في مناطق لا تبعد أكثر من ١٥٠ كلم عن الحدود العراقية ـ التركية لأسباب لوجيستية؛ وهذا يعني أن تلك القوات كانت ستوجد فقط في معظم أجزاء إقليم الحكم الذاتي الكردستاني ومناطق الوجود التركماني المكثف[١٢٢]، الأمر الذي دفع الأكراد إلى التهديد بمقاومة قوات حفظ السلم التركية، وجعل الأمريكيين يقترحون مناطق عراقية بديلة لانتشار تلك القوات.

إثر العمليات العسكرية الذي تعرضت لها بلدة تلّعفر في سبتمبر ٢٠٠٤ على أيدي الأمريكيين وقوات البشمركة أطلقت أنقرة انتقاداً شديد اللهجة تعليقاً على تلك العمليات. غير أن الأمريكيين ادعوا أن بلدة تلّعفر كانت تشكل معبراً آمناً للمجاهدين الأجانب القادمين من سوريا إلى العراق. وتشير بعض الدلائل إلى أن الأمريكيين هاجموا تلّعفر بناءً على نصائح وردت إليهم من بعض المسؤولين المحليين الأكراد، علماً بأن أغلبية سكان بلدة تلّعفر هم من التركمان. وبغض النظر عن حقيقة الظروف والملابسات التي أحاطت بأحداث تلّعفر، عبّرت أنقرة عن قلقها بشأن مصير التركمان المقيمين في تلك البلدة. وهدد غول قائلاً: "إذا لم تتوقف الحملة العسكرية التي تستهدف تلّعفر، فإن التعاون التركي في الشؤون العراقية سيتوقف"، الأمر الذي دفع الأمريكيين إلى الطلب من أنقرة مزيداً من الإيضاح حول ذلك الموقف. في النهاية، اتفق الأمريكيون والأتراك على تنسيق التعاون لتقديم المساعدات الإنسانية لسكان تلّعفر، في حين أصرت أنقرة على ضرورة بقاء مهمة الحفاظ على أمن تلك البلدة في أيدي التركمان، ولكن تفاصيل هذا الحدث الدامي ظلت طيَّ الكتمان[١٢٣]. يُذكر هنا أن بلدة تلّعفر كانت تشكل المعبر الحدودي الآخر

121- Jean-Christophe Peuch, 'US–Turkey: Relations still racked by mutual distrust despite attempts to mend fences', www.rferl.org/features/2003/07/1707200316029

122 -'Military outlines possible location for Iraq troops', Turkish Daily News, 27 September 2003.

123 - Patrick Cockburn, 'Turks react with fury to massive US assault on northern city', Independent, 12 September 2004; Scheherezade Faramarzi, 'US allows Iraqis back to Tal Afar homes', Washington Post, 14 September 2004; 'US requests "warning" clarification', and 'Tal Afar turns to rubble', both Turkish Daily News, 15 September 2004; 'Turkey sending aid to Tal Afar in next few days', Turkish Daily News, 16 September 2004.

الذي طالما فضّلته أنقرة، لأنه يخضع لسيطرة التركمان بخلاف بقية المناطق الحدودية التي تخضع لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، ولكون بلدة تلـّعفر نفسها تشكل أحد مصادر الدخل التركي، من جهة أخرى[١٢٤].

ولم يتمتع التركمان بأي وحدة سياسية حقيقية قبل الإطاحة بصدام حسين، أو بعدها لجملة من الأسباب، ومنها: توزعهم في مختـلِف أرجاء العراق، وارتفاع نسبة التركمان الحضر، والدرجة العالية نسبياً لاندماجهم في المجتمع العراقي، نظراً لأن نحو ٦٠٪ من تركمان العراق، شأنهم شأن أغلبية العراقيين العرب، يعتنقون المذهب الشيعي. أضف إلى ذلك أن تركمان العراق ينتسبون في أغلبيتهم إلى أحزاب عرقية غير "الجبهة التركمانية في العراق"، وأنهم كانوا يعرِّفون أنفسهم بانتمائهم إلى الطائفة الشيعية، وليس على أساس عرقي، بدليل أن جزءاً كبيراً من تركمان العراق كان يتمنى نجاح حركة مقتدى الصدر. وتعددت المناسبات التي ادعى فيها بعض التركمان أن الأكراد لا يشكلون مصدر المشكلات الرئيسية التي يواجهونها في العراق، مؤكدين أن مشكلاتهم جاءت بالأساس نتيجة لحملات العربنة التي شهدها شمال العراق ولامتناع عرب العراق السنة من الاعتراف بحقوق التركمان[١٢٥]. ويبدو أن جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تبنى هذا النظرة التركمانية، لأنه استخدمها في إطار محاولاته لإقناع أنقرة بأن دمج كركوك في إقليم الحكم الذاتي الكردستاني سيحولها، على حد تعبيره، إلى مدينة للإخاء الذي يقوم على أساس احترام حقوق جميع الجاليات وتقاسم السلطة[١٢٦].

لقد أصر أحد المعلقين الأترك على أنه "ينبغي لتركيا إدراك أن التركمان قد أثبتوا عجزهم عن بلورة أي نوع من الوحدة الحقيقية، أو تشكيل أي صيغة توافقية فاعلة وقابلة للحياة تمكّنهم من التحول إلى قوة سياسية مؤثـِّرة في العراق. فالجبهة التركمانية الضعيفة لم تستطع توحيد الصف التركماني، ولطالما فضل معظم

124 -'Turkey, Iraq at odds over new border gate', Turkish Daily News, 12 March 2004; Mete Belovacikli, 'Tal Afar, Kirkuk, Mosul, Arbil, Tuz Khurmatu', Turkish Daily News, 15 September 2004.
125 - Ilnur Cevik, 'Turkey flops on Iraqi Turkmens', Turkish Probe, reproduced in Kurdistan Observer, 23 March 2004.
126 -'Kurds tell Ankara Arabisation true danger in Kirkuk', Turkish Daily News, 23 June 2004.

التركمان الشيعة الالتحاق بالتيارات الشيعية العراقية الأخرى"[١٢٧]. ومع ذلك، يبدو أن أنقرة تواصل إصرارها على مواصلة الدفاع عن حقوق التركمان، بدليل أنها لم تتوقف عن إطلاق التحذيرات الحازمة للأكراد والأمريكيين على حد سواء، بهدف تأكيد التزامها بحماية تلك الحقوق، وللتشديد على ضرورة بقاء كركوك مدينة متعددة الإثنيات، وعدم انفراد الأكراد بالسيطرة عليها، الأمر الذي يعني أن أنقرة لا ترغب في التخلي عن التدخل في الشؤون العراقية الداخلية، وترفض اعتبار قضية كركوك مسألة عراقية داخلية بحتة[١٢٨]. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من التحذيرات التركية يبرهن على أن التزام أنقرة المعلن بالدفاع عن خطوطها الحمر ما زال قائماً. وبالرغم من هذا المسلك التركي، يبقى علينا أن نرى إلى أي مدى ستذهب أنقرة في الدفاع عن التركمان وحقوقهم، في حال بروز أزمة عراقية داخلية حادة تهدد وحدة التراب العراقي بشكل مباشر.

حلفاء تركيا ومعارضتهم لطموحات أكراد العراق

لقد ولّد انتخاب حكومة تركية بزعامة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية ارتياحاً كبيراً لدى دول الجوار التركي التي يغلب على مجتمعاتها الطابع الإسلامي، وفي الوقت نفسه ترافق ذلك الارتياح مع تصرف غير نمطي لأنقرة تمثل في انخراطها الدبلوماسي الفاعل في قضايا منطقة الشرق الأوسط[١٢٩]. ويرجّح بعض المراقبين أن استمرار أنقرة في هذا التوجه قد يؤثر سلباً في معظم الاصطفافات التركية الدولية الحالية، وبخاصة في العلاقات التركية ـ الأمريكية الراهنة القابلة للتدهور. وبالرغم من أن النشاط الدبلوماسي التركي في منطقة الشرق الأوسط شهد كثيراً من المد والجزر منذ قيام الجمهورية التركية، فإن مواقف "الكماليين" العلمانيين اتسمت عموماً بالتردد والتوجس أحياناً وبالتخوف والحذر أحياناً أخرى وبالتركيز فقط على قضايا دول الجوار المباشر لتركيا[١٣٠]. و"لطالما اعتبر الأتراك الشرق الأوسط بمثابة

127 - Ilnur Cevik, 'Start living in the real world in Iraq', Turkish Daily News, 26 May 2004.
128 -'Kirkuk sensitivity', Turkish Daily News, 14 October 2004.
129 - Kemal Kirisci, 'Between Europe and the Middle East: the transformation of Turkish policy', MERIA, vol.8, no.1, March 2004; and Strategic Comments, 'Turkey eyes the Middle East'.
130 - Philip J. Robins, 'Avoiding the question', in Henri J. Barkey (ed), Reluctant Neighbour: Turkey's role in the Middle East (Washington DC: US Institute of Peace Press, 1996), pp. 179–203.

منطقة رمال متحركة، وكانوا يفضلون تجنبها. بعبارة أخرى، اقتصرت السياسة الخارجية التركية "الكمالية" على مراقبة أحداث الشرق الأوسط بدلاً من الانخراط الفاعل فيها"[١٣١]. ومن أسباب التوترات التي برزت بين تركيا ومعظم دول الشرق الأوسط: إرساء نظام علماني في تركيا، وعضوية الأتراك في منظمة حلف الناتو، وعلاقاتها مع إسرائيل والنظام الديني الإيراني والراديكاليين العرب، ومواقف أنقرة المتناقضة مع مواقف العديد من الدول العربية خلال الحرب الباردة، ونزاعها مع دمشق حول المياه وسيطرة الأتراك في الماضي العثماني على العالم العربي، وتبادل العرب والأتراك قدراً من الكراهية وعدم الثقة لأسباب ترجع جذورها إلى عوامل انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد أدت جميع هذه التوترات والعوامل في الماضي إلى الحد من قدرة ورغبة "الكماليين" الأتراك في الانخراط المباشر والفاعل في قضايا منطقة الشرق الأوسط وجعلتهم يترددون في إطلاق أي محاولات لبناء علاقات طيبة مع العالم العربي.

لقد وعد رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان أخيراً بانخراط تركي فاعل في منطقة الشرق الأوسط، كما أكد في يناير ٢٠٠٥ أن تركيا "لا تستطيع مواصلة عدم التفاعل مع قضايا دول الجوار... نظراً لموقعنا الجغرافي وتاريخنا وحضارتنا ومصالحنا القومية"[١٣٢]. ومن المحتمل أن تركيا التي تصرفت بسلبية لفترة طويلة ـ عبر امتناعها عن التعاون مع العديد من الدول العربية، وتركيز اهتماماتها على تحقيق التوافق الداخلي عبر الالتزام بالنموذج الكانتي للمجتمع الأمني، وسعيها الدؤوب إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وممارسة العنف الهوبزي في الشرق الأوسط، ومحاولات تسوية المسائل الخلافية من دون السماح للطرف الآخر بتحقيق أي مكاسب نهائية، وتورطها المزعوم في دعم أنشطة إرهابية، وهو ما أدى إلى انعدام الثقة[١٣٣] ـ من المحتمل أنها جعلت من بذل الجهود المكثفة القادرة على الإسهام في خلق مناخ يتميز بالانخراط الفاعل والحوار البنّاء، بدلاً من المواجهات والاحتواء[١٣٤]، الركيزة الأساسية لدبلوماسية

131 - Mehmet Ali Burand, 'Is there a new role for Turkey in the Middle East?', in Henri J.Barkey, (ed), Reluctant Neighbour: Turkey's role in the Middle East, p. 171.
132 -'PM says Turkey to pursue active foreign policy', Turkish Daily News, 5 January 2005.
133 - A characterisation offered by Kemal Kirisci, 'Between Europe and the Middle East: the transformation of Turkish policy'
134 - Soner Cagaptay, 'A Turkish rapprochement with Middle East rogue states?', Policywatch, no. 825, January 9 2004, Washington Institute of Near East Policy, p. 2, www.washingtoninstitute.org

تركية إقليمية جديدة وموسعة. وربما تكون التطورات التي شهدها شمال العراق خصوصاً والعراق بوجه عام قد أسهمت بشكل أساسي في دفع أنقرة لتبني هذا النهج الدبلوماسي الجديد الذي قد يشكل بحد ذاته خطراً يهدد آفاق نجاحها في معالجة القضية الكردية الحساسة.

ولطالما تميزت العلاقات التركية ـ العراقية بالبراغماتية، والتعاون المتبادل اللذين لم تتسم بهما علاقات أنقرة مع معظم بقية دول المنطقة. وبالرغم من التوترات التي نشأت بسبب تحكم تركيا بمياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من أراضيها، ظل التبادل التجاري بين العراق وتركيا قائماً حتى حرب الخليج الأولى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) والعقوبات التي فرضت على النظام الحاكم في بغداد. واستفادت تركيا والعراق في عام ١٩٧٧ من فتح خط أنابيب النفط الممتد من حقول النفط في كركوك إلى الساحل التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط: لأن هذا المنفذ التركي قدم للعراقيين بديلاً عن المنفذ السوري (الذي اكتسى أهمية بالغة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية نظراً لتعاطف دمشق مع الإيرانيين)؛ أما الأتراك فقد استفادوا من ذلك الخط عبر العائدات التي كانوا يجنونها منه. وقد ثـمّـنـت أنقرة عالياً إسهامات بغداد في احتواء إيران خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وأعربت عن ارتياحها لعلاقات النظام العراقي المتوترة مع خصومه في النظام البعثي السوري الذي كانت علاقات أنقرة معه فاترة جداً[١٣٥].

وكان رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد أكثر المسؤولين الأتراك تحمساً للتعاون مع العراق، كما عارض بحزم مواقف أوزال الداعمة للولايات المتحدة خلال حرب عام ١٩٩٠ على العراق، وأثناء الفترة التي أعقبت تلك الحرب. وعندما كان على رأس منصبه (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٢)، سعى أجاويد إلى رفع جميع العقوبات التي كانت مفروضة على بغداد، وطالب بتخفيفها على الأقل. وفي عهد أجاويد أيضاً، شهد التبادل التجاري بين تركيا والعراق انتعاشاً كبيراً، وبخاصة في أواخر التسعينيات، إذ سعى أجاويد إلى تخفيف وطأة العقوبات التي كانت مفروضة على بغداد، ثم دخلت تركيا في مفاوضات مع العراق حول

135 - Phebe Marr, 'Turkey and Iraq', in Henri J. Barkey, (ed), Reluctant Neighbour: Turkey's role in the Middle East, pp. 45–69.

فتح معبر حدودي ثانٍ، الأمر الذي أثار غضب واشنطن[١٣٦]. وخلال فترة التحضير للغزو الأمريكي على العراق، حاولت أنقرة إبقاء الحوار مفتوحاً مع بغداد، وكررت دعمها لمطالبة بغداد بتخفيف حدة التوتر استناداً إلى تعاونها الكامل مع المفتشين الدوليين[١٣٧]. أما العراق فقد قام من جانبه بتشجيع تركيا على رفض المطالب العسكرية الأمريكية المتعلقة بحرب الإطاحة بصدام. وثابرت حكومة حزب العدالة والتنمية على سياستها الواضحة والمعلنة تُجاه العراق، وحتى عندما اتضح أن الحرب باتت وشيكة، توجه وزير التجارة التركي على رأس وفد كبير من رجال الأعمال الأتراك إلى بغداد في يناير ٢٠٠٣ كجزء من مجمل المساعي التركية لاستقطاب مزيد من الشركاء التجاريين، ولتسليم صدام حسين رسالة من الحكومة التركية ناشدته فيها أن يتعاون مع الأمم المتحدة[١٣٨].

وعندما بدأت بوادر الحرب الأمريكية على العراق تلوح في الأفق، سارعت حكومة حزب العدالة والتنمية ـ قبل إبلاغ وزارة الخارجية أو هيئة الأركان العامة على ما يبدو ـ إلى إعلان أنها مستعدة لاستكشاف إمكانية بلورة مبادرة إقليمية ترمي إلى حل قضية برامج التسلح العراقي من دون اللجوء إلى الحرب[١٣٩]. وبالرغم من أن البعض اعتبروا أن حزب العدالة والتنمية كان يهدف عبر هذا التحرك إلى إقناع أنصاره المعارضين للحرب على العراق أن الحكومة التركية فعلت كل ما في وسعها للحيلولة دون وقوع تلك الحرب، فإن هذا التحرك بعينه دليل واضح على الرغبة التركية الحقيقية والصادقة لإيجاد حلول بديلة للأزمة العراقية. ولهذا الغرض بالذات، قام وزير الخارجية التركي غول في يناير ٢٠٠٣ بجولة على عواصم دول الشرق الأوسط، وحصل على موافقة العديد من تلك الدول لعقد اجتماع قمة في اسطنبول في وقت لاحق من الشهر نفسه، حيث كانت مصر وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية وإيران من الدول المشاركة في تلك القمة ـ التي شكلت أيضاً فرصة سانحة لأنقرة لشرح رؤيتها حول القضية الكردية. وفي

136 -'Ankara: "We will take Baghdad as a counterpart for the second border gate with Iraq, but not the Kurds"', Turkish Daily News, 19 June 2001.
137 - See, for example, 'Ecevit: Saddam should allow arms inspectors to return', Turkish Daily News, 23 January 2002; and 'Ecevit warns Saddam: do not set the region on fire', Turkish Daily News, 11 February2002.
138 -'Turkish trade delegation urges Iraq to avert war', Financial Times, 10 January 2003.
139 -'Turkey to drum up Arab support for war', Financial Times, 19 December 2002.

الحقيقة، كانت جميع الدول التي شاركت في قمة اسطنبول تشاطر أنقرة مخاوفها من التطلعات الكردية، وما قد يترتب عليها من احتمال تهديد وحدة التراب العراقي، وإثارة اضطرابات إقليمية خطيرة. ومهما يكن من أمر، فإن مناقشات تلك القمة لم تسفر عن أي نتائج قـيّـمـة أو حاسمة، وكان بيانها الختامي ضعيف المضمون[١٤٠].

بعد قمة اسطنبول، عُقدت لقاءات مماثلة في كل من الرياض وطهران ودمشق والقاهرة. وفي وقت لاحق، أُدمج هذا التحالف الإقليمي الهش في اللجنة الاستشارية التابعة للأمم المتحدة بمبادرة من أمينها العام كوفي عنان[١٤١]. وفي ظل الحكومة العراقية المؤقتة، سُمح للعراق بالمشاركة في هذه السلسلة من القمم الإقليمية. في نوفمبر ٢٠٠٤، انعقد اجتماع إقليمي موسّع في منتجع شرم الشيخ المصري حضره دبلوماسيون كبار، ووزراء خارجية الدول الصناعية الثماني الكبرى، إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ووزراء خارجية عدد من الدول الأخرى. أضف إلى ذلك أنه بناءً على اقتراح الحكومة الإيرانية، عُقد في نوفمبر ٢٠٠٤ اجتماع لوزراء الداخلية في مدينة طهران بهدف تطوير التعاون الأمني المرتبط بالعراق. ولكن طهران خفّضت مستوى تمثيلها في اجتماع الأردن الذي عُقد في يناير ٢٠٠٥ احتجاجاً على مزاعم أردنية مفادها أن إيران كانت تتدخل في الانتخابات العراقية عبر دعم المنظمات الشيعية العراقية. فإيران دولة متنفذة وشيعية وغير عربية، ولها حدود مشتركة مع العراق، ولديها أقلية كردية. ولهذه الأسباب، كانت الدول العربية المشاركة في النشاط الدبلوماسي الإقليمي لا تثق بالنيات الإيرانية، وكانت تساورهم شكوك بأن الإيرانيين كانوا يسعون إلى ضمان محصلة نهائية تصب في مصالح إيران وشيعة العراق. وهذا الأمر بحد ذاته يشير إلى احتمال حدوث توترات إقليمية مستقبلية. ولم تكن تركيا وحدها التي تأسفت على انهيار النفوذ السني في العراق، بل هنالك جزء كبير من العالم العربي الذي يشاطرها تلك الحسرة. يُضاف إلى ذلك أن هذه الدول عموماً،

---

140 - For a text of the communiqué, and for a report on the proceedings, see Turkish Daily News, 25 January 2003.

141 - See the 14 February 2004 Kuwait address by Turkish Foreign Minister Abdullah Gul, http://www.mfa.gov. tr/MFA/PressInformation/Speeches/S p e e c h e s 2 0 0 4 / S t a t e m e n t B y G u l _14February2004.htm

وتركيا بوجه خاص، تشعر بالقلق العميق من احتمال تفكك العراق من جهة، ومن إمكانية بروز نظام عراقي شيعي أصولي تدعمه إيران، من جهة أخرى.

لقد أبدت أنقرة اهتماماً خاصاً بتنسيق موقفها من قضايا العراق مع موقفي سوريا وإيران. وجدير بالذكر أن العلاقات التركية مع هاتين الجارتين حققت تقدماً ملحوظاً إثر الإطاحة بصدام وإحكام الأكراد قبضتهم على معظم أجزاء شمال العراق. ولا شك في أنه بإمكان هذه العلاقات أن تشكل عاملاً جوهرياً في تقرير مستقبل العراق، وقد تستبطن انعكاسات إقليمية أخرى، لأن لهذه الدول الثلاث حدوداً مشتركة مع العراق، ولديها أقليات كردية. لقد أدت الدبلوماسية الإقليمية التركية إلى أمور عديدة، أبرزها: التصريحات الثنائية الداعمة للحفاظ على وحدة التراب العراقي، والمعارضة لرغبة الأكراد ببناء فيدرالية عراقية على أساس عرقي، ناهيك عن التعاون الحدودي، واتفاقيات تدريب قوى الأمن العراقية، وبعض المسؤولين الحكوميين العراقيين أيضاً، إضافة إلى اتفاق تلك الدول على التعاون المتبادل في مواجهة الأنشطة الكردية المعادية[١٤٢].

في مارس ٢٠٠٤، حدث ما ذكّـر سوريا وإيران مجدداً بالتداعيات المحتملة لتطورات شمال العراق على مجتمعيهما. ويشكل أكراد سوريا نسبة ٩ ٪ من إجمالي سكان البلاد. ويبلغ عدد الأكراد السوريين الذين لا يتمتعون بالجنسية السورية ٢٠٠ ألف نسمة على الأقل. يُضاف إلى ذلك أن اللغة الكردية محظورة في سوريا، وأنه تم تعريب أسماء الأماكن التابعة تقليدياً لكردستان. وفي الحادي عشر من مارس، أشعلت إحدى مباريات كرة القدم التي جرت في مدينة القامشلي الكردية موجة من أعمال الشغب والتظاهرات التي سرعان ما امتدت إلى أجزاء أخرى من المناطق والمدن السورية المأهولة بالأكراد. وفي حادثة أخرى، لجأت قوى الأمن السورية إلى استخدام القوة لتفريق الحشود الكردية التي كانت تحاول إحياء الذكرى السنوية للهجمات التي تعرض لها سكان مدينة حلبجة الكردية العراقية بالأسلحة الكيميائية. وخلال

142 - Soner Cagaptay, 'A Turkish rapprochement with Middle East rogue states?', Policywatch, no. 825, 9 January 2004, Washington Institute of Near East Policy, p. 2, www.washingtoninstitute.org

أسبوع واحد من المواجهات بين الأكراد من جهة وقوى الأمن السورية وبعض المجموعات العربية من جهة أخرى، خسر الأكراد خمسة وعشرين قتيلاً، وتم جرح واعتقال المئات منهم. ولا تزال أنباء ترشح من سوريا تفيد بوجود اضطرابات داخلية واعتقالات وقتلى وإصابات في صفوف الأكراد هناك[١٤٣]. على صعيد آخر، شهد العديد من المدن الإيرانية تظاهرات كردية حاشدة احتفالاً بالمصادقة على الدستور العراقي الفيدرالي المؤقت ودخوله حيز التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن التمييز ضد الأكراد الذين يشكلون قرابة ١٥٪ من الشعب الإيراني يكتسي طابعاً شعبياً بخلاف الدول الأخرى التي لديها جاليات كردية، وهذا التمييز الإيراني غير الرسمي يستهدف بالأساس المذهب السني لأكراد إيران وليس انتماءهم العرقي[١٤٤].

شاب التوتر مجمل العلاقات التركية ـ السورية لفترة طويلة بسبب عدد من الخلافات التي تضمنت استياء السوريين من ضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا في عام ١٩٣٩ والاصطفاف المتناقض لتلك الدولتين خلال الحرب الباردة والعلاقات التي أقامتها أنقرة مع إسرائيل التي تُعتبر العدو اللدود لسوريا والنـزاع حول مسألة المياه. وبالرغم من أن سوريا تبقى عيناً ساهرة لمراقبة الأقلية الكردية المقيمة على أراضيها، فقد أضاف استعدادها لتقديم معسكرات التدريب المهمة لحزب العمال الكردستاني كورقة ضغط على أنقرة مزيداً من الفتور على العلاقات التركية ـ السورية[١٤٥]. وقد بدأت العلاقات بين أنقرة ودمشق بالتحسن تدريجياً بعد أن طرد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد من بلاده زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان في عام ١٩٩٨. ومنذ مارس ٢٠٠٣، تميزت هذه العلاقات بقدر كبير من الدفء وتخللتها زيارات رسمية متكررة أفضت إلى مبادرات اقتصادية وثقافية وسياسية ودبلوماسية أيضاً. وكانت زيارة الرئيس بشار الأسد لتركيا في يناير ٢٠٠٤، والتي صرح خلالها بما يلي: "لقد انتقلنا من أجواء عدم الثقة إلى جو من

143 -'Kurds killed in Syria clashes', www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3517848, 16 March 2004; 'Syria urged to free riot Kurds', www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3607059, 7 April 2004.
144 - Gurgur Garrusi, 'Kurds riot in Iran', Kurdistan Observer, 11 March 2004.
145 - Muhammad Muslih, 'Syria and Turkey: uneasy relations', in Henri J. Barkey, (ed), Reluctant Neighbour: Turkey's role in the Middle East, pp.113–129.

الثقة المتبادلة"[١٤٦]، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس سوري لتركيا. وقد ثـمّـنـت أنقرة عالياً التعاون الأمني بين البلدين وشكرت دمشق على إسهامها في القبض على عدد من المتورطين (منفذين وأعوانهم) في التفجيرات الإرهابية التي شهدتها مدينة اسطنبول في نوفمبر٢٠٠٣.

وبالرغم من حدة المنافسة العثمانية ـ الفارسية القديمة ببعديها الإمبريالي والحضاري. واتسمت العلاقات التركية ـ الإيرانية في عهد سلالة الشاه عموماً بالبراغماتية والتعاون. وفي عام ١٩٧٩، انتصرت الثورة الإسلامية في إيران وانتهت بذلك حقبة من التعايش المريح والمعقول بين تركيا وإيران. فالميول التركية نحو إرساء النموذج الغربي تتعارض بشكل واضح مع الأصولية الإسلامية المعادية للغرب، والتي تشكل مصدر الإلهام العقائدي للنظام الإيراني الديني المتشدد. أضف إلى ذلك أن إيران تعارض الوجود الأمريكي الراهن في المنطقة، والذي أسهمت أنقرة في تيسيره، كما أن طهران اليوم تعد معارضاً شرساً لحق إسرائيل بالوجود. وبالمقابل، عـبّـرت أنقرة في العديد من المناسبات عن ميلها إلى ترجيح احتمال تورط إيران في تحريض ودعم التيارات الإسلامية الأصولية الناشطة في تركيا. يُضاف إلى ذلك أن انهيار الاتحاد السوفييتي خلق ميداناً جديداً لإبراز الخصومة القائمة بين طهران وأنقرة. ووقفت طهران التي طالما شككت في ولاء الأقلية المنحدرة من أصول أذربيجانية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى جانب أرمينيا وروسيا في النـزاع حول إقليم ناغورنو ـ كاراباخ، لتعارض بذلك موقف أنقرة المتعاطف مع القضية الأذربيجانية. يُشار هنا أيضاً إلى أن الخصومة القائمة بين تركيا وإيران برزت واضحة عبر التنافس غير المكشوف في بسط نفوذهما في آسيا الوسطى، والمحاولات الدبلوماسية المكثفة لاستقطاب أصحاب مشاريع خطوط النفط والغاز بهدف الاستئثار بتمرير تلك الخطوط عبر أراضيهما[١٤٧].

146 - Quoted in Soner Cagaptay, 'A Turkish rapprochement with Middle East rogue states?'
147 - See Gokhan Cetinsaya, 'Essential friends and natural enemies: the historic roots of Turkish–Iranian relations', MERIA, vol.7, no.3, September 2003; and Atila Eralp, 'Facing the challenge: post-revolutionary relations with Iran', Henri J. Barkey, (ed), Reluctant Neighbour: Turkey's role in theMiddle East, pp.93–112.

خلال عام ٢٠٠٣، ونتيجة للانفتاح التركي بشكل أساسي، شهدت العلاقات التركية ـ الإيرانية تحسناً ملحوظاً. وشكلت القضايا الأمنية المتعلقة بشمال العراق وحزب العمال الكردستاني جوهر وزخم اللقاءات الرسمية بين طهران وأنقرة. كما أن الجانبين تطرقا في لقاءاتهما إلى علاقاتهما الاقتصادية ومختلِف الشؤون العراقية. ثم تكثفت اتصالاتهما الرسمية الثنائية. وخلال زيارة وزير الخارجية التركي غول لطهران في يناير ٢٠٠٤، صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي: "أمن تركيا من أمننا"، وأضاف: "لن يستطيع أعداء تركيا من جماعات إرهابية أو غيرها إلحاق أي أذى بها عبر استخدام الأراضي الإيرانية"[١٤٨]. وتصادفت زيارة رئيس الوزراء التركي لطهران في يوليو ٢٠٠٤ مع تصنيف طهران لحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية محظورة. ثم أعقب هذه الخطوة الإيرانية عدد من العمليات الأمنية الإيرانية ـ التركية المشتركة التي استهدفت نشطاء حزب العمال الكردستاني الموجودين في الأراضي الإيرانية[١٤٩].

وأثارت زيارة أردوغان إلى طهران ومجمل علاقات الصداقة التركية الجديدة استياء واشنطن، وهو ما دفع أردوغان إلى تأكيد أنه ينبغي عدم النظر إلى تلك الزيارة على أنها قد تشكل أي تهديد محتمل للولايات المتحدة[١٥٠]. لكن النشاط الدبلوماسي الإقليمي التركي الجديد ضاعف الشكوك الأمريكية، الأمر الذي نفت أنقرة ضرورته. واعتبرت واشنطن أن انتخابات الأول من مارس أفرزت عملية إعادة اصطفاف جذرية للسياسة التركية الخارجية[١٥١]. كما ركزت واشنطن في هذا الصدد على غياب التعاونين الإيراني والسوري على خلفية افتراض أنهما تتدخلان في شؤون العراق الداخلية، وازدادت حدة هذا المنطق الانتقادي مع بداية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس بوش[١٥٢]. وليست التحذيرات الحازمة التي أطلقها الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد (فبراير ٢٠٠٥) سوى مؤشر واضح على اختفاء المصالح الأمريكية ـ التركية الإقليمية المشتركة، وتعذر التفاهم بين واشنطن وأنقرة حول قضايا المنطقة. لذلك، يبدو من

148 -'Iran reassures Turkey on border security', Turkish Daily News, 12 January 2004.
149 -'Iran to declare Kongra-Gel as terrorist', Turkish Daily News, 21 July 2004.
150 -'Erdogan says Iran visit not aimed against third countries', Turkish Daily News, 31July 2004.
151 -'Turkey denies shitt in foreign policy', Financial Times, 8 April 2003. See also Strategic Comments, 'Turkey eyes the Middle East'.
152 - See for example 'Syria and Iran aiding militants, Iraq says', Guardian, 20 February 2004.

الصعب تصور استمرار أنقرة في علاقاتها الطيبة مع سوريا وإيران من دون أن ينعكس ذلك سلباً على علاقاتها مع واشنطن.

لقد ترافقت جهود أنقرة التي جاءت في إطار انخراطها الفاعل والبـنّـاء في قضايا الشرق الأوسط وتعاونها مع جيرانها، مع مساعٍ تركية حثيثة لإقامة علاقات طيبة مع جميع دول العالم الإسلامي. ويُعزى هذا التوجه جزئياً إلى رغبة أنقرة في تحقيق محصلة نهائية في العراق تكون أكثر ارتباطاً بالتطلعات التركية، كما أن هذا الانفتاح التركي الأخير يعكس النـزعة الإسلامية المتأصلة في حزب العدالة والتنمية. وثمة مؤشر واضح على صحة هذا الطرح، وهو أن وزير الخارجية التركي غول دعا في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في أكتوبر ٢٠٠٣ بماليزيا إلى تشكيل قوة لحفظ السلم في العراق تساهم فيها دول العالم الإسلامي. وربما جاءت هذه المبادرة في إطار محاولة أنقرة لتجنب أي انتقادات محتملة بسبب عرضها إرسال ١٠ آلاف جندي إلى العراق للإسهام في مهمة حفظ السلم هناك، والذي قوبل بالرفض من جانب مجلس الحكم العراقي عموماً وأعضائه الأكراد بوجه خاص، وهو ما اضطر أنقرة إلى سحب ذلك العرض. وفي الحقيقة، كانت ردود الفعل على الاقتراح التركي في قمة ماليزيا فاترة جداً، فقد أوضح الوفد الأردني على سبيل المثال أنه ينبغي اعتبار الأجندات والمصالح الخاصة لدول الجوار العراقي سبباً كافياً لجعل تلك الدول غير مؤهلة لإرسال أي قوات إلى العراق للمشاركة في مهمة حفظ السلم فيها. ورأت معظم الوفود التي شاركت في تلك القمة الإسلامية أنه لا يمكن إرسال أي قوة حفظ سلام إسلامية إلى العراق إلا بتخويل من الأمم المتحدة التي قد تشترط أيضاً الإشراف عل مثل تلك القوة[١٥٣]. بالرغم من هذا الإخفاق الدبلوماسي التركي، فقد تركت أنقرة انطباعاً إيجابياً نسبياً لدى الوفود المشاركة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي احتضنتها ماليزيا. وقد أدى هذا الانطباع بعد مرور سنة واحدة فقط إلى انتخاب البروفيسور إكمال الدين

153 -'Malaysia urges Muslim peacekeeping force in Iraq under UN', Washington Post, 10 October 2003; 'Turkey faces tough task in getting OIC support for Iraq mission', Turkish Daily News, 13 October 2004; 'Turkey calls for Islamic peacekeeping call for Iraq', Turkish Daily News, 14 October2004.

إحسان أوغلو كأول أمين عام تركي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجاء ذلك في قمة هذه المنظمة التي انعقدت في اسطنبول.

بطبيعة الحال، يمكن اعتبار التراجع في علاقات حكومة حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل كدليل آخر على التحول الكبير الذي تشهده الاصطفافات الإقليمية والدولية التركية. وفي سياق الانتقادات التركية المتزايدة للسياسات الإسرائيلية تُجاه الفلسطينيين، استدعت أنقرة في مايو ٢٠٠٣ سفيرها لدى إسرائيل احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية ضد فلسطينيي قطاع غزة. وفي مايو ٢٠٠٤، وصف أردوغان الإجراءات الإسرائيلية المشددة في غزة على أنها "إرهاب دولة". وفي يوليو، أورد أردوغان نفسه حفل زفاف ابنته كسبب للاعتذار عن استقبال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

في ما يتعلق بالقضية الكردية، ادعى الصحفي الأمريكي سايمور هيرش Seymour Hersh في مقال نشرته مجلة نيو يوركر New Yorker أن ضباطاً تابعين للاستخبارات والجيش الإسرائيليْن قاموا بتدريب قوات البشمركة الكردية كإجراء احترازي لمواجهة احتمال نشوء نظام شيعي عراقي ديني تدعمه إيران، وكوسيلة لإضعاف ومراقبة إيران وسوريا[١٥٤]. وجدير بالذكر أن إسرائيل قدمت مساعدات إنسانية وعسكرية إلى الأكراد في الستينيات والسبعينيات دعماً لكفاحهم ضد صدام حسين، وأن القضية الكردية تحظى بتعاطف كبير في الأوساط الرسمية والشعبية الإسرائيلية. يُضاف إلى ذلك أن نحو ٥٠ ألف إسرائيلي ينحدرون من أصول كردية، وأن اليهود الأكراد كانوا مندمجين بشكل جيد في المجتمع الكردي. ليس هذا وحسب، بل يبدو أن طبيعة المعضلة الكردية ـ المتمثلة بافتقارهم إلى دولة خاصة بهم وإلى الأصدقاء وكونهم محاطين بأنظمة عربية معادية لهم وبإيران أيضاً ـ تضرب على الوتر الإسرائيلي الحساس.

نظراً لأن تركيا تُعد من أشد المعارضين للتطلعات الكردية نحو تقرير المصير، فإن أي دعم عسكري إسرائيلي للأكراد سيؤثر حتماً في متانة التحالف الإسرائيلي ـ التركي. وهكذا، قوبل مقال هيرش الذي ادعى أنه استند إلى مصادر استخبارية إسرائيلية وأمريكية وتركية وألمانية، كما كان متوقعاً بضجة إعلامية ورسمية

154 - Seymour Hersh, 'Plan B', New Yorker, 28 June 2004.

كبيرة في تركيا. وبدا أن غول تقبل النفيْن الكردي والإسرائيلي لادعاءات هيرش على مضض[١٥٥]. وبغض النظر عن مدى صحة ادعاءات هيرش، فإن المنطق التحليلي الموضوعي يشير إلى معقولية أن ترحب إسرائيل بإقامة دولة كردية مستقلة كوسيلة لإضعاف ومراقبة بعض خصومها، ولاحتمال اتخاذها حليفاً إقليمياً للدولة اليهودية. ومن المعروف أن تركيا وإسرائيل تجهران بتثمين علاقاتهما عالياً. وحقيقة أن المناورات العسكرية البحرية الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ التركية السنوية المشتركة أُجريت في يناير ٢٠٠٥ كما كان مخططاً لها، توحي بأن العلاقات العسكرية بين تل أبيب وأنقرة لا تزال جيدة نسبياً، لكن الخلافات التركية ـ الإسرائيلية الأخيرة المتعلقة بالقضية الكردية تظهر أن تشعبات هذه القضية قادرة على إلحاق مزيد من الضرر بالعلاقات التركية ـ الإسرائيلية التي قد تدهورت بشكل ملحوظ، منذ فوز حزب العدالة والتنمية التركي بانتخابات نوفمبر ٢٠٠٢.

حزب العمال الكردستاني

يرتبط تاريخ المواقف التركية تُجاه شمال العراق بمراحل تطور القضية الكردية داخل تركيا. ففي إبريل ٢٠٠٢، غيّر حزب العمال الكردستاني اسمه القديم ليطلق على نفسه اسم "مجلس الحرية والديمقراطية الكردستاني"، ثم عاد ليغير اسمه مجدداً في نوفمبر ٢٠٠٣ إلى "مجلس الشعب الكردستاني"[١٥٦]. ويمكن القول إن تغيير اسم هذه المنظمة جاء جزئياً في إطار المحاولات العقيمة لتجنب الحظر الدولي الذي فُرض على حزب العمال الكردستاني، ولكنه في الوقت نفسه يشكل مؤشراً واضحاً على الانقسامات الداخلية التي عانى منها هذا الحزب الكردي، وخصوصاً أن هناك تقارير تفيد بتحول بعض شخصياته القيادية نحو تبني

155 - See Soner Cagaptay, 'Kurds on the way to Turkey: how Israel can prevent a crisis in its relations with Turkey', Ha'aretz, 13 July 2004; Ed Blanche, 'Israel's alliance with Turkey', Daily Star, 17 July 2004; 'FM appears convinced by Israeli denial', Turkish Daily News, 23 June 2004.
156 - See Soner Cagaptay, 'Kurds on the way to Turkey: how Israel can prevent a crisis in its relations with Turkey', Ha'aretz, 13 July 2004; Ed Blanche, 'Israel's alliance with Turkey', Daily Star, 17 July 2004; 'FM appears convinced by Israeli denial', Turkish Daily News, 23 June 2004.

الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيداً عن العنف والعنف المضاد[١٥٧]. وفي منتصف عام ٢٠٠٤، كانت التقديرات السائدة تشير إلى وجود خمسة آلاف مقاتل تابعين لحزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق (وكان معظمهم موجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني التي يحاذي جزء منها الحدود الإيرانية)، إضافة إلى ١٨٠٠ مقاتل داخل تركيا نفسها. وفي الأول من يونيو ٢٠٠٤، ألغى حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه في فبراير ٢٠٠٠ في خطوة أحادية الجانب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وقف إطلاق النار هذا لم يتم تطبيقه قط بشكل كامل منذ تاريخ إعلانه. كما أن إلغاءه ترافق على ما يبدو مع تسلل نحو ١٢٠٠ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من شمال العراق إلى الداخل التركي[١٥٨]. وقد أعقب ذلك الحدث تصعيد ملحوظ في حدة ووتيرة أعمال العنف المتبادل داخل الأراضي التركية بين قوات الأمن التركية ونشطاء حزب العمال الكردستاني. ففي الفترة الممتدة من الأول من يناير إلى الثلاثين من أغسطس، نـفّـذ حزب العمال الكردستاني ١٠٩ هجمات مسلحة داخل تركيا أسفرت عن مقتل خمسة وثلاثين من عناصر قوات الأمن التركية وجرح أربعة وتسعين آخرين[١٥٩]. وقد أعربت أنقرة عن اعتقادها بأن تصاعد أعمال العنف الداخلي الذي شهدته البلاد جاء نتيجة لحرية الحركة التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

بعد إبريل ٢٠٠٣، وجدت أنقرة نفسها أمام خيار وحيد لمكافحة خلايا حزب العمال الكردستاني الناشطة في شمال العراق، وهو الاعتماد على قدرة ورغبة الأمريكيين والعراقيين والأكراد في التخلص من ذلك الحزب. غير أن هذا الخيار انتهى بخيبة أمل مُنيت بها النخبة السياسية والأمنية في تركيا. ففي خريف عام ٢٠٠٣، وافقت واشنطن على خطة عمل لم يُكشف النقاب عن كامل تفاصيلها، ولكن أنقرة فسرتها كقرار

157 -'PKK/KADEK claims to have disarmed', 6 January 2004; 'Osman Ocalan in Mosul', 23 June 2004; and 'Osman Ocalan: we have laid down our arms', 17 September 2004, all Turkish Daily News; 'Thedispirited descent of Turkish rebel Kurds in Iraq', Washington Post, 26 September 2004. See also Michael Howard, 'In their Iraqi mountain hideaway Turkey's most wanted men stay loyal to their cause', Guardian 8 October 2003.
158 - Ilnur Cevik, 'Who lett the door open?' Turkish Daily News, 23 June 2004; Soner Cagaptay and Emrullah Eslu, 'Is the PKK still a threat to the United States and Turkey?', Policywatch, no. 940, 10 January 2005, Washington Institute for Near East Policy, www.washingtoninstitute.org
159 - Ibid.

أمريكي بإقحام القوات الأمريكية في مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودة في العراق نيابة عن أنقرة. ولم تتوفر الأدلة الكافية على وجود الإرادة أو القدرة على تمويل مثل هذه المهمة التي نالت التأييد المعلن للقيادة الكردية في العراق. وبالرغم من ذلك كله، سارع الجنرال التركي إلكير باسبورغ الذي شارك في المفاوضات التي أفضت إلى الموافقة الأمريكية على خطة العمل، سارع في يناير ٢٠٠٤ إلى التصريح بأن "الحملة الأمريكية ضد حزب العمال الكردستاني لم ترتقِ بعد إلى مستوى توقعاتنا"[١٦٠]. وفي سبتمبر، بدت الأمور وكأن غول لم يعد يعتقد بوجود أي رغبة أمريكية حقيقية بمواجهة حزب العمال الكردستاني، إذ نقلت إحدى الصحف التركية على لسانه قوله: "نحن لا نستطيع إحراز أي تقدم في هذه القضية عبر الاعتماد على الدول الأخرى"، وتركيا: "ستفعل ما يتطلبه أمنها"[١٦١]. وأوردت بعض التقارير أن غول وجه في سبتمبر نفسه تحذيراً إلى مسعود البرزاني وجلال الطالباني وحزب العمال الكردستاني مفاده أن مسألة مكافحة حزب العمال الكردستاني قد تجلب "كارثة على مستقبلكم، فلتدركوا ذلك"[١٦٢]. وفي نوفمبر، تساءل غول على الملأ وبكل صراحة ووضوح: "إلى متى سيؤجلون العملية؟"، مضيفاً أن الولايات المتحدة كانت قد: "خسرت الشعب التركي" جرّاء عدم تطبيقها خطة العمل المتفق عليها[١٦٣].

وبحسب التقارير، تمثل الموقف الأمريكي الذي اتضح خلال المناقشات التي دارت حول خطة العمل، بأنه لدى الولايات المتحدة أولويات أمنية أخرى في العراق، وأن ملاحقة نشطاء حزب العمال الكرستاني في معاقلهم الجبلية مهمة صعبة قد تستغرق وقتاً طويلاً، وقد تكلف خسائر بشرية جسيمة، مع الإشارة إلى أن أنقرة كانت تبالغ في حجم التهديد الذي كانت تشكله فلول حزب العمال الكردستاني، وأنه ينبغي في جميع الأحوال إعطاء الأولوية للسبل السياسية لحل تلك القضية[١٦٤]. وفي وقت لاحق، كررت واشنطن موقفها

160 -'Turkish army flexes muscles on Iraq, Cyprus', Washington Post, 16 January 2004.
161 -'Gul: we will take care of PKK ourselves', in comments reported in the Turkish newspaper Zaman and reproduced in the Kurdistan Observer, 3 September 2004.
162 - Reported in the Kurdistan Observer, 11 September 2004.
163 -'Gul: US has lost the support of Turkish public', in comments reported in the Turkish newspaper Zaman and reproduced in the Kurdistan Observer, 24 November 2004.
164 - Jane's Intelligence Review , 'Ritt in Kongra- Gel'. See also Mehmet Ali Birand, 'PKK in northern Iraq not on the agenda anymore', Turkish Daily News, 5 May 2004.

من هذه المسألة، مؤكدة أنه لن يكون هناك أي تحرك عسكري وشيك ضد نشطاء حزب العمال الكردستاني[١٦٥]. وخلال زيارة لأنقرة في أغسطس ٢٠٠٤ وعند الإجابة عن سؤال متعلق بهذه القضية الكردية، أجابت كوندوليزا رايس التي كانت في حينه مستشارة الأمن القومي بقولها: "نحن نقوم بما في وسعنا عبر الوسائل غير العسكرية للحد من نشاط وقدرة تلك القوات"[١٦٦]. لكن أردوغان أعرب عن عدم اقتناعه بملاحظات رايس، ثم أجرى مقارنة بين حملة الولايات المتحدة على مدينة الفلوجة وغياب أي عمل عسكري أمريكي ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[١٦٧]. وقد عاود الرئيس بوش أخيراً لأردوغان مرة أخرى تأكيد الموقف الأمريكي[١٦٨]. أضف إلى ذلك أن رايس التي كانت أثناء زيارتها لأنقرة في فبراير ٢٠٠٥ مرشحة لمنصب وزير الخارجية الأمريكية، لم تشر في تلك الزيارة إلى وجود أي نوايا أمريكية للتعامل عسكرياً مع حزب العمال الكردستاني.

وبعد مرور ستة أسابيع على زيارة رايس لأنقرة ـ بدا خلالها أردوغان وكأنه كان مشغولاً جداً، لدرجة أنه لم يجد الوقت الكافي للاجتماع بالسفير الأمريكي إيريك إيديلمان Eric Edelman، الأمر الذي فسره البعض كتعبير عن استياء أنقرة من الموقف الأمريكي تُجاه قضية مكافحة حزب العمال الكردستاني ـ انعقد بالفعل اللقاء الثلاثي العراقي ـ الأمريكي ـ التركي، بعد طول تأخير، في يناير ٢٠٠٥ لمناقشة قضية وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وخلال ذلك اللقاء، طالب الجانب التركي ـ الذي كان على ما يبدو قد ضمن موافقة العراقيين على أن الاتفاقيتيْن المتعلقتيْن بتسليم المطلوبين، والتي وقعها البلدان في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٥ كانتا لا تزالان ساريـتَـي المفعول ـ بتسليمه ١٥٠ قائداً في قوات حزب العمال الكردستاني الناشطة في شمال العراق. وقد تبين خلال ذلك اللقاء أن إطلاق أي عملية عسكرية أمريكية

165 - For example, see 'US says no military action on PKK soon', Turkish Daily News, 19 June 2004.
166 -'Remarks by Condoleeza Rice about Kurds in southern Kurdistan', Kurdistan Observer, 21 August 2004.
167 -'Turkey loses patience with US stance on Kurdish rebels, PM warns', Kurdistan Observer, 4 September 2004.
168 - Reported in the Kurdistan Observer, 22 December 2004.

وشيكة ضد حزب العمال الكردستاني كان لا يزال أمراً مستبعداً[١٦٩]، وذلك استناداً إلى ما ورد على لسان السفير الأمريكي إيديلمان في مقابلة أجرتها معه صحيفة زمان التركية قبل انعقاد اللقاء الثلاثي بأيام قليلة[١٧٠]. وقد تردد بالأحرى، أن الولايات المتحدة كانت تفضل استخدام الوسائل السلمية لاحتواء وإضعاف حزب العمال الكردستاني، كتجفيف مصادر تمويله وتعطيل قدراته الاتصالاتية[١٧١].

ولا شك في أن استمرار الولايات المتحدة في إهمال هذه القضية سيؤدي إلى تنامي الشعور بالاستياء لدى أنقرة، وبخاصة في حال استمرار موجة العنف الداخلي التي شهدتها تركيا على أيدي نشطاء حزب العمال الكردستاني. ففي خريف عام ٢٠٠٣، قيل إن الإخفاق في القضاء على هذا الحزب: "يهدد استقرار تركيا ومستقبل العلاقات التركية ـ الأمريكية، وحتى عملية تحرير العراق بكاملها"[١٧٢]. وسواء اتفق المرء مع هذه التوقعات أو لم يتفق، فإن العلاقات التركية ـ الأمريكية ستظل متوترة بسبب هذه القضية. وهذا ما أكدته الملاحظات التي أدلى بها رئيس الوزراء التركي أردوغان في مقابلة أجرتها معه مجلة الـ"نيوزويك" في فبراير ٢٠٠٥[١٧٣]. ومن المثير للقلق أنه مع اقتراب نهاية عام ٢٠٠٤ بدأ ظهور عدد من التقارير المفصلة التي تشير إلى قيام القوات المسلحة التركية بالاستعداد مجدداً للتدخل عسكرياً في شمال العراق لتحقيق هدفين، هما: حماية الخطوط الحمر، حيث ورد على لسان مسؤول كبير متقاعد كان قد خدم في وزارة الخارجية التركية: "إنه يتعين معالجة الأمر الواقع الذي قد يحاول البرزاني والطالباني فرضه في شمال العراق، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على التركمان"؛ أما الهدف الثاني فهو مواجهة حزب العمال الكردستاني في ظل وجود شائعات تفيد بأن هذا الحزب استطاع تجنيد أعداد كبيرة من أكراد إيران وسوريا للقتال في صفوفه. وتدعي بعض التقارير أن هيئة الأركان العامة التركية كانت قد خططت لإقحام ٢٠

169 -'Turkey presses Iraq on PKK extradition', Turkish Daily News, and 'US and Iraq agree on militants' return', Zaman, both 13 January 2005.
170 -'Zaman asks, Edelman answers', Zaman, 10–11 January 2005.
171 -'Priorities differ on PKK issue', Turkish Daily News, 12 January 2005.
172 - Soner Cagaptay, 'Time to shut down the PKK: why the US and Turkey should work together', Policywatch, no. 786, 12 September 2003, Washington Institute Near East Policy, www.washingtoninstitute.org
173 -'Strains with America', Newsweek, 7 February 2005.

ألف جندي ـ إثر تخفيض العدد الأصلي البالغ ٤٠ ألف جندي ـ في شمال العراق بعد الانتخابات العراقية التي أُجريت في يناير ٢٠٠٥ بوقت قصير، مع التركيز في البداية على القضاء على وجود حزب العمال الكردستاني في المناطق المجاورة للحدود التركية. كما أفادت التقارير المذكورة بأن هذه الخطط خضعت للمناقشة في الاجتماع المنعقد في الرابع عشر من أكتوبر بحضور أردوغان ورئيس هيئة الأركان العامة التركية ونائبه، فضلاً عن الوزير غول ونائبه وعدد من مسؤولي وزارة الخارجية التركية، والذي أفضى إلى: "بروز إجماع في الرأي... واقتراح بانتهاج سياسة أكثر حزماً في ما يخص شمال العراق، والقيام بجميع الإجراءات اللازمة التي قد تنطوي على تلك السياسة، والتي قد يستحيل تجنبها"[١٧٤]. وأضافت التقارير ذات الصلة أن أنقرة سعت للحصول على موافقة واشنطن على خططها[١٧٥].

هل باستطاعة أكراد تركيا الاندماج في مجتمعهم؟

بالرغم من أن هيئة الأركان العامة التركية لم تظهر أي تحول عن خطها المتشدد تُجاه حزب العمال الكردستاني، فقد شهدت تركيا أخيراً بعض التغييرات السياسية المهمة المتعلقة بالجانب الداخلي للقضية الكردية. وتوصف هذه التغييرات بأن بدايتها على الأقل كانت خارجية المصدر. ففي إطار جهودها الرامية إلى إقناع أنقرة بإظهار قدر من التسامح والاعتدال تُجاه مواطنيها الأكراد، حاولت واشنطن تشجيع الحكومة التركية على إصدار عفو عام لمصلحة نشطاء حزب العمال الكردستاني. وفي أغسطس ٢٠٠٣، أصدرت أنقرة عفواً عاماً ساري المفعول لفترة ستة أشهر، أعقبته أحكام قضائية مخففة تراوحت بين تسع سنوات واثنتي عشرة سنة لهؤلاء الذين ثبت ارتكابهم جرائم قتل في إطار دعمهم للحركة الانفصالية الكردية، كما أُقفلت ملفات عناصر حزب العمال الكردستاني الذين لم يشاركوا في أي أعمال عنف وأُطلق سراحهم جميعاً. غير أن السلطات التركية لم تتساهل بأي شكل من الأشكال مع العناصر التي كانت قد

174 - Ambassador Nuzhet Kandemir (retired), in an interview with Turkish Daily News, 'The future of Iraq', 5 November 2005.
175 - See for example a WorldNetDaily report, 'Military calls for massive operation into Kurdish region', posted 12 November 2004, and reproduced in the Kurdistan Observer, 13 November 2004. The Turkish press also carried reports of the plans.

صنّفتها كعناصر قيادية في حزب العمال الكردستاني. وجدير بالذكر أن معظم الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية مخففة كانوا قيد الاعتقال لدى السلطات الأمنية التركية، بينما آثر عدد محدود جداً من نشطاء حزب العمال الكردستاني ترك المعاقل الجبلية وتسليم أنفسهم للسلطات التركية بهدف الحصول على مثل تلك الأحكام[١٧٦].

في عام ٢٠٠١، بدأت السلطات القضائية التركية بإصدار عدد من التشريعات المتتالية المتعلقة بقضايا مواطنيها الأكراد. وقد جاءت تلك التشريعات في إطار برنامج إصلاحي تركي واسع هدفه تمهيد السبيل أمام أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويرى العديد من مراقبي المشهد السياسي التركي أن التشريعات الإصلاحية التركية أهم بكثير من العفو العام المؤقت وما نتج عنه من أحكام مخففة بحق العديد من نشطاء حزب العمال الكردستاني. ويؤكد معظم هؤلاء المراقبين أن درجة الاهتمام التركي الرسمي بمعالجة قضايا حقوق الإنسان، والمحدوديات الديمقراطية التي تعاني منها البلاد بما ينسجم مع القيم والمعايير السائدة في الاتحاد الأوروبي، ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تحول إيجابي ملحوظ في أسلوب تعاطي أنقرة مع مختلِف جوانب قضية مواطنيها الأكراد. فعلى سبيل المثال، أُلغيت عقوبة الإعدام في تركيا. أضف إلى ذلك أنه قد تم تعيين رئيس مدني لمجلس الأمن القومي الذي طالما شكل الوسيلة الأساسية التي استخدمتها النخبة العسكرية التركية لفرض توجهاتها الأمنية الصارمة في التعامل مع أكراد تركيا، كما أُعلن عن انتهاء كامل صلاحيات ذلك المجلس في الشؤون الكردية. وصودق للمرة الأولى منذ قيام الجمهورية التركية على آلية تتيح مراجعة وتدقيق ميزانية الدفاع. وفضلاً عن ذلك، أُنهي التمثيل العسكري لدى الهيئات الإعلامية والتعليمية بجميع أشكاله ومستوياته. كما أُلغيت محاكم أمن الدولة التي كان يسيطر عليها العسكريون، والتي كانت في الأغلب تُستخدَم للبت في قضايا نشطاء حزب العمال الكردستاني. وأعلنت الحكومة التركية أنها لن تتسامح مطلقاً مع عناصر الأمن والشرطة الذين يتورطون في تعذيب السجناء. ومن الأهمية بمكان أن السلطات التشريعية التركية أقرت بحق تعلم وتعليم اللغة الكردية، وسمحت باستخدام هذه

176 - Soner Cagaptay, 'Time to shut down the PKK: why the US and Turkey should work together', Policywatch; International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p.14.

اللغة في وسائل الإعلام الخاصة بالأكراد المحليين. وقد بدأ بالفعل أول دروس اللغة الكردية، وظهرت الإذاعات المشروعة التي تبث برامجها باللغة الكردية[١٧٧]. ورُفعت حالة الطوارئ التي فُرضت منذ عام ١٩٨٧ على محافظات جنوب شرق تركيا العشر في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية رداً على أعمال العنف التي كان يقوم بها حزب العمال الكردستاني في تلك المحافظات.

وتتمثل إحدى مفارقات السياسة التركية في أن العلمانيين ـ وأغلبيتهم من "الكماليين" المعروفين بتأييدهم للغرب، وعلى رأسهم النخبة العسرية التركية ـ أظهروا فتوراً نسبياً تُجاه الجهود المكثفة التي تبذلها حكومة حزب العدالة والتنمية بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[١٧٨]. ليس هذا وحسب، فقد أظهرت بعض المؤسسات الرسمية وأحزاب المعارضة مقاومة شديدة للعديد من التعديلات الدستورية والقانونية التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وخصوصاً إلغاء عدد من الصلاحيات القانونية الواسعة نسبياً، والتي كانت تفسح المجال واسعاً أمام بعض الجهات الحكومية المتشددة لتقييد جملة من الحريات المدنية التي يتوقع الاتحاد الأوروبي رؤيتها متاحة كلياً في تركيا. إلا أن بعض العقبات البيروقراطية التافهة في معظمها، عرقلت مسيرة تطوير مناهج تعليم اللغة الكردية، وحدت من حرية النشاط الإعلامي المسموع والمرئي باللغة الكردية. ولا يزال القانون التركي يمنع التحدث باللغة الكردية في جميع المؤسسات والدوائر الرسمية التركية، ويحظر إلقاء أي كلمة سياسية باللغة الكردية. وتواصل دائرة السجل المدني التركي رفضها تدوين الأسماء الكردية التهجئة والأصول. غير أن الاتحاد الأوروبي تعلم التمييز بين الإصلاح المعلن والمطبق في الحالة التركية، كما تعلم أيضاً أنه ينبغي عدم الاستخفاف بقدرة البيروقراطيات المحافظاتية والإقليمية والمركزية والمحاكم ولجان حماية وتطبيق القانون وسواها على المماطلة في التطبيق الكامل والناجز للقوانين والترتيبات الإصلاحية الجديدة المعلنة[١٧٩]. وجدير بالذكر أن "تقريراً تم تقديمه للمفوضية

177 - Details of Turkey's EU accession-related reform programme can be found at the Turkish Foreign Ministry website at www.mfa.gov.tr

178 - This point is made by Graham E. Fuller,'Turkey's strategic model', Washington Quarterly, vol.27, no.3, summer 2004, pp.51–64.; and Mohammed Ayoob, 'Turkey's multiple paradoxes', Orbis, vol. 48, no. 3, summer 2004, pp. 451–463.

179 - See Ziya Onis, 'Domestic politics, international norms, and challenges to the state: Turkish–EU relations in the post-Helsinki era', Turkish Studies, vol.4, no.1, spring 2003, pp. 9–34.

الأوروبية" في نوفمبر ٢٠٠٣ لفت الانتباه إلى هذه الصعوبات الداخلية التركية، وأبدى درجة من الارتياب في مستوى التطبيق العملي لمجمل الإصلاحات التي كانت الحكومة التركية قد أعلنت عن إقرارها[١٨٠].

وبالرغم من هذه العقبات والتجاوزات الراهنة، فإن الإصلاحات التركية الأخيرة ستحدّ من قدرة بيروقراطيي المؤسسات الرسمية على مواصلة نهجهم القمعي والتعسفي تُجاه مظاهر التعبير عن الخصوصية الكردية بما فيها اللغة الكردية نفسها. وقد أصبح وجود الأكراد، كأقلية لها لغتها الخاصة بها، أمراً يقره القانون التركي (أو يشير إليه على الأقل، نظراً لعدم ورود مفردة "كردي" في أيٍّ من نصوص القوانين الجديدة). وتقتضي المحادثات المتعلقة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والتي ستبدأ في أكتوبر ٢٠٠٥، من بروكسل إجراء مراجعات دورية للتصرف التركي بهدف تحديد مدى التراجع أو التقدم في المسيرة الإصلاحية التركية عن كثب. وقد تدفع تركيا ثمناً سياسياً باهظاً في المستقبل إذا ما تعرض مواطنوها الأكراد إلى إجراءات تعسفية مكشوفة، أو واسعة النطاق، أو في حال انتهاج أنقرة سياسات قمعية ضد هؤلاء الأكراد. فأكراد تركيا يدركون هذا الأمر، وبالتالي أثبت قادتهم السياسيون أنهم من بين أكثر الشخصيات تصميماً على دعم التطلعات والجهود التركية نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[١٨١].

في الوقت الراهن، تتم مناقشة القضية الكردية في تركيا على نحو أكثر انفتاحاً وحدة من أي وقت مضى. وقد ازدادت حدة وسخونة هذا النقاش الداخلي التركي إثر إطلاق سراح ليلى زانا وثلاثة من زملائها في يونيو ٢٠٠٤. وجدير بالذكر أن ليلى زانا، وهي عضوة كردية سابقة عن الحزب الديمقراطي في البرلمان التركي، وزملاءها المفرج عنهم كانوا قد أُودعوا السجن على مدى عقد من الزمن تقريباً بسبب أنشطتهم

180 - Regular report on Turkey's progress towards accession, http://europa.eu.int/comm/enlargement/turkey/index.htm

181 - See, for example, the statement issued on 12 December 2004 by a group of prominent Kurdish leaders associated with the Kurdish Institute of Paris, 'What do the Kurds want in Turkey?', found at www.kurdistanobserver.com See also, 'Kurds see bright future in EU', 9 October 2004; and 'Kurds ask Turkey for more democratic steps ahead of key EU summit', 4 December 2004, both Kurdistan Observer.

السياسية وبسبب مطالبة ليلى زانا نفسها بإيجاد حل سلمي وديمقراطي لمشكلة أكراد تركيا، في إطار دولة تركية وحدوية يتمتع مواطنوها الأكراد بقدر من الحكم الذاتي[١٨٢].

قد يفاجئنا المشهد السياسي التركي في المستقبل القريب بتحول حركة المجتمع الديمقراطي التي أسستها ليلى زانا وأنصارها في أكتوبر ٢٠٠٤، إلى حركة سياسية يشكل حزب العمال الكردستاني جناحها المسلح. وقد يكون الهدف الرئيسي لهذه الحركة: العمل على صياغة دستور تركي جديد يضمن حقوق الأكراد ويعرف الأتراك والأكراد كقوميتيْن مختلفتيْن تعيشان في الجمهورية التركية[١٨٣]، ربما على غرار القانون الإداري الانتقالي العراقي. وقد أعرب بعض المراقبين الأتراك عن اعتقادهم بأن العمل على إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في تركيا ورفع مستوى معيشة مواطنيها الأكراد هو السبيل الأمثل الذي سيمكّن تركيا من تلافي التداعيات السلبية التي قد يفرزها أي شكل من أشكال الحكم الذاتي الكردستاني في شمال العراق[١٨٤].

182 -'Kurd activists set up new party', 23 October 2004; and 'Kurdish politicians lend support to Zana's call for new party', 4 November 2004, both Kurdistan Observer.
183 - Soner Cagaptay and Emrullah Eslu, 'Is the PKK still a threat to the United States and Turkey?'
184 - Dogu Ergil, 'Foreign policy challenges (2): Iraq', 7 February 2005; and Faik Bulut, 'Preparing the new Iraqi constitution; risk factor', 8 February 2005, both Turkish Daily News.

الفصل الثالث

سيناريوهات عراقية

هناك جملة من المحصلات النهائية المحتملة التي قد يشهدها العراق عموماً ومنطقة شمال العراق على وجه الخصوص، كما توجد أيضاً طائفة من مختلِف التوجهات السياسية الكردية التي قد تلازم مختلِف هذه المحصلات. غير أن الحوار الوطني العراقي الذي سبق انتخابات يناير لم يعكس أي مؤشر يُذكر على احتمال وجود أي تراجع في مستوى الإصرار الكردي على الحكم الذاتي، ولم يُظهر أي تحول للقيادة الكردية عن التزامها بالسعي إلى دمج كركوك في منطقة الحكم الذاتي الكردي. ومع بداية الانتخابات العراقية، أعلن مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني أنه: "من حق الشعب الكردي أن تكون له دولته الخاصة به"، وعبر عن أمله برؤية "دولة كردستان المستقلة" في حياته[١٨٥]. أما نائب رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني فأكد في تصريح أطلقه خلال تلك الانتخابات أنه: "ينبغي إعادة جميع المناطق التابعة تقليدياً للأكراد ـ بما فيها كركوك ـ إلى إقليم كردستان، وإلا فإننا سنتخلى عن هُويتنا العراقية"[١٨٦]. وستجعل هذه الرغبة الكردية الشديدة نحو تقرير المصير من الصعب وضع حد للطموحات الكردية أو إلغاء الشوط الذي قطعته الحكومة الإقليمية الكردية على صعيد الحكم الذاتي. أضف إلى ذلك أن أكراد العراق قيادة وشعباً لا يظهرون أي استعداد للتضحية بالحكم الذاتي الذي يتمتعون به منذ ما يزيد على عقد من الزمن في سبيل بناء عراق موحد يهيمن عليه العرب.

185 - Quoted in Jackie Spinner, 'For proud minority, a "very happy day"', Washington Post, 31 January 2005.
186 -'Kurds set to win two thirds of vote in Kirkuk', Kurdistan Observer, 2 February 2005.

ومن المحتمل أن ينجح الأكراد ديموغرافياً في خلق إقليم كردي موسع في شمال العراق، وربما ينجحون أيضاً في بناء دولة مستقلة ذات سيادة في ذلك الإقليم. وتشكل النجاحات الكبيرة التي حققتها قيادات الأحزاب السياسية الكردية، قبل وخلال الانتخابات الإقليمية الأخيرة، مؤشراً واضحاً على مدى التقدم الذي أحرزته عملية تكريد شمال العراق داخل وخارج حدود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الحالي. فعلى سبيل المثال، بات من المؤكد أن أي إحصاء سكاني في مدينة كركوك سيُظهر أن أغلبية سكانها هم من الأكراد. أضف إلى ذلك أن جميع الدلائل تشير إلى احتمال استمرار عملية التكريد ـ عاجلاً أم آجلاً ـ وسواء جاء ذلك تطبيقاً للبند رقم ٥٨ من القانون الإداري الانتقالي الذي ينص على قلب عملية العربنة التي شهدها شمال العراق في عهد صدام، أو بشكل عشوائي وتعسفي. وبطبيعة الحال، سيكون بإمكان سكان جميع المناطق العراقية المتعددة العرقيات والطوائف الاتفاق على تطوير الترتيبات والآليات اللازمة لضمان تقاسم السلطة بين مختلف فئاتها، وهذا ما يرجح البعض حدوثه في بغداد أيضاً.

وعلى الرغم من احتمال امتلاك الأكراد القوة الكافية لفرض إرادتهم عبر الترويع، أو الاستخدام الفعلي لقوتهم العسكرية، فإنهم خلافاً لتوقعات الكثيرين أعرضوا، إلى حد كبير، عن مثل هذه الممارسات. وقد كرر جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في مناسبات عديدة التزامه الثابت بوعده الشهير الذي يتعهد بموجبه، بأنه في حال دمج مدينة كركوك في إقليم الحكم الذاتي الكردستاني ذي الأغلبية الكردية، "سيكون بإمكان كركوك أن تتحول إلى مدينة متعددة الثقافات قادرة على تعزيز وشائج الأخوة بين الأكراد والعرب والتركمان"[١٨٧]. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الوعد بضمان حكم كردي صالح واحترام حقوق الأقليات لا يعني مطلقاً أن الأكراد قد تخلوا عن إصرارهم على المطالبة بضم كركوك إلى إقليمهم الحالي. لذلك، لا بد من طرح السؤال التالي: هل سيعمد أكراد العراق، في حال رفض بقية مكونات الشعب العراقي، أو أي دولة مجاورة أحد مطلبيْهم الأساسييْن أو كليهما، بالفعل إلى التخلي مثلاً عن الحكم الذاتي الذي يتمتعون به في الوقت الراهن أو عن المطالبة ببقية الأراضي التابعة تقليدياً لكردستان العراق، أو عن كلا هذين المطلبيْن الكرديْن الأساسييْن؟ لا ينبغي إغفال حقيقة أن قدرة الأكراد على

187 -'Talabani: Kirkuk is Kurds' Jerusalem', Turkish Daily News, 31 December 2004.

الحفاظ على استمرارية حياتهم السياسية وسلامة اقتصادهم في أي كيان كردي في شمال العراق ـ سواء تمتع ذلك الكيان بكامل الاستقلال والسيادة، أو شكّل جزءاً من الفيدرالية العراقية المرتقبة ـ ستبقى دائماً تحت رحمة تركيا وغيرها من دول الجوار العراقي، بما فيها بعض الدول العربية. أضف إلى ذلك أن مستقبل أي كيان كردستاني عراقي سيعتمد على ثلاثة عوامل ديناميكية أساسية متداخلة ومعقدة وعلى كيفية تفاعلها فيما بينها، مما يجعل من الصعب التنبؤ بجميع تطوراتها المستقبلية.

ويرتبط العامل الأول بطبيعة الأحداث التي قد تشهدها كردستان نفسها. فهل ستواصل القيادة الكردية التزامها بقناعتها المعلنة، بأن ضمان مستقبل كردستان لن يتحقق إلا في إطار فيدرالية عراقية مرنة؟ وهل سيستطيع زعيما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني مواصلة التصرف بما ينسجم مع هذه القناعة، في ظل رغبة أكراد العراق الغامرة في الحصول على كامل السيادة والاستقلال؟ وهل سيسمح الأكراد للأقليات غير الكردية، كالتركمان والعرب وغيرهم، بالبقاء في إقليمهم ذي الأغلبية الكردية؟ وهل ستوافق الأقليات الموجودة في المناطق ذات الأغلبية الكردية على تسوية أوضاعها في المجتمع الكردي كأقليات، أم أنها ستدخل في نزاعات عرقية ربما تدعمها وتغذيها قوى خارجية بهدف تقويض الاستقرار في أي كيان كردستاني وللحد من الطموحات الكردية؟ وهل سيواصل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تعاونهما، أم أنهما سيدخلان في صراع مسلح، على شاكلة الصراعات التي شهدتها فترة التسعينات، أو حتى معظم تاريخ هذين الحزبين؟

خلافاً للعامل الأول، المرتبط فقط بأحداث شمال العراق، فإن العامل الثاني الذي سيساعد على تحديد معالم مستقبل شمال العراق، سيرتبط بطبيعة التطورات التي ستشهدها مجمل الساحة العراقية ككل. وقد تضمنت إحدى آخر الدراسات[١٨٨] ـ التي يمكن اعتبارها نموذجاً للدراسة المفيدة في هذا السياق ـ ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الدولة العراقية. أما السيناريو الأول فهو سيناريو "التجزئة"، وهو الذي تم

188 -'Iraq in transition: vortex or catalyst?', Middle East Programme Briefing Paper 04/02, Chatham House, London, September 2004.

وصفه بـ "السيناريو الأصيل"، لأنه نجح في تقديم تحليل دقيق لجميع نزعات وتوجهات معظم مكونات الشعب العراقي في المرحلة الراهنة. ويطرح هذا السيناريو أن العراق يمر في مرحلة عد عكسي نحو حرب أهلية قد تندلع لجملة من الأسباب المنطقية، ومنها: النـزعة الانفصالية الكردية الواضحة، وتصاعد العنف الطائفي، والطموحات الشيعية (يشكل الشيعة أغلبية الشعب العراقي) والانعزال السني، والقصور في إعادة إعمار العراق، والإرهاب الذي يمارسه المتمردون الذين يعارضون وجود قوات التحالف ويرفضون قيام أي حكومة عراقية مرتبطة بها. تلك هي المشكلات الداخلية الأساسية التي قد يستحيل في ظلها ترسيخ أي مؤسسات رسمية شرعية فاعلة في العراق، وهو ما قد يغرق البلاد في مزيد من الفوضى التي ربما تتسبب باندلاع حرب أهلية تزج معها قوات التحالف في مستنقع مهلك من العنف الدموي المتصاعد.

عند كتابة هذا البحث ـ الذي بُدئ إعداده قبيل انطلاق انتخابات يناير ٢٠٠٥ ليواكبها ثم ليكتمل بعد انتهاء تلك الانتخابات بفترة قصيرة ـ كانت المناطق العراقية المأهولة بالعرب مضطربة جداً. لذلك، يبدو من المبكر الجزم تأكيداً أو نفياً بشأن احتمال بروز نظام حكم عراقي فاعل كفيل بتشجيع أكراد العراق على الانخراط فيه، علماً بأن القيادة الكردية قد أعلنت استعدادها المبدئي للانضمام إلى مثل هذا النظام المركزي المرن. أما في حال اندلاع حرب أهلية أو استمرار الفوضى والعنف المتصاعدين خارج حدود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني، فسيكون من غير المعقول أن يوافق الأكراد على حل ميليشياتهم، أو التضحية بالحكم الذاتي الذي يتمتعون به حالياً. ويبدو أن قوات البشمرگة قادرة على حماية سكان جميع مناطق إقليم الحكم الذاتي الكردستاني، وتثبيت الأمن فيها والدفاع عنها، كما أنه من المرجح أن تتمكن هذه القوات من احتلال بقية المناطق التي تنتمي تقليدياً إلى كردستان العراق، أو أن تقوم بحملات تطهير عرقي في تلك المناطق، في حالة ما إذا قررت القيادة الكردية ذلك، الأمر الذي سيعني الكثير من سفك الدماء. ففي حال تفكك العراق واستمرار الاستقرار النسبي في إقليم الحكم الذاتي الكردستاني ـ الموسّع أو غير الموسّع ـ سيتحول إقليم كردستان العراق ـ سواء بحكم الأمر الواقع أو عن سابق إصرار وتخطيط ـ إلى كيان يتمتع بالاستقلال الكامل عقب انفصاله التام عن بقية العراق المتخبطة في دوامة من العنف والاضطرابات اللامتناهية.

ينطلق السيناريو الثاني الذي قدمته الدراسة المذكورة حول العراق من تقييم تطورات البلد ككيان موحد لتحديد الوضع المستقبلي المحتمل لشمال العراق، لذلك أُطلق عليه مسمى "سيناريو اللحمة العراقية". ويطرح هذا السيناريو الذي وُصف أيضاً بأنه "أفضل ما يمكن للولايات المتحدة أن تتمناه"، احتمال بناء عراق موحد تتقاسم السلطة فيه مختلِف مكونات الشعب العراقي، في إطار فيدرالي قادر على الموازنة بين الحكم الذاتي الكردي وحكومة مركزية فاعلة يشارك فيها الأكراد. كما يفترض هذا السيناريو احتمال احتفاظ كركوك بوضعها الخاص كمنطقة متعددة العرقيات ـ حتى وإن شكل الأكراد فيها أغلبية السكان ـ أو دمجها في الإقليم الفيدرالي الكردستاني المحتمل، شريطة أن تكون مواردها النفطية ملكاً لجميع العراقيين[١٨٩]. إذا استطاع العراق سلوك هذا السبيل المليء بالمشكلات المعقدة والصعوبات الكبيرة بهدف إيجاد مخرج وحدوي لأزمته الراهنة، فإنه سيتمتع بدرجة عالية من الدمقرطة والاعتراف الدولي به ككيان شرعي وحدوي يستحق من الأسرة الدولية أقصى ما يمكن من الدعم والتأييد. وفي الوقت نفسه، سيشكل بناء مثل هذا النظام العراقي أفضل ما يمكن لأنقرة أن تتمناه وتصبو إليه في ظل الأوضاع الراهنة على الأقل. غير أن جميع المعطيات والدلائل المتوفرة حالياً تشير إلى غياب استعداد المتشددين في أنقرة للسماح بدمج كركوك في أي إقليم فيدرالي كردستاني محتمل، لأنهم يعتبرون ذلك تجاوزاً سافراً لأحد خطوطهم الحمر. ولا بد من الإشارة، في ختام استعراضنا لهذا السيناريو، إلى أن انخراط القيادة الكردية بشكل إيجابي وفاعل في حكومة مركزية لجميع العراقيين، سيشكل معلماً بارزاً وشرطاً مسبقاً لعملية تحول هذا السيناريو الوحدوي إلى واقع ملموس.

أما السيناريو العراقي الثالث، فهو الذي يتطرق إلى احتمال "إعادة تشكيل المنطقة". وهو "السيناريو الذي ينطوي على أكبر قدر من التحولات المحتملة التي قد تخرج عن سيطرة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي"[١٩٠]. وينطلق هذا السيناريو من احتمال تفكك العراق أولاً، ثم اتساع رقعة هذا التفكك ليشمل دول الجوار العراقي ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، وذلك نظراً لأن تفكك العراق قد يؤدي إلى مطالبة

189 - Ibid., p. 6. See also Dawn Brancati, 'Can federalism stabilise Iraq?', Washington Quarterly, vol. 27, no. 2, spring 2004, pp.14–15 and 19–20 for a consideration of this possibility.
190 -'Iraq in transition: vortex or catalyst?', p. 9.

جميع الأكراد بالاستقلال عن تركيا وسوريا وإيران من ناحية، وإلى تصاعد حملة العرب السنة القائمة على أساس قومي متطرف ضد جميع خصومهم داخل العراق وخارجه من ناحية أخرى، فضلاً عن الطموحات الشيعية التي قد تتعدى الحدود العراقية لتطال إيران والعربية السعودية والمناطق الأخرى المأهولة بالشيعة. وتقترح الدراسة المذكورة أعلاه، أنه "من الممكن أن يتنبه الشيعة إلى الحقيقة الجغرافية المتمثلة بأن أكبر مصادر النفط في العالم تقع في المناطق المأهولة بأغلبية من السكان الشيعة، كإيران والبحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية وجنوب العراق"[١٩١]. ولعل التحذيرات التي بدأت أنقرة منذ عام ٢٠٠٢ بتوجيهها للولايات المتحدة، بهدف ثنيها عن التدخل عسكرياً في العراق، كانت تستند جزئياً إلى التوقعات التركية باحتمال حدوث مثل هذا التفكك الشامل في المنطقة، وما قد ينطوي عليه من انعكاسات سلبية على تركيا التي تواجه مشكلات كبيرة مع مواطنيها الأكراد. وربما تثبت التطورات المستقبلية أن أنقرة تمتعت بنظرة استراتيجية ثاقبة في هذا المضمار، منحتها القدرة على التنبؤ باحتمال حدوث مثل هذا التحول واسع النطاق الذي قد يشكل في الوقت نفسه خطراً محتملاً على وحدة التراب التركي، وهاجساً كبيراً يقض مضاجع أنقرة.

يقود هذا السيناريو إلى تحديد العامل الثالث الذي قد يساعد على تحديد مستقبل شمال العراق، وهو مواقف وتصرفات دول الجوار العراقي. وتوجد في الوقت الراهن تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية العراقية من جانب عدد من اللاعبين الرسميين وغير الرسميين، ناهيك عن التدخلات التركية نفسها. وربما تكمن الدوافع الرئيسية لهذه التدخلات الخارجية في جملة من المصالح المشتركة والمتداخلة للجهات التي تتدخل حالياً في شؤون العراق. ومن الواضح أنه ليس هناك أي دعم إقليمي لنشوء أي دولة كردية مستقلة، بل العكس هو الصحيح، حيث تضافرت الجهود الإقليمية الرامية إلى إفشال محاولات بناء كردستان المستقلة بالتزامن مع مساعي دولة خارجية واحدة على الأقل لإخضاع إقليم الحكم الذاتي الكردستاني لسيطرتها. أضف إلى ذلك أن أغلبية العرب يفضلون قدراً من سيطرة سنة العراق على مقاليد الحكم في بغداد. وهذا الأمر بعينه هو الذي أدى إلى مختلِف درجات وأشكال الدعم الخارجي للعرب السنة في العراق، والذي

191 - Ibid, p. 16.

ينبع، إلى حد كبير، من مخاوف الجهات الداعمة من البديل الآخر والمتمثل في احتمال بروز حكومة دينية في العراق تسيطر عليها التيارات الشيعية العقائدية المدعومة من إيران. ليس هذا وحسب، بل إن مجمل التوجهات الإيرانية المتعلقة بالشؤون الداخلية العراقية تتعارض مع نظيراتها العربية. من جهة أخرى، يعير المعتدلون في المنطقة أهمية بالغة لتثبيت الاستقرار في العراق ويرون أن أي انسحاب مبكر لقوات التحالف لن يكون في مصلحة المنطقة. ويفضل معظم هؤلاء المعتدلين انسحاباً أمريكياً متريثاً يترك وراءه عراقاً مستقراً ذا حكومة قوية وفاعلة. وربما تفضل أكثر الشخصيات الرسمية براغماتية، أو لعلها ترغب بإجراء بعض التعديلات على "سيناريو اللحمة العراقية". وسواء اتسمت التدخلات الخارجية في الشؤون العراقية بحسن أو سوء النيات، فإن تداعياتها ستنسجم دائماً مع المحصلات النهائية لأحد السيناريوهات الثلاثة التي استعرضناها في هذه الورقة. كما أن دينامية الأحداث ستسهم في تحديد معالم المحصلة النهائية والسيناريو الذي سيولد من رحمها. ولا شك في أن التدخلات الخارجية التنافسية أو غير المنسَّقة ستؤدي في آخر المطاف إلى محصلات نهائية لا تروق لأحد.

لقد أسهمت معارضة أنقرة لأي توسيع في إقليم الحكم الذاتي الكردستاني، وما رافق ذلك الموقف من إجراءات اتخذتها الحكومة التركية أو هددت باتخاذها ـ بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الضغوط التي فرضها مسؤولون أمريكيون أخذوا تحذيرات ومخاوف أنقرة بعين الاعتبار ـ في كبح قيادة أكراد العراق. وإذا حافظ العراق على لُحمته فسيكون من المرجَّح أن يكتسب الموقف التهديدي الذي تبنته أنقرة في تعاملها مع التطلعات الانفصالية الكردية، قدراً كبيراً من الأهمية والصوابية. غير أن الحفاظ على لُحمة العراق يتطلب أيضاً قيادة كردية حكيمة قادرة على إقناع أكراد العراق والعراقيين العرب ودول الجوار العراقي بالموافقة على تطبيق اقتراح "تقرير لجنة الأزمات الدولية" في هذا الشأن والمتمثل في: "دخول الزعماء الأكراد والأطراف المعنية فيما قد يتحول إلى "تسوية تاريخية" توثق قبول الحكم الذاتي لإقليم كردستان، كأقصى ما تطمح إليه الحركة الوطنية الكردستانية التي يمثلونها"[١٩٢]. وقد تستلزم هذه "التسوية

192 - International Crisis Group, Iraq's Kurds: Toward an Historic Compromise?, Middle East Report no.26, (Amman/Brussels: 8 April 2004), p. i.

التاريخية" قبول الأكراد بالتخلي عن "المطالبة بالانفراد في السيطرة على مدينة كركوك، أو ضمها إلى إقليمهم لتمهيد السبيل أمام ترتيبات تُمنح بموجبها مدينة كركوك ومحافظتها عموماً وضعاً خاصاً، يقوم على أساس تقاسم السلطة والثروة فيها"[١٩٣]. لكن هذه "التسوية التاريخية" تبدو أمراً غير مقبول من وجهة نظر بعض الشخصيات القيادية الكردية العراقية، ومعظم أكراد العراق؛ وربما يرفضها أيضاً عرب العراق سنة وشيعة. كما يُتوقع أن تعارض واحدة أو أكثر من دول الجوار العراقي، وخصوصاً تركيا، الدخول في مثل هذه التسوية. من هنا، يبدو من المنطقي أن نطرح السؤاليْن التالييْن: ماذا لو تعذر على أكراد العراق إيجاد صيغة معقولة للتعايش مع بقية مكونات الشعب العراقي أو للتفاهم مع تركيا أو كليهما؟ وماذا لو تبين أن الحديث عن الحفاظ على "لُحمة العراق" كان ضرباً من الوهم أو الخداع، أو أمراً يرفضه معظم أكراد العراق على الصعيدين القيادي والجماهيري؟

هذا التساؤل يعيدنا إلى مجموعة العوامل الأولى التي سبق تحديدها عند التطرق إلى التطورات التي قد تحدث داخل كردستان العراق. فقد ذكر تقرير لجنة الأزمات الدولية الذي سبقت الإشارة إليه أن قيادة أكراد العراق أعربت، حتى في جلساتها المغلقة، عن تثمينها للقدرة على ضبط النفس وكبح الذات، كما اعترفت بأن أغلبية عرقيتهم ترغب بالحصول على أقصى حد ممكن من الحكم الذاتي، وتريد بسط السيطرة الكردية على مدينة كركوك، وخلق "حقائق على الأرض" في جميع الأجزاء التقليدية لكردستان العراق، بما فيها تلك المناطق التي تقع خارج حدود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الحالي. وأشار التقرير أيضاً إلى أن شخصية مسعود البرزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، هي أكثر حزماً وأقل ميلاً إلى تقديم التنازلات من شخصية جلال الطالباني، زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يميل بدوره أكثر من البرزاني إلى إبهار الأمريكيين والعراقيين[١٩٤]. كما أفاد التقرير نفسه أن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تكن أقل

193 - Ibid.
194 - For some brief comment on the differences between the two leaders, see Gareth R.V. Stansfield, 'The Kurdish dilemma: the golden era threatened', in Toby Dodge and Steven Simon (eds), Iraq at the crossroads: state and society in the shadow of regime change, Adelphi Paper 354, (Oxford: Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, 2003) pp. 131–147.

نشاطاً من قوات البشمركة في تشجيع وتسهيل عودة اللاجئين الأكراد إلى كركوك والأرياف المحيطة بها، أو في ترويع سكان تلك المناطق من غير الأكراد بهدف إرغامهم على المغادرة[١٩٥]. وأشار تقرير لجنة الأزمات الدولية أيضاً إلى استمرار تزايد حجم الوجود السكاني الكردي في المحافظات التابعة تقليدياً إلى كردستان العراق والواقعة خارج إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الراهن، في حين أدى ترويع التركمان والآشوريين والعرب بوجه خاص إلى تراجع متواصل في حجم وجودهم في تلك المناطق الشمالية من العراق. وفي حال توفر الدعم الرسمي اللازم والتطبيق الجاد لبرنامج "قلب عملية العربنة" الذي نص عليه القانون الإداري الانتقالي، فإن عملية تكريد شمال العراق ستزداد سرعة وكثافة. وخير دليل على صحة هذا الطرح هو ما أبداه ويبديه الحزبان الكرديان الرئيسيان من إصرار ثابت على أن كركوك مدينة عراقية كردية. وجدير بالذكر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني قد أبديا في المرحلة الراهنة قدراً معقولاً من التعاون الفعّال فيما بينهما، لكن جهودهما افتقرت في كثير من الأحيان إلى التنسيق، ولا يزالان يشكلان حزبيْن كرديْن متنافسيْن فيما بينهما ومستقليْن بعضهما عن بعض. وبالرغم من هذه العلاقات التنافسية الكردية، فإنه من غير المرجح أن يمتلك عرب العراق في المستقبل المنظور ما يكفي من القوة لمقاومة الطموحات التوسعية الكردية بالوسائل العسكرية. لذلك، لن يتسنى منع أكراد العراق من توسيع إقليمهم الحالي إلا عبر خطوة كردية تاريخية تتميز بإنكار الذات وضبط النفس، أو بواسطة الضغوط التركية أو تلك التي قد تفرضها دول الجوار الأخرى. غير أن المرحلة الراهنة تخلو في الحقيقة من أي مؤشر واضح على احتمال تحلي أكراد العراق بما يكفي من ضبط النفس أو إنكار الذات.

195 - For details of the KDP and PUK approach to ‘de-Arabisation’ since April 2003, see Human Rights Watch, Reversing ethnic cleansing in Northern Iraq.

خيارات ومشكلات أنقرة وواشنطن

لقد قدم هنري كيسنجر تكهناً معقولاً مفاده: "إذا تجاوز إقليم الحكم الذاتي الكردستاني نقطة بعينها فسيكون من الحكمة عدم إغفال التهديد التركي باجتياح شمال العراق بدعم إيراني"[١٩٦]. وكتب الدبلوماسي التركي المتقاعد نوزهيت كانديميرNuzhet Kandemir في السياق نفسه: "إذا واصلت الأحزاب الكردية إساءة استخدام السلطة التي مُنحت لها في الظروف الراهنة بغير وجه حق، فإنه ليس بإمكان المرء التنبؤ فقط باحتمال نشوب حرب أهلية في العراق، وإنما قد يُتوقع في الوقت نفسه حدوث تدخل عسكري تركي في شمال العراق، بهدف الحفاظ على استقلال العراق وسلامة وحدة أراضيه. وليس من المستبعد أن يحظى مثل هذا التدخل العسكري التركي بدعم ضمني من جانب سوريا وإيران، يتجسد عبر التزامهما موقفاً محايداً"[١٩٧]. وقد تتخذ أنقرة من أي تخفيض ملموس في حجم القوات الأمريكية العاملة في العراق يعقبه انزلاق الأجزاء العربية من العراق في مزيد من الفوضى، أو قيام عرب العراق بمهاجمة الأكراد بهدف الحد من الطموحات الكردية بالقوة العسكرية، بحيث تنتقل الاضطرابات إلى المناطق العراقية المحاذية للحدود التركية، قد تتخذ أنقرة من هذه التطورات مبررات للتدخل عسكرياً في العراق. وانطلاقاً من أن أنقرة تفضل تجنب هذا الاحتمال، فإنها قد لا تفضل أي انسحاب عسكري أمريكي مبكر من الأراضي العراقية. ولعل احتمال مواجهة أي تدخل عسكري تركي مقاومة كردية شرسة يشكل في حد ذاته عامل ردع لأنقرة. وقد يكون هذا العامل نفسه هو الذي أنكر على تركيا أي فرصة لتحويل إقليم الحكم الذاتي الكردستاني إلى كيان مماثل لشمال قبرص من حيث الخضوع لإرادة أنقرة والتبعية الكاملة لها.

وقد يثير استمرار الوجود العسكري التركي الحالي في شمال العراق معارضة دبلوماسية دولية واسعة، وقد يؤدي أيضاً إلى قيام بعض دول الجوار التركي بأعمال تضر بالمصالح التركية. وبالرغم من أن بعض دول الجوار التركي قد تشاطر أنقرة قلقها ومخاوفها من احتمال بروز كيان كردي موسع يتمتع بأكثر مما ينبغي من

196 - Henry Kissinger, 'Reflections on a sovereign Iraq', reproduced in Kurdistan Observer, 8 February 2004.
197- Nuzhet Kandemir, 'The future of Iraq', Turkish Daily News, 5 November 2004.

مقومات ومزايا الحكم الذاتي، فإن الضمانات الكفيلة باستمرار هذه الدول بالتحلي بالصبر وضبط النفس ليست متوفرة. وفي حال دخول القوات التركية إلى شمال العراق، فقد تشعر الولايات المتحدة بأن قواتها مهددة، وسيصبح من غير المتوقع أن يبقى الأمريكيون على الحياد. وهكذا، يمكن القول إن وجود القوات الأمريكية في العراق يرغم واشنطن وأنقرة على التزام الحذر والعمل على تجنب وقوع أي صدامات بينهما، وإن وقوع مواجهات بين الأمريكيين والأتراك أمر محتمل إذا شنت تركيا أي هجوم واسع النطاق على شمال العراق. وقد يكون هذا الاحتمال نفسه أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت "لسان" أنقرة أحد من "أنيابها". ففي مارس ٢٠٠٣، أحجمت تركيا عن غزو العراق، أضف إلى ذلك أن القوات التركية الموجودة داخل الأراضي العراقية وحتى تلك الموجودة قريباً من الحدود التركية لم تتدخل بشكل فاعل في مجمل التطورات العراقية ـ وينسحب هذا أيضاً على الأحداث الأخيرة التي شهدتها بلدة تلـّعفر. ليس هذا وحسب، بل لقد كانت القوات التركية محدودة النشاط نسبياً، حتى في مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودة في شمال العراق.

يبدو أن المخططين العسكريين الأتراك قـيّـمـوا جميع المخاطر والتداعيات التي قد تترتب على أي تحرك عسكري لأنقرة ضد خصومها الأكراد الناشطين في شمال العراق. وقد يظن البعض أن التحول الذي طرأ على ميزان القوى المدني ـ العسكري الداخلي في تركيا يعني أن قرار إطلاق أي حملة عسكرية أصبح في أيدي ساسة تركيا وليس عسكرييها. ولكن التصريحات التي أدلى بها وزراء حكومة حزب العدالة والتنمية اتسمت بنفس الطابع التهديدي والاستفزازي الذي طالما تميزت به تصريحات المتحدثين العسكريين الأتراك. ويقترح أحد التقارير أن "وجود القوات التركية في العراق وافتعال أنقرة العامل التركماني يجعلان تحول التهديدات التركية إلى تدخل عسكري فعلي أمراً يلوح في الأفق، نظراً لطبيعة دينامية التفاعل بين هذين العاملين"[١٩٨]. ففي اليوم الأول من الانتخابات العراقية، ألمح وزير الخارجية التركي غول إلى وجود ديناميات قادرة على دفع حكومته إلى التصرف على نحو لم يكن أصلاً متوقعاً أو مرغوباً فيه. ثم شدد على أن

198- International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey’s fears, p. 12.

تركيا قد "تحلت بضبط النفس حتى اللحظة"، ثم قال: "وينبغي لذلك ألاّ يثير أي انطباع بأن تركيا تطلق التصريحات والتحذيرات، وتعلن موقفها، ثم تكتفي بالجلوس ومراقبة التطورات. فحتى وإن لم تكن التحذيرات التركية قد حظيت بأي اهتمام... فإنك أحياناً ما تضطر إلى سلوك سبيل لم تكن ترغب فيه أصلاً، لأن الأحداث قد ترغمك على اتخاذ إجراءات بعينها". وقد أشار غول إلى أنه ليس من السهل على الحكومات الديمقراطية أن تتصرف بما يتعارض مع رغبات شعوبها[١٩٩]. وقد أورد التقرير الأخير أيضاً أن أحد الدبلوماسيين الغربيين أفاد بأن "إيذاء الذات شيء يمتلك الأتراك القدرة على القيام به"[٢٠٠]. فلندع الأيام تبلغنا ما إذا كانت التهديدات التركية الحالية جادة أم جوفاء.

وعبــر قرار ديسمبر ٢٠٠٤، أعطت بروكسل الضوء الأخضر لبدء المفاوضات حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني أن تركيا ستبدأ مسيرتها نحو الحصول على عضوية ذلك الاتحاد. غير أن أي تحرك عسكري تركي يستهدف الأكراد في شمال العراق سيؤدي بالتأكيد إلى عرقلة هذه المسيرة بشكل ملحوظ. أما النتائج التي قد تترتب على احتمال تدخل الأتراك من أجل حماية الكيان الكردستاني العلماني، أو لإفشال محاولات إنشاء حكومة دينية شيعية في العراق، ستكون بالنسبة لأوروبا مختلفة جداً عن نتائج قيام تركيا بتحرك عسكري هدفه الواضح هو القضاء على التطلعات الكردية نحو تقرير المصير. ومن غير المرجح أن تكون حكومة حزب العدالة والتنمية، أو حتى هيئة الأركان العامة التركية على استعداد لتقويض حظوظ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لذلك، يبدو أن رغبة تركيا الصادقة والشديدة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد أسمهت في ضبط النفس الذي تتحلى به أنقرة في المرحلة الراهنة. وفي الوقت نفسه، يبدو من غير المستبعد أن تُدفع أنقرة بسبب تطورات الأحداث الجارية في العراق، أو في تركيا نفسها، أو كليهما إلى اتخاذ قرارات متهورة. غير أن مفاوضات أنقرة حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ستكون طويلة وشاقة وغير مضمونة النتائج. فهنالك الصعوبات المتعلقة بالقضية القبرصية، وباحتمال تقصير تركيا لأسباب بيروقراطية مثلاً في الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وحكم القانون

199- Comments made in an interview with Yusuf Kanli, 'Last minute warning: Turkey won't remain indifferent to sufferings of Turkmen', Turkish Daily News, 31 January 2005.
200- International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p. 12.

والإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقانونية، بما ينسجم مع القيم والمعايير السائدة في الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن حقيقة استمرار معارضة الديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، واحتمال إجراء استفتاءات عامة في أبرز دول الاتحاد الأوروبي حول هذه العضوية، مما قد يحول دون انضمام تركيا إلى المنظومة الأوروبية، فيزول بذلك أحد أهم العوامل التي تسهم حالياً في إحجام أنقرة عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في إطار تعاطيها مع عدد من القضايا الكردية الداخلية والخارجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بشمال العراق.

ومن شأن بعض التطورات المحلية التركية أيضاً ـ كانتخاب حكومة "كمالية" (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك)، أو كلعب هيئة الأركان العامة التركية، ذات التوجه الأمني، دوراً بارزاً في الحياة السياسية الداخلية بسبب تطورات محتملة قد تطرأ على القضية الكردية الداخلية، أو لأسباب أخرى ـ أن تعيد تركيا إلى النهج السياسي "الكمالي" الذي كان سائداً فيها حتى عام ٢٠٠٢. وبالرغم من أن المعطيات الراهنة لا تشير إلى احتمال عودة العسكريين إلى السيطرة على مقاليد الحكم في تركيا، فإنه ينبغي للمرء عدم استبعاد هذا الاحتمال كلياً، نظراً لتاريخ تركيا الحافل بتدخل العسكريين في شؤون الدولة وبالانقلابات العسكرية أيضاً. لكن انفتاح حكومة حزب العدالة والتنمية على الاتحاد الأوروبي الذي لم يكافأ بعد من جانب الأوروبيين، وشعور أنقرة بأن واشنطن قد أهملت المصالح التركية في العراق قد يدفعان أنقرة إلى الكشف عن وجه أكثر قومية وأقل تعاوناً مع الغرب. وهنالك ظروف بعينها قادرة على إعادة أنقرة إلى "الديمقراطية غير الليبرالية"[٢٠١] أو إلى انتهاج سياسة "هوبزية" عند معالجة إشكالياتها الإقليمية.

سيعتمد مدى تأثير العلاقات الأمريكية ـ التركية في تصرف أنقرة في شمال العراق وفي طبيعة التغييرات التي ستطرأ على مجمل سياسات الولايات المتحدة في المنطقة. ومن الواضح أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق وتحذيرات واشنطن المتعددة لأنقرة من مغبة التدخل في الشؤون العراقية، والتعاون العسكري الأمريكي الوثيق مع الأكراد، وحقيقة أن "الولايات المتحدة تفرض قيوداً مشدَّدة على أنشطة التركمان

201- Kemal Kirisci, 'Between Europe and the Middle East: the transformation of Turkish policy'

والمساعدات التي يتلقونها من تركيا"[٢٠٢]، من الواضح أن هذه الأمور جميعاً قد أسهمت في كبح جماح أنقرة وإحباطها حتى الآن.

ومنذ ابتداء الاستعدادات للحرب التي قادتها الولايات المتحدة في مارس ٢٠٠٣ على العراق وحتى فبراير ٢٠٠٥، إذ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس بزيارة لأنقرة، أكد الأمريكيون للأتراك في العديد من المناسبات التزامهم بوحدة التراب العراقي ومعارضتهم لاستقلال الأكراد. غير أن الأتراك واصلوا إصرارهم على التعبير عن عدم ارتياحهم للوضع القائم حالياً في العراق، وهو ما يشير إلى أنهم لا يمنحون واشنطن كامل ثقتهم. ويتبين من هذه الدراسة أن الأتراك ما زالوا يشعرون بالإحباط وخيبة الأمل بسبب امتناع الأمريكيين عن مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الناشطين في الجبال الواقعة في المناطق الحدودية التركية ـ العراقية. أضف إلى ذلك أن الأكراد لم يعلنوا حتى الآن أنهم ملتزمون بالموقف الأمريكي المعارض لاستقلالهم، ولم يتراجعوا عن المطالبة بضم مدينة كركوك لإقليمهم، الأمر الذي دفع الأتراك إلى الحكم على واشنطن بأنها متواطئة مع الأكراد، أو بأنها راضية عن التوجهات الكردية على أقل تقدير. كما أن الأتراك أطلقوا منذ مارس ٢٠٠٣ وحتى الآن مختلِف عبارات الاستياء المتنامي مما يعتبرونه إهمال واشنطن لحقوق التركمان. ويسود الاعتقاد بأن العلاقات الأمريكية ـ الكردية تبدو أقوى بكثير مما قد يروق لأنقرة. أضف إلى ذلك أن الأترك يحمّلون سياسات الولايات المتحدة مسؤولية الفوضى التي تعم مختلِف أرجاء العراق، ويعتقدون بأن أحداث العراق حبلى بالمؤشرات الواضحة على أنها لا تسير وفقاً لرغبة وإرادة واشنطن. ونظراً لأن المسؤولين الأمريكيين توقفوا عن الإعراب عن ثقتهم، أو حتى عن أملهم بتحسن الأوضاع الأمنية في العراق، فإن الاعتقاد السائد حالياً في أنقرة، وغيرها من العواصم العديدة ـ بما فيها واشنطن نفسها ـ هو أن مجرى أحداث العراق يوشك على الخروج بالفعل عن سيطرة واشنطن[٢٠٣].

إضافة إلى ما تقدم، يبدو أن هناك شيئاً من الحقيقة في التقييم الذي أجرته إحدى آخر الدراسات حول نشأة العراق بعد الحرب العالمية الأولى، إذ أكدت تلك الدراسة أن "قرار تشكيل العراق كدولة موحّدة شكّل

202- 'Iraq in transition: vortex or catalyst?', 'Iraq in transition', p.23.
203- 'CIA sound alarm on Iraq civil war', Kurdistan Observer, 23 January 2004.

كارثة حقيقية على سكان ذلك البلد"[٢٠٤]. وتطرح هذه الدراسة أن تاريخ العراق المأساوي والمثقل بالحروب الأهلية يعني أننا "بحاجة إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه الدولة العراقية المصطنعة أصلاً تستطيع على المدى البعيد الإبقاء على شكلها الحالي من دون إخضاعها لحكم ملكي تعسفي أو لحكومة عسكرية مستبدة بهدف فرض وحدة العراق وِسلمِهِ الأهلي بالقوة"[٢٠٥]. وقد دفع احتمال تفكك العراق بعض المحللين الأمريكيين إلى طرح أسئلة صعبة وملحة، وإلى التفكير في إيجاد خيارات سياسية بديلة. ويرى ليسلي غيلب Leslie Gelb ـ الرئيس السابق للمجلس الأمريكي للعلاقات الدولية، وواحد من أبرز المحللين السياسيين الأمريكيين ـ أن الدولة العراقية التي أقامها البريطانيون عبر جمع ثلاث ولايات عثمانية سابقة لا تتمتع بالمقومات الطبيعية للوحدة. فالأقلية السنية التي لا تمتلك أي موارد نفطية، والتي سيطرت على العراق منذ نشوئه هي الفئة العراقية الوحيدة التي لديها مصلحة حقيقية في بقاء العراق موحداً. واسترشد غيلب بالأحداث اليوغسلافية التي جرت في حقبة ما بعد "تيتو"، ليقترح على الولايات المتحدة العمل على حل المشكلات العراقية عبر تقسيم العراق إلى ثلاث دول[٢٠٦]. وكان هنري كيسنجر من بين الذين شاطروا غيلب بعضاً من تشاؤمه المتعلق بإمكانية الحفاظ على وحدة العراق، حيث أوضح أن "العراق ـ شأنه شأن يوغسلافيا السابقة ـ أُنشئ في المقام الأول على أساس اعتبارات جيو ـ استراتيجية ـ نفوذية فقط، مما جعل العراق عاجزاً عن الحفاظ على وحدته عبر المؤسسات التمثيلية، الأمر الذي شجع ظاهرة حكم الفرد فيه، وقد يؤدي أيضاً إلى تفكك الدولة العراقية إلى مكوناتها التأسيسية"[٢٠٧]. وخلُص هنري كيسنجر إلى استنتاج أنه "يُفضَّل تقسيم العراق إلى ثلاث دول مستقلة لوضع حد للحروب الأهلية التي تعاقبت عليه"[٢٠٨]. وكذلك الأمر كان بيترغالبريث ـ الذي استند إلى خبرته كمبعوث الولايات

204- Christopher Catherwood, Winston's Folly: Imperialism and the Creation of Modern Iraq (London: Constable, 2004), p. 136.
205- Ibid., p. 227.
206- Leslie H. Gelb, 'The three-state solution', New York Times, 25 November 2004. For the transcript of a debate with Martin Indyk on Gelb's arguments, held under the auspices of the Council for Foreign Relations, see www.cfr.org/publications.php?id=6749
207- Henry Kissinger, 'Reflections on a sovereign Iraq', reproduced in Kurdistan Observer, 8 February 2004.
208- Ibid.

المتحدة لدى كرواتيا ذات السيادة ـ من بين المحللين الذين أفصحوا عن تأييدهم للحل المتمثل بتقسيم العراق على أساس إثني. وفيما ساد اعتبار هذا الحل أنه أقل الخيارات المتاحة سوءاً، عـبّـر غالبريث من جهته عن تأييده لهذا الخيار، واصفاً إياه بالخيار الإيجابي والبـنّـاء[٢٠٩].

ومهما يكن من أمر، فإن تجزئة العراق احتمال حقيقي لا يمكن اعتباره بالضرورة أسوأ من بقية المحصلات النهائية التي يمكن للمرء أن يتصورها. غير أن تجزئة العراق قد تنطوي على مشكلات سياسية عميقة ومعقّدة بالنسبة للولايات المتحدة. وقد طرح كيسنجر في هذا الشأن جملة من الأسئلة، نذكر منها: هل ستكون واشنطن على استعداد لدعم بناء نظام استبدادي في العراق قائم على أساس حكم الفرد انطلاقاً من أن تجارب الماضي قد أثبتت قدرة هذه الوسيلة على الحفاظ على وحدة البلاد؟ وكيف سترد واشنطن إذا تعرضت التطلعات الكردية نحو تقرير المصير للقمع من جانب بغداد، في حال امتلاك أي نظام عراقي مستقبلي القدرة العسكرية الكافية لفعل ذلك ـ وبخاصة في ضوء دعم الأكراد للأمريكيين وترحيبهم بقدوم قواتهم إلى العراق للإطاحة بصدام حسين؟ وهل ستدعم الولايات المتحدة بغداد مادياً في مثل هذه المغامرة حرصاً منها على وحدة العراق؟ وهل من الممكن ضمان التطلعات الكردية نحو تقرير المصير عبر الالتزام الحازم لإدارة الرئيس بوش بنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، أو عبر الدعم الأمريكي والغربي عموماً لحق تقرير المصير، كما سبق أن حدث في أماكن أخرى من العالم، كيوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفييتي السابق وتيمور الشرقية؟ سيكون من الصعب في المستقبل أن يتخلى الغرب عن أكراد العراق، أو أن يلجأ إلى تصنيفهم على أنهم أفضل من الإرهابيين بقليل، على غرار حزب العمال الكردستاني. لقد قـرّر الرئيس بوش استهلال ولايته الرئاسية الثانية بالدعوة إلى الدمقرطة الشاملة عموماً ودمقرطة منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. فهل سينسحب هذا التوجه على الأكراد أيضاً لكونهم أفضل أصدقاء الولايات المتحدة في العراق إذا سعوا إلى اختبار صدقية هذا التوجه الديمقراطي الأمريكي؟ لا شك في أن هذه الأسئلة وغيرها تثبت أن أموراً كثيرة ستعتمد على مدى تحلي الأكراد بضبط النفس وإنكار الذات كتوجه عام وثابت، لأنه يشكل بحد ذاته شرطاً مسبقاً وضرورياً تتوقف عليه استمرارية "لُحمة العراق".

209- See Peter Galbraith, 'How to get out of Iraq', New York Review of Books, 15 April 2004.

ليس من المستبعد، أو من غير المعقول أن تقود الأغلبية الشيعية نظاماً ديمقراطياً تعددياً متسامحاً قادراً على احترام وتطبيق المبادئ الأساسية لحكم القانون. لنذكر بعض الوقائع التي تثبت صحة هذا الطرح: مع اقتراب انتخابات الثلاثين من يناير، تعهدت جميع الأحزاب والقوى السياسية الشيعية، بما فيها تلك الأحزاب ذات الميول الدينية، بالالتزام بقيم ومبادئ التعددية السياسية[٢١٠]. وعقب انتهاء الانتخابات، دعت جميع هذه التيارات السياسية الشيعيةجميع فئات الشعب العراقي إلى الانخراط في العملية السياسية، وخصوصاً العراقيين السنة الذين كانت مشاركتهم في الانتخابات ضئيلة نسبياً. أضف إلى ذلك أن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني Dick Cheney ووزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد استبعدا احتمال أن يسعى الشيعة إلى فرض أي نظام ديني على البلاد، أو التصرف وفق أيٍ من التوجهات أو النصائح الإيرانية[٢١١].

لا شك في أن عراقاً تسيطر عليه الطائفة الشيعة، وتُفرَض فيه أحكام الشريعة الإسلامية، يعني أنه سيجلب معه الكثير من المتاعب والمشكلات للأكراد العلمانيين نسبياً. ونظراً لأن الدستور العراقي المؤقت نص على استحالة السماح بأي قانون متعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية، فقد أقر بذلك أن الدين الإسلامي يشكل أحد المصادر التشريعية السامية في العراق الجديد. غير أن المرجعية الدينية الشيعية قد تعارض هذه المحدوديات المفروضة على الإسلام في المستقبل. وقد نوقش دور الإسلام المستقبلي بشكل مكثف خلال صياغة القانون الإداري الانتقالي. ويُعزى السبب الرئيسي لتأخر مصادقة الشيعة على ذلك القانون إلى رغبتهم في منح الإسلام مكانة تشريعية أسمى في العراق الجديد[٢١٢]. أضف إلى ذلك أن حرص الشيعة على بقاء العراق موحداً، ورغبتهم في الدفاع عن جميع أبناء طائفتهم كانا من الدوافع التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف التي قام بها أتباع مقتدى الصدر في شمال البلاد. لذلك، وبهدف الحفاظ على وحدة العراق، قد تفكر

210- Doug Struck and Bassam Sebti, 'Iraq Shi'ite coalition tries to dispel fears of Iran-style rule', Washington Post, 16 January 2005.
211- Bradley Graham, 'US officials discount risk of Iran-style rule', Washington Post, 7 February 2005.
212- For comment, see Strategic Comments, vol. 10, no. 1, 'Iraq's constitution: breakthrough overshadowed by violence', March 2004, International Institute for Strategic Studies, London; 'Shi'ites balk at signing Iraqi interim constitution', Washington Post, 5 March 2004.

الولايات المتحدة بدعم التوجهات الشيعية التي تميل إلى تشكيل حكومة أكثر عقائدية وأقل تعددية؛ إلا أنه من الضروري قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة أن تسأل الولايات المتحدة نفسها عما إذا كان نشوء نظام حكم عراقي ديني، وربما غير صديق لأمريكا، قد استحق جميع هذه الدماء والأموال والأعباء السياسية التي تكبدتها واشنطن من أجل العراق، وما إذا كان الحرص الأمريكي على وحدة العراق سيبرر أي تنكر أمريكي مستقبلي محتمل للتطلعات الكردية نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير.

هل من آفاق للتفاهم بين الأتراك والأكراد؟

لقد افترض البعض أنه "إذا خُيِّرت الحكومة التركية بين احتمال انهيار الدولة العراقية، أو بروز حكومة إسلامية تسيطر على عراق موحَّد، أو قيام دولة كردية عراقية في شمال العراق تابعة لها، سيكون من المرجَّح أن تختار الحكومة التركية الاحتمال الأخير"[٢١٣]. ومن غير المفاجئ أن يفترض المرء في ظل المعطيات الراهنة أن هذا الاحتمال الأخير محصلة نهائية قابلة للحدوث. كما أنه ليس من المتوقع أن ترد أنقرة بالضرورة بتدخل عسكري يستهدف شمال العراق في حال نشوء مثل هذه الدولة الكردية ـ سواء برزت هذه الدولة بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون. فالتغييرات السياسية التي تشهدها تركيا في المرحلة الراهنة ـ كجزء من البرنامج الإصلاحي الشامل الذي وضعته من أجل تسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يتضمن دمقرطة واسعة للحياة السياسية عموماً وللتوجهات السياسية المتعلقة بالقضية الكردية الداخلية بشكل خاص، إضافة إلى تقليص دور النخبة العسكرية في شؤون السياسة الداخلية ـ ربما تشجع أنقرة على القبول بالتأقلم مع الحقيقة المتمثلة بوجود كيان كردي مستقل في كردستان العراق"[٢١٤]. ومن المحتمل أيضاً أن يشكل تخفيف حدة النزاع التركي ـ الكردي الداخلي والتقدم في مسيرة دمقرطة وتسييس المنظمات الكردية الناشطة داخل تركيا شرطيْن مسبقيْن ولازميْن لتوجهٍ تركي أقل تعنّتاً واستعلاءً في التعامل مع أكراد العراق. ولعل أهم ما تحتاج إليه أنقرة بالفعل هو الشعور بالثقة في قدرة وسائلها السياسية على ثني

213- 'Iraq in transition: vortex or catalyst?', p. 4.
214- This prospect is explored by Michael Gunter,'The consequences of a failed Iraqi state: an independent Kurdish state in northern Iraq?', Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, vol. 27, no. 3, spring 2004, pp. 1–11.

مواطنيها الأكراد عن المطالبة بالحكم الذاتي أسوة بأكراد العراق. وربما تكون أنقرة تميل إلى المراهنة على "التقدم في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي للحد من رغبة مواطنيها الأكراد في محاكاة أكراد العراق"[٢١٥]. وما زال هناك شرط مسبق ضروري آخر يتمثل في استمرار الدور السياسي المحدود الذي ربما تكون النخبة العسكرية التركية قد أقرته لنفسها طواعية في إطار استعدادات البلاد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. عندما تتوفر جميع هذه الشروط التي أوردناها للتو، سيكون باستطاعة الأتراك استبدال سياستهم التقليدية الصارمة تُجاه مواطنيهم الأكراد ـ التي طالما تميزت بالطابع الأمني العسكري المتشدّد في التعامل مع الأكراد المحليين أو الخارجيين على حد سواء ـ بسياسة أكثر تطوراً وحنكة وتسامحاً.

من الواضح أن قيام علاقات تعاون طيبة بين تركيا وكردستان العراق التي لا تمتلك أي منفذ بحري خاص بها سيصب في مصلحة الجانبين، ليس فقط "لأن الولايات المتحدة ستغادر العراق في النهاية، الأمر الذي يحتم على الأكراد خلق معادلة معقولة للتعاون وللتعايش مع جيرانهم الأتراك"[٢١٦]، وإنما أيضاً بسبب ضرورة مد أكراد العراق جسوراً سياسية واقتصادية مع تركيا كشرط لازم لضمان استمرارية وجود وازدهار أي كيان كردي في شمال العراق. إذاً، سيكون بإمكان أكراد العراق تحقيق مكاسب ضخمة عبر الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع تركيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن من شأن مناصبة تركيا العداء أن تهدد وجود أي كيان كردي في شمال العراق، وأن تخنقه اقتصادياً، وتعزله سياسياً، وتجعله عرضة لتدخلات عسكرية تركية متكررة من حين لآخر.

في ظل الظروف الراهنة، لم يكن من المستبعد اكتشاف أن هناك من قد شرع بالفعل في تدارس وتقييم احتمال تحويل إقليم الحكم الذاتي الكردستاني الحالي، بصفة رسمية أو غير رسمية، إلى نوع من المحمية الخاضعة للوصاية التركية[٢١٧]. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى أي مدى ينبغي أخذ هذه

215- International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p. 15.
216- Michael Gunter, 'The consequences of a failed Iraqi state: an independent Kurdish state in northern Iraq?', Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, vol. 27, no. 3, spring 2004, p.10.
217- Timothy Noah , 'Are the Kurds coming around?', Kurdistan Observer, 19 May 2004, reporting on an article by Hugh Pope and Bill Spindle, also on 19 May, in the Wall Street Journal.

الفكرة على محمل الجد؟ فأولاً وقبل كل شيء، لا بد من الإشارة إلى أن هذا النوع من الترتيبات كان موجوداً في شمال العراق منذ عام ١٩٩٢ وحتى الإطاحة بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. غير أن تعاون أنقرة مع الأمريكيين والبريطانيين والتسهيلات التي قدمتها لهم ليتمكنوا من فرض "منطقة حظر الطيران" الشمالية على بغداد، أسهمت بشكل جوهري في ظهور إقليم الحكم الذاتي الكردستاني. أضف إلى ذلك أن قوات الأمن التركية كانت في الماضي القريب تتدخل في المناطق الخاضعة حالياً للحكومة الإقليمية الكردية كما تهوى تقريباً، كما أنها كانت تحتفظ بوجود دائم لها هناك. لكن التحولات الأخيرة وما تلاها من اختفاء نسبي لهذه التسهيلات التي كانت تتمتع بها تركيا في شمال العراق، تسببت ولو جزئياً في الإحباط الذي أصاب أنقرة أخيراً. ولطالما بررت أنقرة دخولها الأراضي العراقية بحربها على حزب العمال الكردستاني، حيث كانت تتلقى كامل المساندة من القوات الكردية العراقية عموماً وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بوجه خاص. وبعد حرب العراق الأخيرة، قيّدت الولايات المتحدة حرية الحركة التركية في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني الناشطين في شمال العراق. ثم تنامى الاستياء والإحباط التركيان من تصرفات الأمريكيين عقب إعلانهم أنهم لا يعتزمون تولي مهمة القضاء على هذا الحزب بالنيابة عن تركيا، مما أسهم في عدم تأقلم الأتراك مع حقيقة وجود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني في شمال العراق، وأعطى المتشددين في أنقرة حججاً سياسية جديدة يعزّزون بها رؤاهم ومواقفهم. من هنا، ينبغي لواشنطن وأكراد العراق لعب دور بنّاء في استمالة أنقرة نحو القبول بما آلت إليه الأوضاع في شمال العراق.

تميزت علاقات تركيا مع أكراد شمال العراق لفترة طويلة ماضية بقدر معقول من التضامن والتعاون. فلدى الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني مكاتبهما الخاصة بهما في أنقرة. ويزور كل من مسعود البرزاني وجلال الطالباني أنقرة بانتظام، كما أنهما يتنقلان منذ عهد الرئيس التركي أوزال بجوازي سفر دبلوماسيّيْن تركيّيْن. ولم يعد سراً، منذ فترة طويلة نسبياً، أن الولايات المتحدة كانت قد سمحت لتركيا باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أعدائها الموجودين داخل الأراضي العراقية، ووافقت على استمرار تصدير النفط العراقي القادم من كركوك عبر الأراضي التركية مقابل الحصول، بحسب وزارة

الخارجية الأمريكية نفسها، على "موارد غير عسكرية وبعض الأموال"[٢١٨]. وكانت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على تجارة النفط العراقي هذه، وعلى الجانب العراقي من معبر الخابور الحدودي مع تركيا من الأسباب التي أدت في عام ١٩٩٤ إلى نشوب نزاع مسلح بين هذا الحزب الضعيف نسبياً وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. ونظراً لملاصقة الأراضي الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني لتركيا، فإنه في غاية الأهمية بالنسبة لهذا الحزب إقامة علاقات طيبة مع أنقرة. غير أن هذا الموقع الجغرافي نفسه يشكل أحد العوامل التي تسهل نشوب خلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والأتراك. وقد سبق لأنقرة أن استخدمت نفوذها في شمال العراق عبر التدخل في النـزاع المسلح الذي دار بين الإخوة في الحزبيْن الكرديْن الرئيسييْن، والذي نشب في عام ١٩٩٤، فأذكت ذلك النـزاع عبر دعم هذا الحزب أو ذاك بالتناوب. أضف إلى ذلك أن أنقرة عـبّـرت عن قناعتها بأن انقسام أكراد العراق ـ الذي ليس من الصعب تحقيقه ـ يصب في مصلحتها، الأمر الذي يعني غياب جميع الضمانات الكفيلة بعدم عودة أنقرة إلى تشجيع الانقسام بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وإشعال نار الفتنة بينهما، مما قد يقضي على آفاق التقدم نحو تطوير كيان كردي متماسك وموحّد.

بعد إبريل ٢٠٠٣، تواصلت علاقات التعاون التركي ـ الكردي، ولكنها كانت مشوبة بالتوتر، وترافقت مع لهجة تصعيدية من تركيا. وفي أعقاب الهجوم الانتحاري الذي وقع في فبراير ٢٠٠٤، والذي استهدف حشداً ضخماً من الأكراد، قدّمت أنقرة تعازيها الحارة إلى جيرانها الأكراد، واستنكرت ذلك الهجوم. وجدير بالذكر أن الهجوم المذكور، والذي نُسب إلى تنظيم القاعدة، أوقع عدداً كبيراً من الجرحى وأسفر عن مقتل مائة كردي، من بينهم عدد من أبرز الشخصيات السياسية الكردية. ومدت تركيا يد العون للأكراد، ونقلت جزءاً لا بأس به من جرحى الهجوم إلى تركيا لتلقي العلاج في مستشفياتها. وقام وزير الخارجية التركي غول بزيارة ضيوفه من المصابين الأكراد[٢١٩]. منذ ذلك الحين، عملت أنقرة والقيادة الكردية العراقية على

218- 'Bush and Clinton told Congress Saddam was smuggling oil', Financial Times, 19 January 2005.
219- See 'The Ankara-Erbil axis', reproduced in the Kurdistan Observer from the National Review Online, 2 February 2004; and 'Ilnur Cevik, 'New opening with the Iraqi Kurds?', Turkish Daily News, 16 February 2004.

تشجيع العمل المشترك، من أجل تطوير علاقات تجارية ثنائية مزدهرة، تقوم على أساس تعزيز وخدمة المصالح المتبادلة بين تركيا والحكومة الإقليمية الكردية التي كانت قد تولت حديثاً إدارة المناطق المأهولة بالأكراد، والواقعة خارج إقليم الحكم الذاتي الكردستاني. حينئذ، قامت بعض الشركات التركية ببناء حرم جامعة السليمانية، فمنح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تلك الشركات امتيازات نفطية خاصة، ولكن بغداد رفضت الاعتراف بتلك الامتيازات (نظراً لأنها لم تكن قد توصلت بعد إلى اتفاق حول الجهة التي تمتلك حق الإشراف على حقول النفط الواقعة خارج حدود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني). وقد أفادت بعض التقارير أن أنقرة أبرمت اتفاقية مع جيرانها الأكراد تسمح بموجبها لطائرات "الخطوط الجوية الكردستانية" القادمة من مدينة أربيل بالهبوط في مطار اسطنبول[٢٢٠]. وخلال المناقشات الثنائية الموسعة التي احتضنتها أنقرة في سبتمبر ٢٠٠٤، عرض جلال الطالباني على الأتراك أن يتولى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني حماية سائقي الشاحنات التركية القادمة إلى العراق، حيث شكل سائقو الشاحنات التركية أغلبية القتلى الأتراك الذين سقطوا في العراق منذ الغزو الأمريكي، والذين ناهز عددهم مائة قتيل[٢٢١]. وتناولت المناقشات التركية ـ الكردية الموسعة ـ التي شارك فيها عدد من أبرز شخصيات الحزب الديمقراطي الكردستاني، ورئيس وزراء الحكومة الإقليمية الكردية نجيرفان البرزاني ـ جملة من القضايا الأخرى كفتح معبر حدودي ثانٍ، وسبل معالجة إشكالية وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووضع مدينة كركوك ومستقبلها. ويبدو أن هذه المحادثات كانت بنـّاءة بالرغم من أن الخلافات بين أنقرة وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (وبدرجة أقل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي طالما عبّر عن استيائه من وجود حزب العمال الكردستاني في مناطقه) حول وجود حزب العمال الكردستاني عادت لتطفو مجدداً بكامل الوضوح.

في ضوء تمـرّد شيعة العراق المدعومين من إيران ودعم جزء من العالم العربي والإسلامي لسكان العراق من العرب السنة المنكفئين على أنفسهم، تولد لدى جلال الطالباني تصور استراتيجي يقضي بتشكيل محور

220- Yusuf Kanli, 'Have we recognised the state of "Kurdistan?"' Turkish Daily News, 11 November 2004.
221- 'Talabani: fight against PKK needs time', Turkish Daily News, 9 September 2004.

تركي ـ كردي ليتمكن أكراد العراق من موازنة القوى العراقية غير الكردية[٢٢٢]. ويبدو أن أفكاراً مماثلة لتصور الطالباني كانت قد راودت أنقرة، وذلك لأن جدلاً حاداً نشب بين الحكومة التركية، ووزارتها للشؤون الخارجية، ونخبتها العسكرية في أعقاب قرار نوفمبر ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه سحب العرض الذي كانت قدمته تركيا لإرسال قوة تركية (عشرة آلاف جندي) إلى العراق للمشاركة في مهمات حفظ السلم هناك؛ ثم تبـيّـن أن أحد الخيارات البديلة التي طُرحت آنذاك، تمثل في قبول حقيقة وجود إقليم الحكم الذاتي الكردستاني في شمال العراق، شريطة ضمان اعتماد ذلك الكيان اقتصادياً وسياسياً على تركيا[٢٢٣]. وفي صيف عام ٢٠٠٤، أكّد مسعود البرزاني أن المبعوث التركي الخاص إلى العراق عثمان كوروتورك أبلغه أن أنقرة باتت لا تعارض وجود إقليم كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي في إطار عراقي فيدرالي[٢٢٤]. ثم جاءت التصرفات التركية العملية منسجمة مع اعتراف أنقرة بإقليم الحكم الذاتي الكردستاني. أضف إلى ذلك أن أحد المراقبين الأتراك ادعى اكتشاف بدايات لحوار تركي حول ما إذا كان من الأفضل للمصالح التركية: "أن ترعى أنقرة نفسها في ولادة استقلال إقليم الحكم الذاتي الكردستاني في شمال العراق"[٢٢٥].

بعبارة أخرى، ليس من المسلّم به ما إذا كانت العلاقات التركية ـ الكردية ستتسم بالضعف والمعارضة. ونظراً لعلمانية تركيا والحكومة الإقليمية الكردستانية المؤيدتين للغرب، ولكونهما تتمتعان بقدر من الدمقرطة، ولتجاورهما الجغرافي، فإن هناك عدداً من الأسباب المعقولة التي قد تؤدي إلى تعميق وتوطيد العلاقات التركية ـ الكردية. فبإمكان الأكراد مثلاً التمتع بحماية تركية من الأخطار التي قد تترتب على بروز نظام عراقي قومي عربي، أو ديني عقائدي محتمل، أو من تداعيات الفوضى التي قد تعم المناطق العراقية غير الكردية؛ مقابل تعزيز أنقرة لنفوذها في شمال العراق، ولعب دور أكبر فيها يمكّنها من التأثير في مجرى الأحداث هناك. وباستطاعة أنقرة أيضاً أن تتخذ من الإقليم الكردستاني العراقي حزاماً عازلاً،

222 -Ilnur Cevik, 'Iraqi Kurds courting Erdogan', 21 June 2004; and Cengiz Candar, 'Turkish–Kurdish rapprochement despite the Americans', 23 June 2004, both Turkish Daily News.
223- Ilnur Cevik, 'Ankara ponders new Iraq policy', Turkish Daily News, 10 November 2003.
224- 'Kurds surprised by Turkey's stand on autonomy', Turkish Daily News, 28 June 2004.
225- International Crisis Group, Iraq: allaying Turkey's fears, p. 16.

يجنّبها الكثير من تداعيات المزيد من الفوضى والاضطرابات التي قد تحدث في بقية المناطق العراقية، ناهيك عن احتمال حصول الأتراك على تسهيلات اقتصادية خاصة في قطاع صناعة النفط التابع لشمال العراق. ومن الواضح أن أنقرة سترحّب بتخلي الأكراد عن المطالبة بضم كركوك إلى إقليم الحكم الذاتي الكردستاني.

وقد ترحّب واشنطن بدورها بانتهاء مظاهر العداء وعدم الثقة بين حليفين من حلفائها الإقليميين: أنقرة وحكومة إقليم الحكم الذاتي الكردستاني. غير أن الخيار السياسي ضيق الأفق الذي تبنته أنقرة في أواخر عام ٢٠٠٣ كان يرمي على ما يبدو إلى فرض الضغوط المتواصلة على أكراد العراق، بانتظار تمكن عرب العراق المعارضين لقيام إقليم الحكم الذاتي الكردستاني من العودة إلى تولي مقاليد الحكم، وبسط سيطرتهم مجدداً على الأكراد، أو بهدف إشعال حرب أهلية جديدة في إقليم الحكم الذاتي الكردستاني لتقويض أمنه واستقراره. تلك هي أبرز معالم السياسة التي انتهجتها تركيا تُجاه أكراد العراق عقب الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق[٢٢٦].

أحليفٌ لواشنطن؟

ما زال ينبغي تخفيف الحساسيات والتوترات التي تشوب العلاقات الأمريكية ـ التركية، غير أن التصريحات الصادرة عن البلدين لا توحي بمثل هذا التوجه[٢٢٧]. ومن الدلائل التي تدعم صحة ما أوردناه، أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أشار في فبراير ٢٠٠٥ إلى أن رفض تركيا في مارس ٢٠٠٣ السماح بفتح الجبهة الشمالية كان "مؤسفاً جداً"، وربما كان أيضاً أحد العوامل التي أسهمت في تقوية التمرد العراقي الراهن، لأن العرب السنة المقيمين في معقل صدام حسين الواقع شمالي بغداد "لم يشعروا بكامل جبروت قوة الجيش الأمريكي"[٢٢٨]. وقد افترض أحد أبرز المراقبين أن العلاقات التركية ـ

226- Ibid.
227- For a recent examples of this from the Turkish side, see 'US ties above everything, says Gul', Turkish Daily News 4 January 2005.
228- During an interview with Larry King, at www.dod.mil/transcripts/2005/tr20050203-secdef2084

الأمريكية تعاني من "إصلاح مؤجل"[٢٢٩]. أما وسائل الإعلام التركية فقد أصبحت مليئة بالعبارات المناهضة للولايات المتحدة، كما تفشت ظاهرة العداء لأمريكا في معظم أوساط الشعب التركي. وأظهرت إحدى آخر الدراسات أن معظم الشعب التركي بات يناصب الولايات المتحدة العداء وأصبح لا يثق بسياساتها[٢٣٠]، وأن أغلبية الأتراك يواصلون معارضتهم للحرب الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة على العراق.

أثناء الحرب الباردة، وفي فترة ما قبل الإطاحة بنظام حزب البعث العراقي، كانت العلاقات الأمريكية ـ التركية ترتكز جوهرياً على مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية البحتة. أما في الوقت الراهن، فقد بات هذا الدور الاستراتيجي التركي من المنظور الأمريكي أمراً مشكوكاً في ضرورته. لكن الوزن الاستراتيجي المستقبلي لتركيا سيعتمد على محصلة التطورات التي قد يشهدها العراق وبعض الأجزاء الأخرى من منطقة الشرق الأوسط المضطربة والمعروفة بأهميتها الحيوية. في مارس ٢٠٠٣، أسدل الستار على "عملية مراقبة الشمال العراقي". غير أن قاعدة أنجرليك الجوية لا تزال تحتضن نحو ١٤٠٠ أمريكي يعملون بشكل أساسي في مجالي الصيانة والخدمات. وتُستخدم قاعدة أنجرليك في الوقت الراهن أيضاً في تأمين جزء من الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية العاملة في العراق، وفي عمليات التبديل الدوري لتلك القوات. وإثر خطة إعادة الهيكلة الشاملة للقوات الأمريكية التي تُعرَف أيضاً بـ"وثيقة المراجعة الشاملة للوضعية الدفاعية"، يبدو أن مستقبل قاعدة أنجرليك في المعادلة العسكرية الأمريكية لا يزال غامضاً. وجدير بالذكر أن المشاورات الأخيرة التي أُجريت مع أنقرة بشأن هذه القاعدة لم تسفر حتى الآن عن أي قرارات نهائية.

229- Ian O. Lesser, 'Turkey in the EU: a new US relationship', Insight Turkey, vol. 6, no. 4, October–December 2004, p. 36.
230- For details of Turkish public opinion and how it compares globally see the chapter entitled 'Global opinion: the spread of anti-Americanism', in the Pew Research Centre's Trends 2005, http://pewresearch.org/trends/trends2005-global.pdf

من الواضح أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مازالت تولي موقع تركيا الجغرافي أهمية عسكرية استراتيجية. لكن نائب وزير الدفاع الأمريكي دوغلاس فيث Douglas Feith نفى خلال زيارته الأخيرة لأنقرة جميع الشائعات التي أطلقتها بعض وسائل الإعلام التركية، حول وجود رغبة لدى واشنطن بالحصول على موافقة أنقرة على نشر طائرات عسكرية أمريكية في قاعدة أنجرليك الجوية[٢٣١]. ويبدو أن آفاق التعاون العسكري التركي في أي عمل عسكري أمريكي محتمل ضد إيران ـ على خلفية برنامجها النووي العسكري المزعوم ـ كان على جدول أعمال فيث[٢٣٢]، وذلك لأنه من المرجح أخذ تركيا بعين الاعتبار كنقطة انطلاق محتملة لمثل هذا العمل العسكري الأمريكي. وفي أعقاب انتخابات الأول من مارس التي برهنت على أنه من السهل على تركيا عرقلة أو تيسير التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة، أبدت وزارة الدفاع شكوكها في استمرار إمكانية الاعتماد على أنقرة. ولا بد من الإشارة هنا إلى التهديد الذي أطلقه غول خلال الهجوم الأمريكي على بلدة تلـّعفر، حيث لوّح باحتمال توقف التعاون التركي في جميع القضايا المتعلقة بالعراق.

لقد سبقت الإشارة إلى أن مستوى التعاون الأمريكي ـ التركي يعتمد على طبيعة التطورات التي قد تشهدها منطقة الشرق الأوسط المضطربة، لأنها تستبطن في آن معاً احتمالات توثيق هذا التعاون أو إضعافه. فقد أثبتت تجربة العراق أن أنقرة ليست دائماً على استعداد للتعاون مع واشنطن، وأن مقبولية وحجم التعاون التركي يعتمدان على كل حالة بعينها. لكن القوات الأمريكية أصبحت تمتلك حالياً جملة من البدائل، ومنها: العراق وأفغانستان والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. على صعيد آخر، طرح أخيراً عدد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية التي تأسست على يد هيئة الأركان العامة التركية، أو بناءً على نصائحها. غير أن حكومة حزب العدالة والتنمية تبدو أقل حماسة من هيئة الأركان

231 -'US says no plan to station more F-16s at Incirlik', Turkish Daily News, 2 February 2005. For more information on the Review see Statement by Douglas J. Feith, Undersecretary of Defense for policy, before the House Armed Services Committee, 23 June 2004, www.defenselink.mil/policy/speech/june_23_04.html

232- 'Feith seeks anti-nuke cooperation, reassures over Kirkuk', Turkish Daily News, 1 February 2005.

العامة التركية تُجاه إسرائيل، وهو ما يعني أن مستقبل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية سيعتمد إلى حد كبير على ميزان القوى المدني ـ العسكري داخل تركيا، أي على مدى سيطرة النخبة العسكرية التركية على عملية صنع القرار التركي. ويبدو أن واشنطن تشعر في الوقت الراهن بتراجع نفوذها لدى أنقرة بالمقارنة مع الفترة التي كانت تتمتع فيها هيئة الأركان العامة التركية بصلاحيات واسعة. غير أن الأمريكيين كثيراً ما واجهوا صعوبات كبيرة في التعامل مع تركيا، حتى عندما كانت النخبة العسكرية التركية تتمتع بالسلطة الفعلية في البلاد. ففي ظل تراجع نفوذ هيئة الأركان العامة التركية، والتي تبدو أيضاً أقل استعداداً من أي وقت مضى لدعم سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بات من المتوقع حدوث انحدار شديد في نفوذ أنقرة لدى واشنطن.

هل تصلح تركيا كجسر في الشرق الأوسط؟

نظراً لتنامي الطابع الإسلامي للسياسات التركية إثر النصر الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، ولتبني أنقرة أخيراً دبلوماسية أكثر انفتاحاً وإيجابية تُجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى حقيقة أن المجتمع التركي بأغلبيته يعتنق الدين الإسلامي، يبدو أن تركيا أصبحت أخيراً في وضع يمكّـنـها من تقديم نفسها كنموذج للدولة الإسلامية الديمقراطية الموالية للغرب، والتي قد تحذو حذوها الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وسائر دول العالم الإسلامي بوجه عام.

وعقب الإطاحة بصدام حسين واختفاء الحاجة إلى احتواء العراق، أصبح من المحتمل أن يجري العمل على تطوير العلاقات الأمريكية ـ التركية، بغض النظر عن الخلافات التي نشبت بين واشنطن وأنقرة على خلفية الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق، لتصبح العلاقات الأمريكية ـ التركية، كما ورد على لسان نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق ولفوويتز Wolfowitz، أقل تركيزاً على التعاون العسكري، وأكثر استناداً إلى "القيم المشتركة والإيمان المشترك بالديمقراطية العلمانية"[٢٣٣]. غير أن واشنطن عارضت منذ

233- Deputy Secretary Paul Wolfowitz interview with CNN TURK, http://www.dod.mil/transcripts/2004/tr20040129- depsecdef0382.html

فترة طويلة نسبياً فكرة تقديم تركيا كنموذج ينبغي لبقية الدول الإسلامية الاقتداء به، وقد تكتسب هذه النـزعة المعارضة مزيداً من الزخم في ظل تطلعات إدارة الرئيس بوش نحو نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كوسيلة لترسيخ الاستقرار فيها[٢٣٤]. وحتى اللحظة، يبدو أنه قد بولغ كثيراً من جانب العديد من الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة، في قدرة الترتيبات الديمقراطية التركية الداخلية على اجتذاب دول ومجتمعات أخرى[٢٣٥]، مع الإشارة إلى أن أنقرة لا تميل إلى تقديم نفسها كنموذج يُحتذى به. من ناحية أخرى، قد تستطيع تركيا ـ الناشطة دبلوماسياً بقيادة حزب العدالة والتنمية، والتي باتت بعض دول المنطقة ترى أنها قد نأت بنفسها عن واشنطن ـ تعزيز مصداقيتها وتقديم نموذجها كبديل لتحقيق التقدم في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

في الوقت الذي شدد فيه وزير الخارجية التركي غول على ضرورة انطلاق عملية الإصلاح من داخل المنطقة وعدم فرضها من الخارج، عـبّـر غول أيضاً عن تأييده للخطوط العريضة لما يُعرف بـ"مبادرة الشرق الأوسط الموسع" التي أطلقتها إدارة الرئيس بوش، كما لفت الانتباه مراراً إلى حاجة المنطقة إلى التحول الديمقراطي. وأوضح غول أن "باستطاعة التجربة التركية أن تشكل مصدر إلهام لبعض دول المنطقة"، ثم أضاف أن "تركيا تشعر بمسؤولية الإسهام في تحقيق مستقبل مزدهر لمنطقة الشرق الأوسط". وقد ادعى هذا المسؤول التركي أنه نظراً لما تمتلكه تركيا من موروث ثقافي فريد التنوع، وخبرة واسعة في الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الأطراف، فإن "تركيا في وضع يمكـِّـنـهـا من الإسهام في تنشيط ديناميات التعاون الإقليمي متعدد الأطراف في منطقة الشرق الأوسط"[٢٣٦].

234 - For comment on the Bush administration's Middle East Initiative, see Philip H. Gordon, 'Bush's Middle East vision', Survival, vol. 45, no. 1, spring 2003, pp. 155–165.
235 - This point is made by Graham E. Fuller, 'Turkey's strategic model; myths and realities', The Washington Quarterly, vol. 27, no. 3, summer 2004, pp. 51–64, and by Mohammed Ayoob, 'Turkey's multiple paradoxes', Orbis, vol. 48, no. 3, summer 2004, pp. 451–463.
236 - Abdullah Gul, 'Turkey's role in a changing Middle East environment', Mediterranean Quarterly, vol. 15, no. 1, winter 2004, p.7.

وخلال كلمته التي ألقاها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي استضافته طهران في مايو ٢٠٠٣، قدم غول في بداية كلمته موجزاً لما أسماه "الرؤية التركية" لمنطقة الشرق الأوسط، حيث أوضح أن العالم الإسلامي "بحاجة إلى تحديد المشكلات والقضايا وجوانب التقصير التي تعوق تقدمه". كما أضاف في السياق نفسه "أنه ينبغي الاسترشاد بالتفكير المنطقي العقلاني". ودعا غول العالم الإسلامي إلى "الكفاح المتواصل في سبيل الحكم الرشيد والشفافية والمحاسبة والارتقاء بمستوى حياة الفرد وقدراته وصيانة الحقوق والحريات، من أجل خلق شعور لدى الشعب بأنه يملك النظام الذي يعيش في ظله". وقد ألقى غول الضوء على ضرورة "مكافحة الفساد والفوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار في العالم الإسلامي من أجل تحقيق التقدم المنشود"[٢٣٧]. وفي اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤، كرر غول الأفكار نفسها التي سبق له أن طرحها في طهران، كما حذر العالم الإسلامي من أنه "ما لم نبادر إلى ترتيب بيتنا الداخلي بأنفسنا فإننا سنشعر بمزيد من الضغط الخارجي"[٢٣٨].

ربما تستطيع الشراكة التركية ـ الأمريكية في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر وما بعد صدام حسين، تحقيق الكثير من المكاسب العملية. فعلى سبيل المثال، يمكن الاستفادة من النشاط الدبلوماسي التركي في ثني سوريا عن توجهها الدفاعي والتدخلي، وعن تغليب الطابع الاقتصادي على علاقاتها الخارجية، وفي تخفيف حدة التوتر القائم بين دمشق وتل أبيب. وكثفت أنقرة أخيراً جهودها لتقديم نفسها كقناة للحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ففي يناير ٢٠٠٥، زار غول كلاً من إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية[٢٣٩]. وبعد تلك الزيارة بأسابيع قليلة فقط، قام رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب محمود عباس بزيارة لأنقرة، حيث اقترح دوراً تركياً داعماً لمهمة اللجنة الدولية الرباعية (المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) في جهودها الرامية إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً. أما أردوغان فقد قال في اجتماع لممثلي حزب العدالة والتنمية: "إن موقعنا الجغرافي وتاريخنا وحضارتنا ومصالحنا، لا

237 - w w w. m f a. g o v. t r / g r u p a / a i/islamicconference.1.htm
238-http://www.mfa.gov.tr/ MFA /Ministry/ The Minister /Speechesof Minister/ Statement_Abdullah Gul_Thirty First Session Islamic Conference Foreign Ministers_Istanbul_14+June+2004
239 -'Gul says Mideast drive no ma er of "prestige"', Turkish Daily News, 5 January 2005.

تسمح لتركيا بالبقاء بعيدة عن الإحساس بمشكلات دول الجوار والتفاعل معها"[٢٤٠]. إلى ذلك، يبدو أن واشنطن ـ على المستوى المعلن على الأقل ـ لا تمانع في قيام أنقرة بتعزيز الدور الذي تلعبه في عملية السلام في الشرق الأوسط[٢٤١].

من جهة أخرى، يبدو من غير المرجح أن يؤدي استعداد تركيا لمزيد من الانخراط في قضايا منطقة الشرق الأوسط إلى علاقات تركية ـ أمريكية صافية وخالية من المشكلات، بدليل أن واشنطن تفضل المواجهة مع سوريا وإيران، في الوقت الذي تسعى أنقرة فيه إلى تنسيق جهودها ومواقفها مع دول الجوار بما فيها سوريا وإيران. أضف إلى ذلك أن أنقرة قد تعارض قيام الولايات المتحدة بمزيد من المغامرات العسكرية في المنطقة. وربما يؤدي الفتور الذي تشهده العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى ابتعاد أنقرة عن تل أبيب وانحيازها إلى موقف بقية دول المنطقة وأوروبا من القضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أنه إذا تخلل عملية دمقرطة الشرق الأوسط المدعومة من إدارة الرئيس بوش أي تعاطف أمريكي مع التطلعات الكردية نحو الاستقلال، أو أي تأييد أمريكي لمثل هذه التطلعات، فإن آفاق التعاون الأمريكي ـ التركي في منطقة الشرق الأوسط ستتلاشى.

تركيا بين أوروبا وأمريكا

في قمة حلف الناتو التي استضافتها إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤، أشار الرئيس بوش إلى احتمال تحول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي إلى "تقدم جوهري في العلاقات القائمة بين العالم الإسلامي والغرب، لأن تركيا تشكل جزءاً من كليهما"، وأن من شأن هذه العضوية "أن تبرهن على أن أوروبا ليست نادياً مقتصراً على ديانة واحدة، الأمر الذي قد يسهم أيضاً في تقويض نظرية صراع الحضارات"[٢٤٢]. ولطالما شكلت هذه الأفكار أحد وجوه الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، قد تستفيد

240 -'PM says Turkey to pursue active foreign policy', Turkish Daily News, 5 January 2005.
241 -'US sees Turkey can play positive role in Mideast process', Turkish Daily News, 5 January 2005.
242 - www.whitehouse.gov/news/releases/2004/06/20040629.4.html

واشنطن من مساهمات أوروبا في دعم اقتصاد تركيا واستقرارها السياسي، الأمر الذي يمكن اعتباره أحد الأسباب التي تدفع الأمريكيين إلى الترحيب بعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. لكن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد ينعكس سلباً على العلاقات التركية ـ الأمريكية، وربما يعمق الـهـوّة القائمة بين واشنطن وأنقرة، وبخاصة إذا استمر التوتر في العلاقات بين ضفتي الأطلسي. ومن المحتمل أيضاً أن تتبنى أنقرة توجهاً دبلوماسياً يميل باطراد نحو الانسجام مع التوجهات الدبلوماسية الأوروبية.

لقد ورد على لسان غول أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي "ستبرهن على أن الاتحاد الأوروبي يمثل منظومة من القيم والمؤسسات المشتركة، وليس منظومة لديانة مشتركة". كما أكد الوزير التركي أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي قد تبعث "برسالة إصلاح وتحديث واعتدال وتكامل... إلى الأسرة الدولية بأكملها"[٢٤٣]. وقد رأت تركيا والولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، إن لم تكن جميعها، أن قرار ديسمبر ٢٠٠٤ الذي نص على بدء مفاوضات انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي يكتسي أهمية تتعدى حدود العلاقات التركية ـ الأوروبية وأن "هذه العلاقات قد لا تقتصر فقط على الجوانب السياسية والاقتصادية والبيروقراطية للنادي الأوروبي"[٢٤٤]. على صعيد آخر، يمكن وصف منهج حكومة حزب العدالة والتنمية تُجاه الاتحاد الأوروبي على أنه أكثر دماثة وحنكة، وأقل مجابهة من تصرفات الحكومات التركية السابقة. ومن سخريات القدر أن التطورات التركية الأخيرة تشير إلى أن الإسلاميين المعتدلين القائمين على الحكومة التركية الحالية هم أكثر التزاماً بمجمل القيم والمعايير الأوروبية من "الكماليين" أنفسهم، ويبدو أنهم أقدر من سابقيهم "الكماليين" على تطبيق وإرساء هذه القيم والمعايير الأوروبية في المجتمع التركي. وبالرغم من اشتهار "الكماليين" عموماً، ونخبتهم العسكرية بالذات بالعلمانية والتأييد للغرب، فقد أظهروا فتوراً نسبياً تُجاه تطلعات تركيا ومساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

243 - Abdullah Gul, 'Turkey's role in a changing Middle East environment', p.5.
244 - For a strong statement of this line of thinking by two senior US figures, see Morton Abramowitz and Richard Burt, 'High stakes for Turkey and the west', Washington Post, 20 August 2004.

ربما سيعتمد الكثير على مستقبل حكومة حزب العدالة والتنمية. أما في الوقت الراهن، فإن هذا الحزب يتمتع بمكانة بارزة وشعبية واسعة في تركيا، بينما تبدو المعارضة التركية غير جذابة ومنقسمة وعديمة الفاعلية. لذلك، ليس من المغالاة اعتبار أنه نادراً ما كانت الآفاق التركية لتحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية حقيقية بمستوى الآفاق الراهنة. ومن المنطقي أن يفترض المرء حدوث تراجع متزايد في قدرة "المؤسسة العسكرية الكمالية" على التدخل في العملية السياسية الداخلية التي تشهدها تركيا. ويستند هذا الافتراض إلى الشعبية القوية التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية، وما قد يترتب على مثل هذا التدخل من انعكاسات سلبية على سمعة وصورة النخبة العسكرية التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

من ناحية ثانية، قد تؤدي جملة من العوامل ـ كاحتمال تعثر محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أو استغراقها وقتاً أطول من المتوقع بكثير، أو بروز تطورات عراقية تدفع تركيا إلى التدخل عسكرياً في العراق أو تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية وعودة الكماليين إلى السلطة ـ إلى عرقلة مسيرة الإصلاح الداخلي التركي، مما قد يقوّض بدوره جميع الفرص الحقيقية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ليس من المؤكد أن تحصل تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي في آخر المطاف. وتواجه مساعي أنقرة للدخول في هذا الاتحاد مقاومة شرسة من جانب بعض المؤسسات الحكومية وقوى المعارضة السياسية لحزب العدالة والتنمية. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي قد تعلم التمييز بين الإصلاحات المعلنة ومدى تطبيقها عند التعامل مع الحالة التركية، وأنه ينبغي عدم الاستخفاف بقدرة البيروقراطية المركزية والمحاكم ولجان صيانة وتطبيق القوانين وسواها على تأخير وعرقلة تطبيق الإصلاحات المعلنة[٢٤٥]. وقد لفت أحد تقارير المفوضية الأوروبية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٤، الانتباه إلى هذه الصعوبات التركية، مما يبرهن على ضرورة اهتمام بروكسل المتواصل بالتحقق من مدى تطبيق الإصلاحات التركية المعلنة[٢٤٦]. من هنا، يتضح

245 - See Ziya Onis, 'Domestic politics, international norms, and challenges to the state: Turkish-EU relations in the post-Helsinki era', pp. 9–34.
246 - Regular Report on Turkey's progress towards accession. www.europa.eu.int/comm/enlargement/report_2004/

أنه لا يزال أمام الأتراك شوط طويل ينبغي لهم أن يقطعوه في الجوانب السياسية والاقتصادية والحكم الرشيد. ويبدو من المحتمل أن تخرج عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عن مسارها، بسبب إمكانية تعثر هذه العملية عبر معارضة الديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين لها، ولوجود اقتراح بإجراء استفتاء عام حول هذه العملية في الدول الأوروبية التي يتم تحديدها لهذا الغرض. أضف إلى ذلك أن الخلافات القائمة بين تركيا والأوروبيين حول المسألة القبرصية، تنطوي على احتمال عرقلة وتعقيد عملية انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي.

على صعيد آخر، لا يزال الانقسام الذي شهده حلف شمالي الأطلسي، والذي برز بسبب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين قائماً. وينطوي هذا الانقسام على تداعيات قد تطال دور وموقع تركيا المستقبليْن في الترتيبات الأمنية الغربية المحتملة. وربما يؤدي قرار البدء بمحادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (ديسمبر ٢٠٠٤) إلى تعزيز التوجه التركي العام نحو مزيد من "الأوربة" وعلى الأخص في ما يتعلق بقضايا السياسات الأمنية الخارجية والداخلية التي تنتهجها أنقرة. غير أن غياب التوافق الأوروبي حول عدد من القضايا المهمة، يجعل من الصعب التنبؤ بالتوجهات التركية العملية المقبلة. فالتوترات الداخلية التي تشهدها أوروبا بسبب مشكلات العلاقات بين ضفتي الأطلسي والالتزام الأوروبي المحدود بلعب دور فاعل على الساحة الدولية، وتمويل مثل هذا الدور، قد تثير جدلاً تركياً داخلياً حاداً حول توجهات السياسة الخارجية التركية. وتشير التجربة البريطانية إلى أن الانقسام الذي يعانيه حلف شمالي الأطلسي قادر على تعقيد الأمور أمام الدول الأوروبية ذات التوجه الأطلسي التقليدي. بيد أن محصلة الجدل التركي وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية قد تعتمد بالأساس على مدى تطور السياسات الداخلية التركية نفسها، وبخاصة في ما يتعلق بميزان القوى المدنية ـ العسكرية في تركيا.

يُستنتج من تاريخ العلاقات الدولية التركية أن أنقرة تواصل تأييدها للدول الأوروبية الداعمة للعلاقات بين ضفتي الأطلسي. لكن أنقرة ستجد من الصعب الحفاظ على مثل هذا الموقف في حال عودة الولايات

المتحدة إلى الانفراد بالهيمنة على القرارات المتعلقة بالقضايا والأنشطة الدولية، وخصوصاً تلك التي تعني تركيا بشكل مباشر[٢٤٧]. وينبغي عدم التسليم مسبقاً بأن الجهود المكثفة التي تبذلها أنقرة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستؤدي بالضرورة إلى تنامي التعاطف الأوروبي مع الأتراك، أو إلى تراجع تعاطف واشنطن مع أنقرة. فنادراً ما حدث مثل هذا الأمر في الماضي، وليس بالضرورة أن يحدث في المستقبل. ولطالما نزع الأتراك إلى الإحجام عن منح أوروبا كامل ثقتهم. وقد تفاقمت ظاهرة عدم الثقة هذه إثر الأزمة التي نشبت عشية الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق، بين تركيا من جهة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا من جهة أخرى. جاء ذلك على خلفية رفض فرنسا وألمانيا وبلجيكا السماح بتقديم دعم من حلف الناتو لتركيا، كان يُفترَض أن يشتمل على بطاريات صواريخ أرض ـ جو من طراز باتريوت، وطائرات أواكس للمراقبة والاستطلاع، ووحدات دفاعية كيميائية وبيولوجية. وينبغي عدم التسليم بأن اتحاداً أوروبياً آمناً ومسالماً سيتقبل الحساسيات التركية، أو سيدعم ردود فعل أنقرة المحتملة تُجاه قضايا النـزاع ومكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وفي أفضل الأحوال، ستضع أنقرة إحدى قدميها فقط في اللجنة الأمنية الأوروبية. أما القدم الثانية، فستبقى ثابتة في عدد من المناطق المتأزمة، كالبلقان والقوقاز وشرق البحر المتوسط ودول الشرق الأوسط المجاورة لتركيا. وعلى صعيد آخر، يبدو أن تركيا قد حسمت موقفها، بشكل أو بآخر، من آفاق التقدم في القضية الكردية، وحكمت عليها بالمراوحة في مكانها.

247 - Graham E. Fuller, 'Turkey's strategic model', Washington Quarterly, vol. 27, no.3, summer 2004, p.63.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أوراق بحثية:

علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة	جريجوري غوز	ISBN 9948-400-73-9
العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.	جاكومو لوتشياني توبياس شوماخر	ISBN 9948-400-72-0
علاقات دول المجلس مع إيران	أنوشروان احتشامي	ISBN 9948-400-71-2
علاقات دول المجلس مع أستراليا	باتريشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
علاقات دول المجلس مع اليمن	عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-X
دول مجلس التعاون والصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٧٠- ٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-67-4
النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN 9948-400-74-7
علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	سونوكو سونایاما	ISBN 9948-400-63-1
دول المجلس وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-83-6

ترجمة ونشر:

الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبين	ISBN : 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس وستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
لماذا يتمرد البشر	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9
فهم العلاقات الدولية	كريس بروان	ISBN : 9948-400-14-3
قضايا في السياسة العالمية	بريات وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث	ISBN : 9948-400-22-4
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	غراهام إيفانز وجيفري نوينهام	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك دانليفي وبريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1

إصدار ونشر :

ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر	تحرير: علي خليفة الكواري	ISBN : 9948-400-66-6

سلسلة سياسات عامة:

الاصلاح في السعودية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2
نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-27-5
قوات السلام العربية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7

أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

تعزيز النظام الحضري في منطقة الخليج	بروس ستانلي	ISBN: 9948-400-60-7
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشا بيرويك	ISBN: 9948-424-17-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948-400-75-5
دور الذهب في العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ڤـويرتـز	ISBN: 9948-424-48-4

دراسات إيرانية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
العدد الثاني : الاحتلال والمقاومة في العراق	خليل إسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
العدد الثالث : التحولات الديمقراطية في العراق	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5

دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-69-0
العدد الثاني : الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN : 9948-400-70-4

مجلة دراسات خليجية : فصيلة محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق المؤتمرات والندوات : من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

GRC Publications

Books Published by GRC

"Gulf in a Year" 2004	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7
Unfulfilled Potential: Exploring the GCC-EU Relationship	Edited by Christian Koch	ISBN 9948-424-30-1

Policy Analysis:

Reforms in Saudi Arabia	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-400-24-0
Arab Peace Forces	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-424-19-0
Political Kidnapping	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-03-4
Saddam's Fate	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-02-6
Military Action against Iran's Nuclear	Mustafa Alani	ISBN 9948-400-99-2
Establishing a Successful GCC Currency Union	Emilie Rutledge	ISBN 9948-424-22-0
A WMD Free Zone within a Broader Gulf and Middle East Security Architecture	Peter Jones	ISBN 9948-424-40-9

Journal of Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual periodical that includes academic studies and research on the GCC political, economic, social, defense and security affairs.

Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on GCC states' political, economic, social defense and security affairs.

Iran Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iranian political, economic, social defense and security affairs.

Iraq Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iraqi political, economic, social, defense and security affairs.

Yemen Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Yemeni political, economic, social, defense and security affairs.

The Yemeni Parliamentary Elections	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-77-1

Gulf Papers: Present the findings of a series of workshops conducted by the Gulf Research Center within the framework of the 'Gulf Studies Program' individually or in cooperation with leading peer research centers. Bringing together area specialists, each series of workshops tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding on a specific issue in the region and presenting a set of recommendations.

UN Security Role in the Gulf Region: A Comparative Perspective	Youssif M. Benkhalil	ISBN 9948-400-75-5
Back to the Developmental Future: (Re)Empowering the Gulf's City-System	Bruce Stanley	ISBN 9948-400-60-7
Dubai Emirate and Australian Relationships	Patricia Berwick	ISBN 9948-400-84-4
Obstacles facing the Industrial Establishments In Sohar Industrial Estate, Oman	Adil Hassan Bakheet	ISBN 9948-400-85-2
The Role of Gold in the unified GCC currency	Eckart Woertz	ISBN 9948 424 28 X

GRC Lectures: A growing collection of lectures by leading scholars and experts. The lectures cover a variety of issues related to the Gulf and provide valuable insight into ongoing political and academic debates inside or outside the Gulf region. It is published in both Arabic and English.

Research Papers: Peer-reviewed bilingual research papers and studies written by specialists in Gulf issues. The research papers are comprehensive in character and meant to open the door for more specialized Gulf studies.

GCC- EU Military and Economic Relations	Elizabeth Stevens	ISBN 9948-400-30-5
Judicial Systems in the GCC States	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-32-1

Constitutionalism in the Arab Gulf States	Ahmed Abdul Kareem Saif (Edited)	ISBN 9948-400-35-6
GCC- US Relations	Gregory Gause	ISBN 9948-400-36-4
GCC-EU Relations: Past Record and Promises for the Future	Giacomo Luciani & Tobias Schumacher	ISBN 9948-400-37-2
Israel's New Friendship Arch: India, Russia and Turkey	P. R. Kumaraswamy	ISBN 9948-424-46-8

Event Papers: Presents the proceedings of conferences, workshops and seminars conducted by the GRC within the framework of the 'Gulf Studies Program', individually or in cooperation with leading peer research centers. Each event brings together area specialists and tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding of the issue and a set of recommendations.

Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention in Application to the Arab Countries	Mohamed Kadry Said (Edited)	ISBN 9948-424-26-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاسم : ..... المؤسسة : .....

العنوان ..... ص.ب : .....

الرمز البريدي : ..... الهاتف : ..... الفاكس :.....

البريد الالكتروني : .....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sale@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae